جـامعة الدكتـور يحي فـارس بالمديـة

كلية العلـوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

التمثيل الدبلوماسي للدولة العثمانية خلال القرن 11هـ/17م

-الايالات المغاربية -أنموذجا

مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

الحديث والمعاصر

إعـــداد:

سامية عثماني

أسماء ذهيبة.

إشـــراف الأستاذ:

كمال بوزريعي.

السنة الجامعية: 1436-1437هـ /2015-2016م

جـامعة الدكتـور يحي فـارس بالمديـة

كلية العلـوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

التمثيل الدبلوماسي للدولة العثمانية خلال القرن 11هـ/17م

-الدول المغاربية -أنموذجا

مذكّرة مقدّمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ

الحديث والمعاصر

إعـــداد:

سامية عثماني

أسماء ذهيبة

إشـــراف الأستاذ:

كمال بوزريعي

حمصي لطيفة	**رئيسا**
بوتوغماس حفيظة	**مناقشا**
بوزريعي كمال	**مشرفا**

السنة الجامعية: 1436-1437هـ /2015-2016م


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠



بعد الشكر الجزيل لله سبحانه وتعالى وعونه وتوفيقه لنا في هذا العمل المتواضع.

أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان للأستاذ بوزريعي كمال الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته وصبره علينا طوال فترة العمل على المذكرة.

شكري الجزيل إلى كل من علمني حرفا من الابتدائي إلى الجامعي.،

« من لم يشكر الناس لم يشكر الله»

إهداء

قَالَ تَعَالَى: ﴿* وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴿٢٣﴾﴾ الإسراء: ٢٣

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين العزيزين اللّذين أعطاني أسمى معاني الحب والعطاء وذلّلا لي صعاب الحياة ومشاقها وتعبا على تعليمي وتربيتي.حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى من جمعتني بهم أيام وسنوات وشاركوني كل لحظة من الحياة، إلى جميع الإخوة (محمد، خلادي، سفيان)إلى أختاي الحبيبتان، عمرية، حبيبة، إلى شمعة البيت ونورها الكتكوت الصغير "يحي ".

إلى زوجي عبد النور وكل عائلة حجاج.

إلى كل صديقاتي اللواتي عرفتهن عبر مساري التعليمي.اخص بالذكر: سعاد، نورة، سكينة، نادية، العونية حورية، هاجر، ليندة، سهام.فطيمة.

إلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم صفحتي.

إلى صديقتي التي قاسمتني عناء هذا العمل أسماء.

إليهم جميعا اهدي ثمرة هذا الجهد.

سامية

إهداء

إلى الذي تمنيت بشغف رؤياه وبكت عيني شوقا

للقياه وقضى ربي ألا ألقاه، فالحمد لله على ما أعطاه، والدي رحمه الله.

إلى أعز ما أملك في الوجود إلى منبع الحب والحنان

سر السعادة ومبعث الأمان إلى من كان دعاؤها سر نجاحي إلى أغلى الأحبة أمي حفظها الله.

إلى مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة أبي الثاني عبد القادر حفظه الله.

إلى قوتي وسندي وملاذي بعد الله زوجي إسماعيل وكل عائلته الكريمة خاصة الكتكوتة غفران.

إلى اللذين أعيش في قلوبهم ويعيشون في قلبي كوثر وعبد الكريم

إلى من جمعتني بهم الأقدار صدفة فربطتني بهم الصداقة مرة والأخوة مرات: زينة، أمينة، بشرى، سميرة، سعاد.

إلى التي قاسمتني العناء والجهد في هذا العمل: سامية وعائشة.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

أسماء

قائمة المختصرات

أ-باللغة العربية:

تر	ترجمة
ج	جزء
دت	دون تاريخ
ددن	دون دار نشر
دط	دون طبعة
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	العدد
م	ميلادي
مج	مجلد
هـ	هجري

ب- باللغة الفرنسية:

Pqge	P
Sans date	Sd
Tome	T
volume	V

مقدمة

مقـدمـــة:

لقد بلغت الدولة العثمانية أوج عظمتها وقوتها خلال القرن السادس عشر الميلادي، حيث امتدت إلى ثلاث قارات إفريقيا، آسيا وأوروبا، وقد دانت لها معظم أقطار العالم الإسلامي واستكملت فتوحاتها في آسيا الصغرى والبلقان، ووصلت إلى دول شمال إفريقيا التي أصبحت تابعة لها ما عدا المغرب الذي لم ينضو تحت لوائها.

وكما هو معروف عن الدولة العثمانية أنها دولة عسكرية اتبعت سياسة الفتح في توسعها، مما أدى بها إلى الدخول في صراع ونزاع حول مناطق النفوذ مع الدول المجاورة، ورغم أنها كانت دولة قوية ومهابة الجانب ؛إلا أنها لجأت إلى الحل السلمي كلما فشل الحل العسكري، وهذا ما اصطلح عليه بالدبلوماسية التي تعتبر فن إدارة العلاقات الدولية بطرق سلمية، حيث فرضت الظروف على العثمانيين التنازل لعقد معاهدات واتفاقيات ؛خاصة في القرن السابع عشر ميلادي بعد اتساع رقعة المواجهة بين الشرق والغرب، وظهور العدو الجديد المتمثل في الخطر الروسي، إذ كان لزاما عليها مهادنة جهة للتفرغ لمواجهة الجبهة الأخرى.

وبالرغم من ذلك بقيت الدولة تتمتع بهيبتها وقوتها مما أدى بالدول الأوربية إلى التهافت لإقامة علاقات معها، وتثبيت قناصلها في الآستانة للاستفادة من نظام الامتيازات الذي فتح الباب للممارسة الدبلوماسية بشكل واضح ؛وكذلك ترسيخا لنفوذها من الداخل والسعي لإضعاف الدولة العثمانية في سبيل تحقيق طموحها.

ونفس الشيء انطبق على الايالات التابعة لها، ولا سيما المغاربية التي تقع على البحر المتوسط الذي كان شاهدا على الصراع البحري الطويل بين القراصنة المغاربة، والأوروبيين الذين عانوا كثيرا من سيطرة المغاربة عامة والجزائريين خاصة على البحر الأبيض المتوسط، فاضطروا إلى عقد معاهدات واتفاقيات صلح تضمن لهم سلامة سفنهم ورعاياهم.

دواعي اختيار الموضوع:

كان لاختيارنا الموضوع عدة دوافع تراوحت بين الدوافع العلمية الموضوعية، والدوافع الذاتية.

أما الدوافع العلمية الموضوعية فتكمن في محاولة إلقاء الضوء على الجانب الدبلوماسي للدولة العثمانية عامة والايالات المغاربية خاصة، حيث إن معظم البحوث والدراسات ركزت على الجانب العسكري، والمعارك، والفتوحات العثمانية، على حساب المجال الدبلوماسي الذي كان له الدور الكبير في تسيير وإدارة العلاقات، وكان موازيا للدور العسكري نوقد جاء اختيارنا للموضوع كمحاولة منا لإعطائه حقه من الدراسة، وخاصة إذا علمنا أن الفترة المدروسة هي القرن السابع عشر الميلادي وما يكتسيه من أهمية.

أما الدافع الذاتي فقد غلب عليه الدافع المعرفي وحب التطلع ورغبة منا في كشف الستار عن مضمون العلاقات الدبلوماسية العثمانية مع غيرها من الدول مركزين على الايالات المغاربية لإشباع فضولنا حول المهارات الدبلوماسية للعثمانيين عامة والمغاربة خاصة.

أهمية الدراسة:

يكتسي الموضوع أهمية بالغة من حيث إن القرن السابع عشر ميلادي الحادي عشر هجري هو عصر بداية التراجع والتفكك العثماني، وانتهاء عصر القوة واللجوء إلى الحلول السلمية وممارسة الدبلوماسية بعدما كانت ترى أن الحرب هي الحل الأمثل لحل المشكلات.

كما تكمن أهمية موضوع التمثيل الدبلوماسي في الدولة العثمانية، من حيث الإطار المكاني والعلاقات بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي إذ أن العلاقة لم تكن علاقة حرب بين الضفتين بل توجهت إلى الطرح السلمي والمنحى الدبلوماسي، حيث عرف العثمانيون بدبلوماسيتهم الحاذقة وتسييرهم للمعاهدات في صالحهم.

الإشكالية:

من بداية القرن السابع عشر ميلادي وجهت الدولة العثمانية سياستها الخارجية من السياسة العسكرية المحضة إلى السياسة السلمية المتمثلة في الدبلوماسية التي فرضت نفسها بحكم الظروف الداخلية والخارجية وعليه فالإشكالية التي تطرح نفسها:

إلى أي مدى ساهمت الدبلوماسية العثمانية في استمرار هيبة الدولة العثمانية خلال القرن 17م؟.

ومن هذه الإشكالية نطرح عدة تساؤلات: كيف كانت علاقة الدولة العثمانية الدبلوماسية بجيرانها ؟ وما هي طبيعة العلاقات المغاربية الأوربية في ظل التبعية المغاربية للدولة العثمانية ؟وهل اهتمت الدولة العثمانية بالتمثيل الدبلوماسي الدائم وتأسيس قنصليات لها في الخارج ؟، وهل انعكست الفعالية الحربية والقوة العسكرية على الدبلوماسية بحيث أصبحت قوية مثلها ؟ وما هي مآخذ وميزات التمثيل الدبلوماسي العثماني ؟.

الدراسات السابقة:

من خلال بحثنا لم نعثر على دراسة كاملة بكل جزئياتها عن التمثيل الدبلوماسي العثماني خلال القرن السابع عشر ميلادي، لكن هذا لا يمنع من وجود دراسات تناولت العلاقات السياسية وفي طياتها العلاقة الدبلوماسية ونذكر منها: الدراسة التي قامت بها الأستاذة عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية في القرن السابع عشر (1605م/1705م) مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، تطرق فيها إلى العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا في هذه الفترة، بالإضافة إلى مذكرة العلاقات الفرنسية التونسية خلال القرن السابع عشر (1605م/1705م) سياسيا وتجاريا، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث تناولت فيه العلاقات الفرنسية التونسية السياسية.بالإضافة إلى الكثير من الاجتهادات التي حملت في ثناياها أجزاء من الموضوع، سبقت فترة الدراسة بقرن أو لحقته بقرن أو قرنين ساعدتنا كثيرا في عملنا هذا.

المنهج المتبع :

اتبعنا في دراستنا هذه منهجين ؛ النهج التاريخي الوصفي، إلى جانب التحليلي، فالأول اتبعناه أثناء دراسة الدبلوماسية بشكل عام، فقمنا بوصف العلاقات العثمانية مع الدول الأجنبية، ووصف أهم شخصياتها، متبعين في ذلك النمط السردي الخبري للوقائع التي تسبق عقد المعاهدات والاتفاقيات أما المنهج التحليلي فقد فرضته الدراسة أثناء نقد وتحليل المعطيات المتعلقة بالموضوع.

خطة الموضوع:

لدراسة هذا الموضوع قمنا بإتباع الخطة المناسبة للإحاطة بكل جوانب الموضوع، وتندرج ضمن ثلاث مباحث ومقدمة وخاتمة.

المقدمة تم فيها التعريف بالموضوع وأهم جوانبه.

المبحث الأول: الدبلوماسية العثمانية وتطرقنا فيه إلى مفهوم التمثيل الدبلوماسي، ونشأة وتطور الدبلوماسية العثمانية، وعرّجنا على العلاقات العثمانية الدبلوماسية مع الدول الأجنبية.

المبحث الثاني: علاقات الايالات المغاربية الدبلوماسية مع الدول الأوروبية، مع ثلاث عناصر، تناولنا فيه علاقات كل من الجزائر وتونس وليبيا الدبلوماسية مع الدول الأوربية.

المبحث الثالث: تقييم التمثيل الدبلوماسي العثماني في القرن 17م، ومن خلاله حاولنا إبراز أهم خصائص ومميزات التمثيل الدبلوماسي في الدولة العثمانية والدول المغاربية، ثم استخلصنا المآخذ والميزات البارزة للتمثيل الدبلوماسي العثماني.

وفي الأخير خرجنا بخاتمة كانت عبارة عن جملة من النتائج المستخلصة من البحث.

التعريف بأهم المصادر والمراجع:

لانجاز هذه المذكرة اعتمدنا على عدد من المصادر والمراجع اختلفت وتنوعت موضوعا ومضمونا فأغلبها تحدثت عن الدولة العثمانية ومسيرتها في الفتح والتوسع، وبين ثناياها تحدثت عن الدبلوماسية العثمانية نذكر منها: الدولة العثمانية العلية لمحمد فريد بك المحامي، والذي تحدث عن تاريخ الجولة العثمانية بصفة مفصلة وقد ساعدنا كثيرا لاحتوائها على أغلب المعاهدات العثمانية الموقعة مع الدول الأخرى، وكتاب نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية لمراد جه دوسون الذي يعتبر من المصادر المهمة لأنه عاصر الدولة وكان سفيرا فيها والذي أفادنا بشكل كبير عند حديثنا عن خصائص ومميزات الدبلوماسية العثمانية

بالإضافة إلى المصادر المعتمدة في مباحث الايالات المغاربية والتي كانت متوفرة وغزيرة ومتنوعة كما ونوعا نذكر منها: كتاب ابن غلبون، تاريخ طرابلس الغرب والتذكار فيمن ملك طرابلس وماله من أخبار، وفيه تاريخ مفصل عن ليبيا العثمانية، أما المصدر الثاني فهو لأحمد نائب الأنصاري المسمى المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، والذي يعتبر كتابا مهما في تاريخ ليبيا تطرق فيه الكاتب إلى جملة من الأحداث المهمة التي وقعت في ليبيا أثناء الحكم العثماني، أما في تاريخ تونس اعتمدنا على كتاب المؤنس في تاريخ إفريقيا وتونس لابن أبي دينار القيرواني.

أما المصادر الأجنبية ففي تاريخ الجزائر العثمانية استعملنا كتاب: Diego De hydo, HISTOIR DES ROIS D ALGER.

يعتبر هذا الكتاب من المصادر المهمة في تاريخ الجزائر الحديث باعتبار أن المؤلف كان أسيرا في مدينة الجزائر في تلك الفترة وقد أرخ للفترة، بالرغم من نظرته الذاتية وكرهه للعثمانيين.

وبخصوص المراجع اعتمدنا على جملة من المراجع التي ساعدتنا في تحليل بعض الوقائع التاريخية الخاصة بموضوع الدراسة ونذكر منها:

-إكمال الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة.وكتاب جون ب وولف الجزائر وأوروبا ترجمة أبو القاسم سعد الله، وكتاب عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، وجمال قنان نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر، هذه الكتب في مجملها ركزت على الجانب السياسي أكثر من العسكري في تناولها للدولة العثمانية والدول المغاربية.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من المقالات التي تحدثت عن السياسة الخارجية للدول محل الدراسة مثل مقال الدكتورة عائشة غطاس "نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر خلال العهد العثماني "، وأبرزت فيها القوة البحرية وما كان لها من دور في توجيه السياسة الجزائرية الخارجية.

صعوبات الدراسة:

لا يوجد بحث يخلو من الصعوبات فمن الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث هي ضيق الوقت الذي لم يتناسب مع تشعب وطول البحث، بدأنا من العام إلى الخاص ؛فتطرقنا إلى الدبلوماسية العثمانية ثم بصفة خاصة إلى الايالات المغربية التابعة لها، هذا ما أخذ منا الوقت، بالإضافة إلى عدم وجود دراسة متخصصة عن هذا الموضوع وكل ما هو موجود مادة غزيرة ومتناثرة في جزئيات المصادر والمراجع مما أخذ منا وقتا طويلا لاستخراجها ثم صياغتها على الشكل المقدم عليه الآن.

المبحث الأول

الدبلوماسية العثمانية

1 -مفهوم التمثيل الدبلوماسي .

2 –نشأة الدبلوماسية العثمانية .

3 –العلاقات الدبلوماسية العثمانية الأجنبية في القرن17م.

1-مفهوم التمثيل الدبلوماسي:

لا يمكن الحديث عن التمثيل الدبلوماسي دون تعريف الدبلوماسية.

أ-الدبلوماسية:

هي عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها، والدبلوماسية بمعناها العام والمعاصر والذي نراه يتماشى مع القانون الدولي: هي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول [1] وتعتبر أداة رئيسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية من أجل التأثير على الدول والجماعات بهدف استمالتها وكسب تأييدها.[2]

وهناك من عرفها بأنها فن إدارة العلاقات الدبلوماسية بواسطة السفراء والممثلين الدائمين أو المؤقتين، وفي الحقيقة مصطلح الدبلوماسية مصطلح غربي [3] يوناني الأصل، وهي كلمة يونانية مشتقة من دبلوما ومعناها الوثيقة أو الشهادة الرسمية تصدر من الشخص الذي بيده السلطة وتخول حاملها امتيازات خاصة، وقد اتسع مدلول هذه الكلمة ليشمل الأوراق والوثائق الرسمية التي تتضمن النصوص والاتفاقات التي أبرمتها الدول سابقا.

أما الدبلوماسية عند العرب فتعني كلمة كتاب للتعبير عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة بينهم، والتي تمنح صاحبها مزايا الحماية والأمان [4]، وقد عرفت الدبلوماسية منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فقد كان يوفد الرسل والمبعوثين إلى الدول المجاورة يدعوهم للإسلام؛ وظلت الدبلوماسية قائمة كذلك في عهد الخلفاء الراشدين كأداة هامة لتوثيق الصلات الإسلامية بغيرها من الدول والجماعات لفض النزاعات.

---

[1]- إسماعيل صبري محلة، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة الأصول والنظريات** ، د ط، منشورات السلاسل، الكويت، 1985، ص391.

[2]-سعيد محمد أبو عباه، **الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها، أنواعها وقوانينها**، ط2، دار الشيماء، العراق، 2009، ص8.

[3]- إكمال الدين إحسان أوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، م1، ط، مركز الأبحاث للتاريخ ولفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، ص218.

[4]- سعيد محمد أبو عباه، المرجع السابق، ص11.

ولم تدخل لفظة الدبلوماسية في المعجم الدولي إلا منذ القرن 17م عندما حلت محل المفاوضة.

ونلاحظ أيضا أن الدولة العثمانية قد أقامت علاقات دبلوماسية مع الكثير من الدول التي تعاملت معها على الرغم من اتسام علاقاتها الدولية بالحروب وخاصة في مراحلها الأولى أثناء فترة التوسع، ومع الوقت أقامت علاقات دبلوماسية متطورة مع دول الجوار، وكان لها تمثيل دبلوماسي مع كافة الدول؛ وبالخصوص الدول الأوربية التي عملت على إقامة قنصليات لها في اسطنبول.

ب–ماهية التمثيل الدبلوماسي:

التمثيل الدبلوماسي هو الانتداب لإقامة علاقة سياسية بين بلدين، ويعد التمثيل الدبلوماسي من أهم المظاهر الدبلوماسية المعروفة قديما، غير أن التمثيل المعتمد والغالب في ذلك الوقت هو التمثيل المؤقت أو ما يعرف في وقتنا الحالي بالبعثات الخاصة التي تنتهي بانتهاء مهمتها؛ أما التمثيل الدائم فلم يكن معروفا حتى وقت قريب[1].

والجدير بالذكر أن الإسلام عرف نظام التمثيل الدبلوماسي منذ البداية، فقد أوفد الرسول – صلى الله عليه وسلم – رسلا إلى رؤساء القبائل والملوك في الجزيرة العربية وخارجها ليدعوهم إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة[2].

واستمر العمل بالنظام الدبلوماسي في مراحل الدول الإسلامية الأربعة، وبلغ ذروته في العصر العباسي حيث عرف تطورا ملحوظا، ولم يستخدمه العباسيون للتمثيل والتفاوض فقط بل أدخلوا عليه لأول مرة مهمة التعاون والتبادل العلمي والثقافي، إذ أرسلوا أطبائهم وعلمائهم للغرب في حين أحضروا علماء ومترجمين هناك.

---

[1] – محمد لمين محمودي ، **المبعوث الدبلوماسي(حالة الجزائر)** إش: د بن الزين محمد الأمين ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون فرع قانون دبلوماسي – جامعة الحقوق بن عكنون –2008/2007،ص4(مرقونة).

[2] – وليد عمران، المرجع السابق، ص18.

أما في التاريخ الحديث فتعود المرحلة الأولى لتعيين السفراء والدبلوماسيين الدائمين إلى القرنين الخامس والسادس عشر ميلاديين من طرف الدويلات الإيطالية، فقد كانت البندقية[1]، ترسل سفراءها إلى الجمهوريات الأخرى ليقيموا فيها فترة تتراوح مابين ثلاثة إلى أربعة أشهر، ومنها انتقلت عادة إرسال السفراء إلى كافة أوربا [2]؛ وتعتبر الدويلات الإيطالية أول من ربطتها علاقات دبلوماسية مع الدولة العثمانية حيث يعود تاريخ منح أول امتيازات إلى عهد السلطان محمد الفاتح [3]، حيث استقبل عددا من السفراء الجنويين [4]، وهم يحملون هدايا للسلطان ويطمحون إلى عقد اتفاقيات تجارية مع الدولة العثمانية [5]وهكذا وجد التمثيل الدبلوماسي بين الدولة العثمانية والدول الغربية، ففي البداية اتخذ طابعا تجاريا حيث كان مرتبطا لحد كبير بالشركات والمؤسسات التجارية، ثم تطور مع الزمن حتى أخذ المضمون السياسي البحت.

وعندما أخذت الدولة العثمانية بنظام التمثيل الدبلوماسي جعلت من بييرا وهي إحدى ضواحي اسطنبول مقرا رسميا خاصا للبعثات الدبلوماسية للدول الأجنبية.[6]

ويعتبر مؤتمر وستفاليا [7]بداية ترسيخ أهمية التمثيل الدبلوماسي، حيث أصبحت مهمة الدبلوماسي مؤكدة إذ لم يعد دوره مقتصرا على تمثيل دولته بل أصبح يتفاوض في الأمور والأحداث

---

[1]– البندقية: مدينة في إيطاليا تقع على الجهة الشمالية للبحر الأدرياتيكي، وقد ساعدها موقعها على البحر أن تكون مركزا تجاريا مهما لتصل بذلك خلال القرن 15 م إلى أوج قوتها وأصبحت تسيطر على التجارة في الجانب الشرقي من حوض البحر الأبيض المتوسط، عرفت تراجعا بعد تغيير طريق التجارة إلى رأس الرجاء الصالح.عبد الوهاب الكيلاني ،الموسوعة السياسية ، ج1،ص35.

[2]–محمد لمين محمودي، المرجع السابق، ص5.

[3]– محمد الفاتح: (1429م/1481م) هو سابع السلاطين العثمانيين، فتح القسطنطينية بعد حصار طويل 1453م وغير العاصمة إلى اسطنبول، استمرت عملية الفتح في عهده نحو أوربا وآسيا الصغرى، حاصر جزيرة رودس سنة1480م، ولم يتم له فتحها، اشتهر بالتقوى وحب العلم، حيث أنه كان يجلب العلماء من كل مكان. اشتهر بالتسامح الديني وللمزيد أنظر: محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العثمانية العلية**. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012، ص90.

[4] – الجنويين: نسبة إلى جنوة مدينة تقع شمال غربي إيطاليا، من أكبر الموانئ الإيطالية وأكثرها ازدحاما، كانت تمثل مركزا تجاريا هاما، عرفت بتبادلها التجاري مع الدولة العثمانية.عبد الوهاب الكيلاني ، المرجع السابق ،ج2،ص20.

[5]– كات فليت، **التجارة بين أوربا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية** ، تر: أيمن الأرمنازي، ط 2، المملكة العربية السعودية الرياض، 2004، ص 260.

[6]–عبد العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية دولة مفترى عليها**، ج2، دط، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 2004، ص41.

[7]– مؤتمر وستفاليا: 24أكتوبر1648 في وستفاليا أنهى هذا الصلح حرب الثلاثين سنة، يعتبر هذا الصلح أول اتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة، وقد أرسى نظاما جديدا في أوربا الوسطى مبنيا على مبدأ السيادة بين الدول، مقررات هذا الصلح أصبحت جزأ من القوانين الدستورية للإمبراطورية المقدسة. للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسة**، ج7،ص290.

في الدولة التي يوفد إليها، وبالتالي أصبح التمثيل الدبلوماسي مظهرا من مظاهر السيادة الكاملة للدولة وللدولة الكاملة السيادة الحق في إيفاد وقبول المبعوثين الدبلوماسيين القائم في الأساس على التراضي بين الدول.

ج–الممثل الدبلوماسي:

يقصد بالممثل أو المبعوث الدبلوماسي: الشخص الذي يقوم بتمثيل دولته في الخارج بصفة دائمة، في كل ما يمس علاقاتها الخارجية مع الدول المعتمد عليها؛ كما يقصد به كل شخص يكلف رسميا بالقيام بمهام متعددة لصالح دولته في الخارج، ويؤدي دورا بارزا في حل المشكلات التي يمكن أن تواجه دولته في البلد المعتمد فيه، وكذلك لإيجاد مخرجا لها في وقت الأزمات التي تواجهها.

ويقابل مصطلح المبعوث الدبلوماسي الوارد في اللغة اليونانية مصطلح "الرسول"في اللغة العربية، وقد وجدت مهمة المبعوث الدبلوماسي في عهد الرسول –صلى الله عليه وسلم –حيث أوفد رسلا حملوا الرسائل إلى الدول المجاورة، كانوا يتصفون بصفات الدبلوماسية ويتقنون لغة القوم الذين أرسلوا إليهم، وقد سجل التاريخ إرسال مبعوثين من طرف الرسول –صلى الله عليه وسلم – إلى كل من النجاشي ملك الحبشة، المقوقس ملك مصر، وهرقل إمبراطور الروم، وكسرى ملك الفرس[1].

أما تطبيق الدبلوماسية والتمثيل الدبلوماسي في الدولة العثمانية فهو لم يطبق بالمعنى الواضح والصريح إلا في نهاية القرن 18 م، فلم تبعث الدولة العثمانية إلى الغرب أو الشرق سفراء دائمين لها إلا في سنة 1793م، أي أنها بقيت بعيدة عن المفهوم الأوربي للدبلوماسية.[2]

2–نشأة الدبلوماسية العثمانية:

لا شك في أن الدولة العثمانية وجهتها الأساسية الفتح والجهاد مما استلزم عليها القيام بالحروب أثناء التوسع على حساب جيرانها في سبيل نشر الإسلام، أو حماية دار الإسلام سواء في أوربا أو إفريقيا أو آسيا منشأها الأصلي.

[1] –محمد لمين محمودي، المرجع السابق، ص19.

[2] – محمد سعيد أبو عباه، المرجع السابق، ص 44.

أ- النشأة والتطور:

إن الحروب التي دخلت فيها الدولة العثمانية تخللتا فترات من السلم و الصلح وهذا الصلح كان المبدأ الأساسي لتحديده هو الدبلوماسية ؛من هنا نستنتج أن الدبلوماسية كانت موجودة في الدولة العثمانية منذ نشأتها، إذ اتسعت إلى عقد معاهدات صلح وامتيازات لإقامة علاقات مع الدول الأجنبية، فمنذ ظهور الدولة العثمانية على مسرح الأحداث كإمارة حدودية وحتى انهيارها وهي على اتصال دبلوماسي بالدول المحيطة بها، حيث كانت على صلة بالشيعة والصفويين والإمارات الأناضولية البيزنطية وهذا الاتصال أكسبها خبرة في المجال الدبلوماسي [1].

والمعروف في قانون الدبلوماسية أن المتحكم فيها هو الموقع الاستراتيجي للأراضي التي تعيش عليها، ومن ثمة فإننا عندما ننظر للدولة العثمانية يظهر لنا أنها قد ملأت فراغا لأربع حضارات عالمية كبرى، البيزنطيين خلفاء الرومان، والسلاجقة خلفاء العرب[2].

لم تظهر الدبلوماسية بشكل صريح في القرون الأولى في الدولة العثمانية إلا أن مظاهرها كانت واضحة وجلية وذلك يظهر في عقد الدولة العثمانية للمعاهدات؛ الزواج السياسي؛ استقبال الوفود.

حيث تم عقد أول معاهدة مع دولة مسيحية في صيغة تجارية في عهد السلطان مراد الأول[3]مع جمهورية راجوزة[4]سنة 1365م على أن تدفع جزية سنوية قدرها 500دوكا[5]ذهبية، وهذا لخوف جمهورية راجوزة من الزحف العثماني على ممتلكاتها وهو التقليد الذي اتبعته الدول الضعيفة[6].

---

[1]-إكمال الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص220.

[2] - نفسه، ص222.

[3] - مراد الأول: (726هـ-791هـ) الابن البكر لأور خان وخليفته في الحكم، أول ما قام به هو احتلال أنقرة وفتح مدينة أدرنة1361، ومن أشهر المعارك التي خاضها معركة قوص أوه1389، توفي غدرا على يد جندي صربي وبلغت مدة حكمه ثلاثين سنة، ونقلت جثته إلى مدينة بورصة، وللمزيد أنظر: محمد فريد بك المحامي،المصدر السابق ، ص57.

[4] - راجوزة: إقليم يقع على الساحل الشرقي للبحر الادرياتيكي، دفعت الجزية للدولة العثمانية وأبرمت معها عدة معاهدات، اصبحت تابعة للنمسا بموجب معاهدة ويانة، للمزيد أنظر: محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق،ص202.

[5] - الدوكا الذهبية : تعني النقد الذهبي المضروب في البندقية قديما وهي محرفة لكلمة دوكاتو الإيطالية، تزنما بين 10-12فرنك للمزيد أنظر: سهيل صبان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، د ط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م -1421هـ، ص115.

[6] - علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دط، المكتبة التوثيقية، القاهرة، دت،ص76.

أما الزواج السياسي فأمثلة ذلك كثيرة وخير مثال على ذلك قبول السلطان أورخان [1]الزواج من ابنة ملك الروم بالقسطنطينية، مقابل مساعدته في صد غارات ملك الصرب وبذلك عبر أورخان إلى أوربا وعقد الزواج السياسي[2].

وبالنسبة لاستقبال الوفود فقد تمسكت الدولة العثمانية دائما بمبدأ الأمان واعتبرت غير المسلمين الوافدين إليها لمهمة دبلوماسية أو تجارية، ضيوفا تتكفل بحماية أرواحهم وأموالهم؛ وإذا كانت الزيارة رسمية فإن الدولة تتعهد بتحمل كافة نفقاتهم وتعين لهم المضيف الذي يرافقهم، وإذا ساءت العلاقة يتعرض للحبس والاهانة[3].

ازداد التفوق العثماني خاصة بعد فتح القسطنطينية [4]عام 1453م، والزحف العثماني نحو أوربا أوربا حتى غدت دولة عالمية في عهد سليمان القانوني،[5]الذي دانت له كل دول البلقان حتى أصبحت أصبحت فيينا نقطة الحدود مع الغرب[6].

هذا الوضع الجديد الذي فرضته القوة العثمانية التي تزامنت مع دخول أوربا في عصور النهضة الحديثة، وحقق للدولة العثمانية ما لم يتحقق لدولة أخرى في التاريخ الحديث، جيش قوي تعاطف شعبي، نصرة الإسلام، وولاء طوعي لقراصنة البحر، كل هذه العوامل وأخرى أدت إلى تهافت أوربي لكسب ود الدولة العثمانية والخوف منها، حتى أن السلطان" سليمان القانوني "استخدم عبارة «عرضت مطالبكم على أقدام عرشنا فنظرنا إليها بعطف» وهذه العبارة دليل على عظمة الدولة في

---

[1] – السلطان أورخان: (680–761) هو ثاني السلاطين العثمانيين بلغت مدة حكمه 27سنة، وهو مؤسس الجيش الإنكشاري، أرصد دعائم الدولة العثمانية، وفي سنة 1363 ضم إمارة قره سي للدولة، وفي عهده تم العبور العثماني لأوروبا، وللمزيد أنظر: محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص57.

[2]–محمد على الصلابي، المرجع السابق، ص59.

[3]–سعيد محمد أبو عباه، المرجع السابق، ص45.

[4]–القسطنطينية: وهي مقر البابوية سابقا تم فتحها على يد السلطان محمد الفاتح سنة 1453.وأصبحت عاصمة الدولة العثمانية وسميت بإسطنبول.

[5]–سليمان القانون(1491م/1566م): هو عاشر السلاطين العظام في عهده بلغت الدولة ذروة القوة والعظمة، تولى الحكم (1520م/1566م) حاصر فيينا أكثر من مرة، استولى على المجر، لقب بالقانوني لكثرة التشريعات القانونية في عهده، اشتهر بقيادة المعارك بنفسه، كما اشتهر بصداقته مع الفرنسيين، وتوقيع معاهدة الامتيازات الشهيرة. تقدمت الفتوحات في عهده، توفي سنة 1566م.للمزيد أنظر :محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص ص110. 115.

[6]–إكمال الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص221.

ذلك الوقت وتهافت الدول الأوربية لإقامة علاقات دبلوماسية معها وإرسال السفراء إليها، في الوقت نفسه ترفّع العثمانيون عن تنصيب سفراء لهم في العواصم الأوربية [1]، وبذلك تحكمت الدولة العثمانية في العلاقات الدبلوماسية الدولية ولم تهتم بتأسيس قنصليات لها في الدول الأجنبية.والعكس صحيح فقد بادرت الدول الأوربية بتأسيس قنصلياتها في اسطنبول والبداية كانت بفرنسا التي تعتبر أول دولة تقيم قنصلية في الأستانة.

أما القرن 17م، فقد شهد بداية الانحدار على كافة المستويات فاضطرت الدولة العثمانية بعد إن أنهكتها الحروب على عدة جبهات إلى عقد صلح ويستفاروك[2]، التي اضطرت فيه الدولة إلى التنازل عن أراضيها الهنغارية التي كانت تحت حكم آل هابسبورج[3]، وتوقفت فيه هذه الأخيرة عن دفع الجزية للدولة العثمانية وتعتبر هذه المعاهدات نقطة تحول في تاريخ الدبلوماسية إذ كانت قبل ذلك تعقد معاهداتها مع الدول الأجنبية، بمنطق القوة العثمانية، لكن هذه المعاهدة ولأول مرة ساوت بين الطرفين وأقرت المساواة بين السلطان العثماني والإمبراطور النمساوي [4].

لقد حرصت الدولة العثمانية على متابعة الأحداث الأوربية وكانت تنظر إليها بعين الحذر واستغلت تلك الظروف بطرق دبلوماسية وخاصة الحروب الدينية التي استفادة منها كثيرا، حيث دعموا الخلافات المذهبية فقد كانت من مصلحتها أن تبقى الدول الأوربية مفرقة.

وفي نهاية القرن 17م أنهت الدولة العثمانية هذا النزاع بتوقيع معاهدة كارلوفيتش مع المجر والنمسا وروسيا في جانفي 1699م وبموجبه تنازلت الدولة العثمانية عن قسم من أراضيها الأمر الذي أدى إلى طمع الدول الأوربية فيها بعد أن لمست ضعف العثمانيين.

---

[1]– إدريس الناصر رايئي، **العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر**، ط1، دار الهدى، لبنان، 2007، ص9.

[2]–ويستفاروك: عقد هذا الصلح مع الهابسبورج سنة 1606م اضطرت الدولة لعقده لتعدد جبهات القتال وضغط الصفويين، تنازلت بموجبه عن الأراضي الهنغارية لصاح الهابسبورج، كشفت هذه الحرب عن ضعف العثمانيين مما اضطرهم إلى طلب عقد الصلح لمرات عديدة. للمزيد انظر: خليل اينالجيك ، **الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار** ، تر: محمد م الارناؤوطي، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002م، ص70.

[3]–آل الهابسبورج: هي عائلة من أشهر العائلات الملكية في أوروبا، تولى أفرادها الحكم في الامبراطورية الرومانية المقدسة، ما يقارب 400سنة، كما تولوا الحكم على عروش مختلفة في أوروبا، من القرن 13 م إلى 20م، سميت بهذا الاسم نسبة إلى قلعة هابسبورج التي بنيت في سويسرا عام 1020م وبعدها انتقلوا إلى النمسا، للمزيد أنظر: أحمد مهدي محمد شويخات، **الموسوعة العربية العالمية**، ط3، د ن، المملكة العربية السعودية، 1425هـ، 2004م، موسوعة الكترونية.

[4]– خليل النالجيك، المرجع السابق، ص70.

والحقيقة أن هذه المعاهدة شكلت أول الضربات للدولة العثمانية وأول تقطيع لأوصالها؛ لأن هذه المعاهدة كانت نتاجا لسلسلة من الأعمال الدبلوماسية التي عملت الدول الأوروبية على تشكيل فصولها في الغالب، ثم فرضتها على الدولة العثمانية في القرنين 18و19م [1]، ومن هنا بدأ التحول الجذري في الدبلوماسية العثمانية في القرن 18م؛ لأن الدولة بعد معاهدة كارلوفيتش[2] لم تعد قادرة على إتباع سياسة خارجية مستقلة، وتأثر قرارها السياسي بمواقف الدول الأخرى، وأخذت الدبلوماسية نصيبها من الاهتمام في القرن 18م حيث أرسلت الدولة سفراء دائمين إلى العواصم الأوروبية[3].

نشطت الدبلوماسية العثمانية في القرن 19م، الذي يعتبر قرن الدبلوماسية إذ أنها كانت على اتصال مع جميع الدول المسيحية وكذلك دول العالم الإسلامي على غرار إيران وتركستان والمغرب وشمال إفريقيا، والملاحظ في هذه الفترة أن الدولة أصبحت تصوغ سياستها تبعا لتوجهات الصدور العظام المتأثرين بالثقافة الغربية، وبالتالي ازداد التدخل الغربي في سياسة الدولة سواءً الداخلية أو الخارجية[4].

ب–أجهزة الدبلوماسية العثمانية :

لم يكن للدولة العثمانية جهاز دبلوماسي خاص بها بل كانت تابعة للديوان الهمايوني، كما لم يكن لهم سفراء معنيون بمهام دبلوماسية حتى وقت قريب، ويعتبر الديوان بمثابة مجلس وزراء موسع، كما هو الآن في وقتنا الحاضر هذا لمجلس الوزراء، و يرأسه الصدر الأعظم هذا المجلس الذي يعد في أعلى الهرم السلطاني للدولة العثمانية و هو الثاني بعد السلطان و يشتغل تحته العديد من الموظفين أهمهم، الريس أفندي الذي كان يشرف على السكرتارية الخاصة بالصدر الأعظم ، ثم تطور اختصاص

---

[1]– محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة** ، ط3، دارالنفائس، بيروت، 2013، ص284.

[2] – كارلوفيتش: وقعت في رجب 1299م تنازل بمقتضاها العثمانيون عن كامل بلاد المجر وترا نسفاليا للنمسا وأهم ما جاء فيها تنازل الدولة العثمانية عن مدينة آزوف لروسيا وعن شبه جزيرة المورا للبندقية. للمزيد أنظر: محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص283.

[3] – إكمال الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص ص236 /238.

[4] – نفسه، ص239.

الريس أفندي حتى أصبح الموظف الخاص بشؤون السياسة الخارجية العثمانية، و بعبارة أخرى غد ا وزير الخارجية.[1]

وظهر هذا الاختصاص في عصر متأخر لأن العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية كانت في أول الأمر في نطاق ضيق، ولم يكن لها جهاز متخصص حيث كان السلطان يملي أوامره فإن لم تلقى استجابة كان يعلن الحرب.ثم بالتدريج بدأت تعقد المعاهدات الثنائية والجماعية مع تلك الدول ، بعدما وافقت على إنشاء تمثيل دبلوماسي وقنصلي بينها وبين الدول الأخرى وخاصة الأوربية التي كانت سابقة في هذا المجال وشهدت دار السعادة إسطنبول قيام سفارات وقنصليات عامة لهذه الدول[2].

تولى الديوان الهمايوني مسألة مناقشة ودراسة العديد من الأمور الخاصة بالسفراء والمبعوثين إلى الدول الأجنبية والمسائل التي يناقشونها، كما اختص بمناقشة المسائل الخاصة بالسفراء الأجانب، في بداية الأمر تولى رئاسة هذا الجهاز الصدر الأعظم حيث اهتم بإجراء المفاوضات واستقبال أعضاء البعثات الدبلوماسية، ينوبه الريس أفندي أو رئيس الكتاب المختص في تسجيل المعاهدات وتهيئة الظروف لها، لكن في المرحلة اللاحقة ازدادت أعباء الصدر الأعظم، وتشعبت العلاقات العثمانية الخارجية، فأحيلت مسائل السياسة الخارجية تباعا إلى ريس أفندي، استعان هذا الأخير بجهاز من الخبراء يقومون بتزويده بكافة المعلومات السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية عن الدول الأجنبية[3]، ويتكون الجهاز الدبلوماسي العثماني من مجموعة من المصالح.

ب-1لجنة الترجمة:

المترجمون هم فئة من أصل أوربي اعتنقوا الإسلام أغلبهم من عائلات يونانية تسكن حي الفنار وبه عرفوا بالفنارين، كانوا على درجة من العلم والثقافة وسعة الأفق والثراء كما تمتعوا بعراقة الأصل، آثرتهم الدولة العثمانية بالتعيين في المناصب العليا التي تحتاج إلى خبرات خاصة في الباب العالي، تولوا مهمة ترجمة المذكرات التي ترسلها السفارات الأجنبية في إسطنبول إلى اللغة العثمانية والعكس، وقد كان للمترجمين دور كبير في العلاقات الدبلوماسية سلبا وإيجابا ولاسيما بين الدولة

[1]-عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج1، دط، مكتبة الانجلو مصرية، 2010.ص40.

[2] - نفسه،ج2، ص293.

[3] - إكمال الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص232.

العثمانية والدول الغربية، فمن الناحية الإيجابية كان لهم إطلاع واسع على الحضارة الغربية ومارسوا مهمتهم حيث كانوا يعدون المذكرات السياسية والنقاط الرئيسية في مقابلات رجال الدولة العثمانية مع سفراء الدول الغربية [1]، واحتلوا مكانة مهمة مما أدى بالسفراء الأجانب إلى الاتصال بهم وأخذ المعلومات منهم، أما بالنسبة للناحية السلبية فقد استغل المترجمون السلطات المخولة لهم وتحولوا في بعض الأحيان إلى أعداء يحيكون المؤامرات ضد الدولة بالاتصال مع السفارات الأجنبية وقد تخلص منهم السلطان محمود الثاني [2]، بعد انفصال اليونان عن الدولة سنة 1829م وحل محلهم المترجمون الأتراك الذين تعلموا اللغات الأجنبية [3].

ب-2 هيئة رئيس المترجمين :

يطلق عليه ديوان ترجمان أي مترجم الديوان، تولى مهمة مقابلة السلطان أو الصدر الأعظم أو الريس أفندي مع كبار الشخصيات الأجنبية في إسطنبول، وقد سعى السفراء الوافدون لإسطنبول لمقابلة رئيس المترجمين للبحث معهم في المشكلات العاجلة والمتعلقة بين الدولة العثمانية والدولة الممثلة في السفير، مما جعل الترجمان مركزا مرموقا في نظر أعضاء البعثات الدبلوماسية في العاصمة[4].

ب-3مصلحة السفراء:

من المعروف أن الدبلوماسية هي فن إدارة العلاقات الخارجية عن طريق السفراء وبناءً على ذلك كان لأعمال السفراء والمذكرات التي سجلوها والتقارير التي وضعوها أهمية كبيرة، ولم يكن للدولة سفراء دائمون في الدول الأخرى، بل كانوا يرسلونهم بين الحين والأخر حتى سنة 1793م أخذت

---

[1] – برنا ند لويس ، **اسطنبول وحضارة الخلافة الإسلامية** ،تر:سيد رضوان علي، ط2،الدار السعودية ، 1402هـ/1982م، ص182.

[2] – محمود الثاني: (1808م/ 1839م) ابن السلطان عبد الحميد الأول، كان شاعرا، اشتهر بالإصلاح، عده بعض المؤرخين أعظم السلاطين بعد سليمان القانوني، هو أول من أدخل التغريب للدولة، ألغى النظام الإنكشاري بواقعة الخيرية 1828م، وأسس جيش جديد العساكر المحمدية المنصورة. شهد عهده العديد من المتمردات، وانفصال العديد من الولايات عن الدولة، كالجزائر واليونان. للمزيد أنظر: أحمد اق كويندوز، سعيد اوزتورك ، **الدولة العثمانية المجهولة** ، د، ط، أتراك السعودية، اسطنبول، 2008، ص ص384 /383.

[3] – عبد العزيز الشناوي ،المرجع السابق، ج1، ص294.

[4] – إكمال الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص 235.

الدبلوماسية منحا آخر حيث أقاموا إقامة دائمة في الدول الأخرى، و عملوا على تسجيل مشاهداتهم ووضع تقارير عن كل الأعمال التي يقومون بها[1].

وقد أولت الدولة العثمانية عناية خاصة بالسفراء حيث أقامت لهم ديوان لاستقبالهم هو ديوان الغلبة[2] كان يعقد هذا الديوان عند قبول أحد السفراء.

3-الامتيازات والدبلوماسية

أ-تعريف الامتيازات:

الامتيازات هي المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة المستأمنين من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية ولممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها وتقرير حق رعايا الدولة العثمانية المقيمين في أراضي تلك الدول وسريان هذه المبادئ عليهم.[3]

أما وليد العريض فيعرف الامتيازات بأنها مجموعة من الحقوق التي تمنح للدول الأجنبية، بناء على اتفاق أو معاهدة مبرمة ، فالامتياز يكون تخصيص منح إذن خاص أو استثناء من مجتمع ما أو دولة أو شركة واحدة أو مجموعة من الشركات كحق خاص بها دون غيرها للعمل في حقل ما كامتياز.[4] ويعتقد الغرب أن كلمة Capitulations تعني خضوع المسيحي أو اليهودي لإرادة المسلم لكي يحصل على السلام، ويعتقد المؤرخون الشرقيون أنها تعني خضوع سلطات الدولة العثمانية للقوى الأجنبية، لأن السلطان منح الأجانب تسهيلات عديدة سمح بها لرعاياه أنفسهم.[5]

---

[1] – إكمال الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص237.

[2] – ديوان الغلبة: يطلق عليه ديوان العلوفة، كان يستقبل السفراء كل ثلاثاء ويعقد للتباحث وطلب الإيضاحات منهم، كذلك لمعاقبة من يذنب منهم، وفيه توضع شروط التصالح والحرب، بالإضافة أنه كان يعقد بمناسبة توزيع الرواتب. للمزيد أنظر: سهيل صابان، المرجع السابق، ص118.

[3]- عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ج2، ص 38.

[4]- وليد العريض، تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها ، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج24، ع1، الأردن، 1997م، ص145.

[5] - نادية محمود مصطفى وآخرون، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية** ، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م، ص26.

بينما تذكر ليلى الصباغ أن هذا المصطلح لا يعني الامتيازات في لغته الأصلية كما درج على استخدامه لاحقا، وإنما اشتقت في الأساس من الكلمة اللاتينية Capitulation أو من caput أوcapitula والتي تعني رؤوس الأقلام أو ع ناوين الفقرات أو أوامر وقرارات ، وكان الايطاليون أول من استخدم تلك الكلمة بمعنى الاتفاق.[1]

وأصل تسمية المعاهدة هي: معاهدة الصداقة والتجارة الفرنسية العثمانية . وكلمة الامتيازات التي شاع استخدامها للدلالة على هذه المعاهدة مشتقة من أصل لاتيني وقد استخدمت في معاهدات الدولة العثمانية عندما منح السلاطين العثمانيين امتيازات تجارية لدول أجنبية.[2]

والحقيقة أن نظام الامتيازات لم يكن وليد الدولة العثمانية بل كان موجود في بلدان مختلفة من العالم، لكن البذرة الأولى لهذا النظام تعود إلى القانون البيزنطي وبالتالي القانون الروماني الذي استمد منه، لأنها من الشروط الرئيسية للتبادل في التجارة الدولية فكانت بمثابة حصانة للأشخاص العاملين في تلك الدول.[3]

ب–معاهدة الامتيازات 1536 م:

إن معاهدة (1535م-1536م) والتي عقدت بين فرنسوا الأول [4] وسليمان القانوني، نقطة تحول أساسية في إدارة العلاقات الدولية الإسلامية حيث أوضحت اتجاه المسلمين إلى تبني مبدأ العلاقات السلمية مع المسيحيين وهي النقطة التي تلتها خطوات أخرى في عصور متتالية بينت جميعها ابتعاد المسلمين عن نظرية الجهاد كحل في مواجهة المسيحيين، ورفض الاعتراف بالدول غير

---

[1] ـ ياسر عبد العزيز محمود قاري، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية** ، ج1، أطروحة شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إش: يوسف بن علي الثقفي، جامعة أم القرى بمكة، 2001م، ص12.(مرقونة)

[2] -المرجع نفسه، ص13.

[3] ـ فاطمة بوجلطي، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19م**، مذكرة شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، إش: الغالي الغربي، جامعة الجزائر، 2010ـ2011م، ص12.(مرقونة).

[4]ـ فرنسوا الأول: ولد سنة 1494م وتولى الملك سنة 1515م، بدأت حروبه مع شارل الخامس سنة 1520م بسبب ادعاء كل منهما الأحقية في ولاية ميلان، وكانت الدائرة على فرنسا فانتصر عليها شارل الخامس عدة مرات، وفي واقعة بافيا 1525م، حيث أخذ الملك فرنسوا الأول أسيرا إلى اسبانيا ولم يفرج عليه إلا بعد أن أمضى معاهدة كل ما طلب منه شارل الخامس، اشتهر بالتعصب الديني واضطهاد البروتستانت، للمزيد أنظر :محمد فريد بك، المصدر السابق، ص203.

الإسلامية[1]. لقد عقدت هذه المعاهدة أو ما اصطلح عليها بالامتيازات كرد على جهود دوريا الذي تحالف مع الأسبان، لذلك تحالف السلطان العثماني مع فرنسا، وتم التوصل إلى المعاهدة المعروفة بمعاهدة الامتيازات الأجنبية 1536م والتي تشبه المعاهدات مع جنوه والبندقية، فسياسة العثمانيين الخارجية كانت تستهدف استمرار العلاقات الخارجية مع الغرب.[2]

بدأت المحادثات بين الدولتين عام 1535م وانتهت بتوقيع معاهدة ثنائية بين الدولتين وتحصلت فرنسا بموجبها على امتيازات لم تكن تحلم بها، عرفت بمعاهدة الصداقة والتي تعتبر كمنحة أو عطية من قبل الدولة العثمانية، التي لم تكن مجبرة على منحها ويرجع الكثير من المؤرخين على رأسهم يوسف الثقفي، الأسباب التي أدت إلى عقد الاتفاقية إلى ثلاث أسباب رئيسية سواءً من الجانب العثماني أو الفرنسي: سياسية، اقتصادية ودينية، ففي الجانب السياسي أراد السلطان سليمان القانوني كسب فرنسا إلى صفه في الصراع القائم بينه وبين اسبانيا، أما فرنسا فالعدو كان مشتركا بينهما، لذلك وجب عليها أن تتحد مع الدولة العثمانية، خاصة أنها كانت أقوى دولة في العالم آنذاك، كذلك أرادت أن تجد حليفا ضد أسرة هابسبورغ التي قامت بأسر الملك فرنسوا الأول من قبل[3].

أما اقتصاديا، فالسبب يكمن في رغبة الدولة في تنويع مصادر البضائع وزيادة وارداتها الضريبية، وأرادت فرنسا تعويض عجز قوتها البحرية، عن نظيراتها الأوربية، وبالتالي التميز والانفراد في المماليك الأوربية بالتجارة مع الدولة العثمانية، أما دينيا، يرجع لاهتمام فرنسا وحماستها للتنصير وإمداد حملاتها الصليبية [4].

وفي أوائل شهر فيفري تم الاتفاق بين اليهودي لا فوري سفير فرنسا لدى الباب العالي، وصدر به خط شريف يمنح بعض الامتيازات لرعايا ملك فرنسا، النازلين بأراضي الممالك المحروسة، وقد ترجمت نص هذه المعاهدة وجاء فيها: " ليكن معلوما لدى العموم أنه في شهر. ... سنة 942 هـ الموافق لشهر فبراير سنة 1536م اتفق بمدينة الأستانة كل من الهيوجان دي لا فوري، مستشار سير صاحب السعادة الأمير فرنسوا المتعمق في المسيحية ملك فرنسا المعين لدى الملك العظيم، ذي القوة

---

[1] ـ نادية محمود مصطفى وآخرون، المرجع السابق، ص26

[2] ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى، **أصول التاريخ العثماني**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1998م، ص94.

[3] – ياسر عبد العزيز محمود قاري، المرجع السابق، ص13.

[4] –محمد فريد بك، المصدر السابق، ص124.

والنصر، و السلطان سليمان خاقا ن الترك إلى آخر ألقابه، والأمير.....ذي البطش الشديد سر عكر السلطان بعد أن تباحثا في مضار الحرب وما ينشأ عنها من المصائب وما يترتب على السلم من الراحة والطمأنينة".[1]على البنود التي تقع في ستة عشر مادة، وهي في الواقع من معاهدتين منفصلتين في مضمونهما معاهدة تجارية، وأهم ما جاء فيها:

ـ حرية التنقل والملاحة في سفن مسلحة أو غير مسلحة لرعايا الدولتين في موانئ البلدين.

ـ حق التجارة والمتاجرة لرعايا الدولتين في أراضي كل منهما، على أن تكون الرسوم التي يدفعها الفرنسيون في الدولة العثمانية هي نفسها التي يدفعها العثمانيون حق التمثيل القنصلي مع حصانة للقنصل وأقاربه والعاملين معه.

- من حق القنصل الفرنسي النظر في القضايا المدنية والجنائية التي يكون أطرافها من رعايا ملك فرنسا، وأن يحكم في هذه القضايا وفقا للقانون الفرنسي ولا يحق لأي سلطة عثمانية محلية أن تتدخل في مثل هذه القضايا.

- إن إفادات رعايا الملك الفرنسي مقبولة في القضايا ويؤخذ بها عند إصدار الحكم.

- حرية العبادة لرعايا الملك الفرنسي في الأراضي العثمانية.

- منع استعباد رعايا الملك الفرنسي.

- حق الراية لفرنسا، أي أن تجار الدول الأوربية باستثناء البندقية الراغبين في التجارة مع الدولة العثمانية يجب عليهم ركوب البحر تحت راية ورعاية فرنسا[2]

- إن هذه الامتيازات قد مثلت في الواقع العمود الفقري في التواصل بين الشرق والغرب، وقد نظمت هذه المواثيق التي جاءت بها الامتيازات ظروف التجارة وأعطت الفرنسيين حرية الإبحار والمتاجرة، وحرية ممارسة الطقوس الدينية، وقد نصت هذه الاتفاقيات للدولة المتعاقدة معها أن تقيم في القسطنطينية وفي المدن الأخرى التي تختارها ممثلين عنها تحت اسم سفير أو عميل في العاصمة، وقناصل آخرين في المدن الأخرى[3]. من هنا تتضح لنا العلاقة الوطيدة بين الدبلوماسية والامتيازات.

---

[1]– للاطلاع على بنود المعاهدة كاملة أنظر: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص12

[2] ـ سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 197.

[3] – ادريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 268.

ج–العلاقة بين الامتيازات والدبلوماسية:

نظمت الامتيازات شؤون القناصل وبالتالي كانت الصلة بين المصالح التجارية والدبلوماسية، فقد كانت للامتيازات الأجنبية قوتها المؤثرة دائما على الدبلوماسية الدولية، وقد لوحظ أن المصالح الاقتصادية التجارية كانت تأتي في المقام الأول من تشكيل الدبلوماسية الأوربية وتوجيهها، وعلى الرغم من صعوبة القول أن هذا الأمر كان هو المحرك في توجيه السياسة العثمانية الخارجية ومن ثم سعت للاستفادة منه وتشكيل دبلوماسيتها التجارية.[1]

لقد قام السلطان العثماني بتوظيف علاقاته الأوربية لحل بعض وجوه الأزمة المالية في داخل الإمبراطورية، وذلك عن طريق سياسة حرية التجارة خاصة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وركود التجارة الشرقية بعد تغيير طريقها، وهي دبلوماسية محنكة من طرف سلطان عظيم، وبالتالي فإن هذه الامتيازات بقدر ما خدمت المصالح العثمانية الفرنسية الاقتصادية بقدر ما خدمت الأهداف السياسية للتحالف العثماني الفرنسي، بل إن هذه الأهداف الأخيرة هي التي كانت لها الأولوية في هذه المرحلة[2].

وبذلك صارت فرنسا الدولة الأوربية الوحيدة التي حازت على امتيازات لرعاياها ولكن هذا الاتفاق كان سببا في تدخل فرنسا وباقي دول أوربا في شؤون المملكة الداخلية [3]، والحق أن هذا التحالف والتقارب كان ذا أهمية عظيمة في تاريخ الدبلوماسية، فقد اعترفت فيه الدولة العثمانية لفرنسا بالأفضلية في كافة المجالات [4]، و هذه الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا تعتبر بمثابة حجرة الزاوية في سياسة فرنسا اتجاه الدولة العثمانية، و أصبحت في نظرها حقا مكتسبا لها دون غيرها، فكان مهما لها بالدرجة الأولى أن يكون لها السبق في هذا المجال وأن تحول دون غيرها من دول أوروبا للحصول على ما حصلت علي [5]هذا ما أدى إلى تنافس شديد بين الدول الأوربية للحصول على

---

[1]ـ إكمال الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص 226.

[2]– نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 33.

[3] – محمد فريد بك، المرجع السابق، ص 130.

[4]ـ سهيل طقوش، المرجع السابق، ص197.

[5]–محمد رجائي ريان، مصالح فرنسا الاقتصادية في سورية (1535/1920م)، **مجلة الدراسات التاريخية، ع3/4**، جامعة دمشق، 1987، ص42.

امتيازات وكان لإنجلترا السبق في دخول المنافسة. من هنا يتضح لنا التداخل الواضح بين الدبلوماسية والامتيازات إذ هما بمثابة وجهان لعملة واحدة.

إذ أصبح السفراء الأجانب كثيري التردد على الباب العالي [1] للحصول على امتيازات مشابهة للامتيازات التجارية التي حصلت عليها فرنسا.

ففي عام 1578م وصلت بعثة انجليزية استطاعت أن تحقق نجاحا كبيرا، ومن نتائج هذه البعثة قيام السلطان مراد الثالث بإرسال رسالة إلى ملكة بريطانيا، وقد وافق السلطان مراد الثالث على منح الأمان للتجار الانجليز كتعبير منه على الصداقة والوفاء التي سيحافظ عليها الرعايا الانجليز في نشاطهم التجاري، فبعث إلى السلطان برسالة جديدة بتاريخ 25 أكتوبر 1579م طلب فيها من السلطان توسيع الامتيازات التجارية بحيث تكون على أسس الامتيازات الفرنسية،

وما إن تلقى السلطان مراد الثالث [2] الرسالة حتى أصدر عام 1580م فرمانا يمنح للتجار الانجليز امتيازات واسعة، صيغت هذه الامتيازات على شكل اتفاقية من اثنان وعشرون بندا جاء في احدها: "يسمح للتجار الانجليز القدوم إلى الإمبراطورية العثمانية مع بضائعهم عن طريق البر والبحر وتحت حماية علمهم الخاص، ويشترون ويبيعون ممتلكات الدولة العثمانية بدون أي عائق كما يسمح لهم بالعيش في ظل القوانين التابعة لدولتهم.[3]

لقد لقيت هذه المعاهدة معارضة عنيفة من جانب السفير الفرنسي في اسطنبول وسعى لدى السلطان لوقف تنفيذها، ونجح في سياسته لوقت قصير، إذ أنه في العام التالي أي 1581م صدر العقد التأسيسي لإنشاء شركة الليفانت [4]، وهي شركة انجليزية مارست اختصاصات تجارية وسياسية

---

[1] –الباب العالي: هو مقر الحكومة العثمانية، كان بمثابة مكتب، رئيس الوزراء، ثم شيئا فشيئا اصبح يطلق على مقر الحكومة العثمانية كافة، وقد ترجم في اللغات الأوربية (SUBLINE PORTE)للمزيد أنظر: برناند لويس، المرجع السابق ، ص125.

[2] ـ م مراد الثالث: ولد بالقسطنطينية 4 يوليو 1546م، افتتح أعماله بتحريم الخمر الذي قد شاع استخدامه قام بقتل إخوته خوفا على ملكه، كانت له علاقات حسنة مع فرنسا والبندقية إذ جدد لها الامتيازات القنصلية، كذلك هو أول من منح الامتيازات لإنجلترا وهو الذي فتح التقارب السياسي العثماني الانجليزي، للمزيد أنظر محمد فريد بك، المصدر السابق،ص259.

[3] – جورج خوري، المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الامبراطورية العثمانية، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع1، جامعة دمشق، 1992، ص90.

[4] –اليفانت: كلمة الليفانت بالغة الانجليزية تعني الشرق بمعنى شركة الشرق التي تأسست في 11سبتمبر 1581م، من طرف ملكة انجلترا إليزابيث الأولى، بغية تنظيم التجارة الإنجليزية في أقاليم الدولة العثمانية، أشرف عليها أوزبورون، وهو أول حاكم يعين على

واسعة، فهي التي كانت ترشح سفراء انجلترا في اسطنبول وتدفع لهم مرتباتهم وكان جميع قناصل انجلترا وموظفيها الدبلوماسيين في مملكة الدولة العثمانية يعدون مستخدمين [1]في الشركة ويتقاضون مرتباتهم منها.[2] ومن هنا يتضح لنا التداخل الواضح بين الدبلوماسية والامتيازات، إذ أن نشاط السفراء الأجانب ارتكز على الاستفادة من الامتيازات والمصالح التجارية العثمانية.

إذ أنه ولتدعيم الشركة قامت الملكة البريطانية بافتتاح سفارة في الأستانة وأرسلت السفير وليام هاربون عام 1583م، هذا الأخير الذي أرسى القواعد الراسخة لنفوذ بلاده الاقتصادي في الشرق الأدنى.

لقد تميزت هذه الامتيازات بدون استثناء بالتركيز على تحقيق أهداف تجارية مقرونة بمصالح دينية تمثلت في حماية الرعايا المسيحيين،وتلت معاهدة فرنسا وانجلترا معاهدات أخرى مع كل من هولندا، ألمانيا، النمسا... الخ[3].

فغالبية الأمم الأوربية قد حصلت من السلاطين على امتيازات وتسنى لها إنشاء قنصليات في الثغور الرئيسية للإمبراطورية علاوة على وجود سفارات لها في الأستانة وبمرور الوقت أصبح السفير أو القنصل يؤدي دور الوسيط بين بلده والدولة العثمانية .فهو لم يعد مجرد مدافع عن التجار بل موظف يحوز صفة تمثيلية، كموظف موفد من جانب الدول الأوروبية إلى الدولة العثمانية[4].

هذه الامتيازات لم تمنحها الدولة العثمانية عن مضض بل كان الغرض منها تقوية سياستها الخارجية فقد سمحت الامتيازات بعرقلة قيام الحلف المقدس الكاثوليكي المسيحي الذي نهض ضد الدولة العثمانية، ووجد بذلك السلطان سليمان القانوني في البداية دولة حليفة له ضد اسبانيا وألمانيا والنمسا واستمرت الصداقة العثمانية الفرنسية سنين طويلة دون أن تتزعزع، ما عدا بعض الاستثناءات الطفيفة إلى غاية الحملة الفرنسية على مصر 1798م والتي كانت ضربة في صميم الصداقة العثمانية الفرنسية، ثم قضى على هذه الصداقة الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م.

=رأس هذه الشركة ويساعده في مهمة من كبار التجار، تتكفل بحماية المصالح الاقتصادية الإنجليزية في الدولة خاصة فيما يتعلق بالجاليات الأوربية، للمزيد أنظر: ليلى الصباغ، **الجاليات الأوربية في بلاد الشام في القرنين 16/17م**، ج1،،ص 172.

[1] –جورج خوري، المرجع السابق، ص 91.

[2] –عبد العزيز الشناوي، ج2، المرجع السابق، ص38.

[3] –جورج خوري، المرجع السابق، ص91.

[4] – روبير ما نتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج1، تر:بشير السباعي، ط1، دار الفكر للدراسات ، القاهرة، 1993م، ص 360.

أما انجلترا صاحبة القوة البحرية فقد كانت ترغب في إقامة علاقة صداقة معها، ضد اسبانيا والبرتغال وهذه الامتيازات أشعلت التنافس بين انجلترا وفرنسا، وكانت العامل المؤثر بالدرجة الأولى على الدبلوماسية العثمانية التي تريد القيام بتوازنات في علاقاتها الدولية وحرصها على المصالح السياسية والعسكرية للبلاد[1].

لقد نظمت هذه المعاهدات الترتيبات الدبلوماسية وبينت بعض أوجه البرتوكولات الدبلوماسية واتضح ذلك في البند الثالث من معاهدة الامتيازات.[2]

لقد ساعدت الامتيازات الأجنبية في البداية على فتح آفاق جديدة أتاحت فرصة الخيار أمام السياسة الخارجية ولم تلبث أن تصبح أكبر الموانع ابتداءً من القرن17م، وكانت الامتيازات أول أسفين يدق في نعش الدولة العثمانية وظهرت آثاره على المدى البعيد. [3]وفي أواخر أيام الدولة العثمانية أصبحت الدول الأوربية تتدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية تحت حجة حماية الامتيازات والدفاع عن المسحيين الذين كانوا يعدون رعايا لدول أجنبية وخاصة في بلاد الشام.

وبالتالي يمكننا أن نقول أن الدولة العثمانية قد منحت الدول الأوربية بنفسها المعول الذي هدمت به شيئا فشيئا، ومهما حاولت التخلص من هذه الامتيازات إلا أن محاولاتها باءت بالفشل إلى غاية معاهدة لوزان عام 1923م التي نصت على إلغاء الامتيازات، أما سوريا ولبنان والعراق وفلسطين فقد ألغيت فيها بموجب إصدار قرار الانتداب عام 1919م.[4]

3- العلاقات الدبلوماسية العثمانية الأجنبية في القرن 17م

1/ العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية:

كانت موقعة جالديران1517مهي الشرارة الأولى لحروب طاحنة بين الصفويين والعثمانيين واستمرت ما يربوا عن قرنين من الزمن أي طيلة حكم الأسرة الصفوية في إيران ولم تنته بانتهاء الحكم

---

[1] ـ إكمال الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص 226.

[2] ـللمزيد أنظر محمد فريد، المصدر السابق، ص726.

[3] -إكمال الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص228.

[4] -محمد علي الصلابي، المرجع السابق، ص 230.

الصفوي بل ظل وراءها مشتعلا زهاء قرن آخر من الزمن أي الحرب بين الطرفين استنفذت ثلاثة قرون من أعمارها.

ورغم ذلك كله لم تخلوا هذه الفترة من اتفاقيات ومعاهدات السلام ومراسلات إلا أن السلام التام بينهما لم يتحقق وأصبحت علاقتهما علاقة عداء تقليدي.فكانت العلاقات بينهما في البداية عبارة عن تبادل رسائل مفعمة بالحقد والكراهية والسخرية [1] ثم عقدت أولى المعاهدات الصفوية العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني في أماسيا 1555م كان المعرف من الصلح أو المعاهدة تحقيق بعض الهدوء النسبي، وبموجبها حصل العثمانيون على أذربيجان [2] ثم تبريز والعراق وتعهد العثمانيون بتحقيق أمن وسلامة الحجاج الإيرانيين أثناء أداء فريضة الحج في الحجاز، بعد هذه المعاهدة دخل الطرفان الصفوي والعثماني في مرحلة هدوء استمرت ثلاثة وعشرين سنة. شاب العلاقة بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية التوتر خلال القرن السابع عشر وظهر في إيران الشاه عباس الكبير.[3]

كقائد ورجل دولة أخذ على عاتقه استعادة ما فقدته دولة الصفويين من أراض على الجانب الفردي من حدودها بالقوة العسكرية

أعلن الشاه عباس الحرب حينئذ على العثمانيين سنة 1603م بعد أن استعد دبلوماسيا مع أوربا واستكمل كافة تحضيراته على مستوى الجيش الإيراني حيث استفاد من أحد الخبراء البريطانيين يدعى أنطوني شيرلي واستفاد من الخبرة الإنجليزية في تطوير جيشه.

---

[1] - عبد اللطيف هريدي، **الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوروبا**، ط1، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987م، ص51.

[2] -أذربيجان : تقع على الشاطئ الغربي لبحر قزوين في الطرف الجنوبي الشرقي من جبال القوقاز ووادي نهر كوراهو منطقة الزراعة تحدها روسيا من الشمال وبحر قزوين في الشرق وإيران في الجنوب وأرمينيا وجورجيا ولأذربيجان حدود مع تركيا طولها عشرة أميال سيطر الأتراك على البلاد في القرن 16موأدمجوها في إمبراطوريتهم وأصبحت معقلا للثقافة الإسلامية للمزيد أنظر: محمد عتريس، **معجم بلدان العالم**، ص19.

[3] -الشاه عباس الكبير: (1587م-1629م) لقب بالكبير وخلف محمد مزار في الحكم وتودي به ملكا في خرسان ثم سار الى مدينة مشهد التي كانت قد احتلتها قبائل الازبك فأخذها منهم، حارب الترك وانتزع منهم العديد من الولايات. انظر: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص271.

واستطاع الشاه عباس الاستيلاء على عدة أراضي تابعة للعثمانيين، فجاء الرد العثماني على هذا الهجوم عنيفا، هنا بادر الشاه عباس بطلب الصلح حيث أرسل هدايا ثمينة جدا، وتقابل الوزير الأعظم العثماني مراد باشا وسفراء الصفويين في أضروم وكان الصلح على أساس المعاهدة التي عقدت في عهد القانوني لكن نقض الصلح أدخل الطرفين في الحرب مجددا، والتي استمرت تسع [1]سنوات ليتم توقيفها بعقد معاهدة اسطنبول مع إيران، وبموجب هذه المعاهدة تنازلت الدولة العثمانية عن جزء من أراضيها كانت قد حصلت عليها قبل ربع قرن وهذا يفسر بداية التنازل العثماني عن جزء من أراضيها، وفي مقابل ذلك حصلت على القسم الأكبر من كازاخستان وداغستان و قفقاسيا.
وبموجب هذه المعاهدة توقف الخطباء ودعاة الشيعة عن سب الخلفاء الراشدين والسيدة عائشة رضي الله عنهم، كما احتفظ الجانب العثماني بالأمير الإيراني حمزة كرهينة خوفا من احتلال الجانب الإيراني بالاتفاق.[2]

وبالتالي فالعلاقات الصفوية العثمانية اتسمت بالعداء وذلك بسبب الخلاف المذهبي ورغبة الشيعة في نشر مذهبهم والادعاء بأحقيته، وفي المقابل تزعم العثمانيين للعالم الإسلامي وأحقية المذهب السني، وبسبب هذا الخلاف كانت العلاقة بينهما علاقة حرب دائمة وعداء تقليدي يتخلله أحيانا السلم وبعض معاهدات الصلح، التي لم تستمر في أغلب الأحيان أكثر من سنتين و 6 أشهر حتى نقض الشاه عباس الصلح ولم يلتزم بالوعد الذي قطعه على نفسه في معاهدة اسطنبول حيث رفض إرسال الحرير المتفق عليه واحتجز نائب الصدر الأعظم الذي كان سفيرا بين الجانبين مما أدى إلى نشوب حرب جديدة بين الطرفين، وأعلنت الدولة العثمانية الحرب على الصفويين عام 1616م ودارت بين الطرفين معارك طاحنة، خسرت من خلالها خسائر مادية و بشرية جسيمة، وعند وصول العثمانيين إلى أسوار مدينة أربيل المقدسة عند الصفويين، طلب الشاه الصلح و قام بعقد معاهدة أربيل، والتي تختلف عن معاهدة اسطنبول [3]وفيها طلب الصفويين تخفيض كمية الحرير كجزية إلى 100 حمل، أما مطالب العثمانيين فكانت القبول بالحدود التي تحددت في عهد القانوني دون أي

[1] –كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر: نبيه أمين فارس، منير بعلبكي، ط 5، دار الملايين، بيروت، 1968، ص503.

[2] – عبد اللطيف هريدي، المرجع السابق، ص72.

[3] –روبير مانتران ، المرجع السابق، ص348.

تغيير ومن ثم انسحاب الإيرانيين من بغداد والتعهد بعدم الاعتداء عليها و الكف عن سب الخلفاء الراشدين و الصحابة أجمعين.[1]

دام هذا الصلح خمس سنوات، إلا أن الشاه الصفوي كان يتحين الفرص للانقضاض على المناطق العثمانية. وسنحت له الفرصة أثناء حصول اضطرابات داخلية في الدولة العثمانية على إثر اغتيال السلطان عثمان الثاني، ونجاح أكبر القادة العسكريين في بغداد بقتل حاكم مدينة يوسف باشا واستولى على المدينة وأعلن تحديه للحكومة في العاصمة اسطنبول. لم يسكت الباب العالي عن هذه الحادثة وأمر والي ديار بكر بتأديب القائد المرتد، هذا الأخير استنجد بالشاه عباس بعدما أحس بالخطر العثماني وكانت الفرصة سانحة للشاه الذي أرسل جيشه للعراق، [2]وحاصرها لمدة ثلاث أشهر، ثم استطاع الاستيلاء عليها.

كان على السلطان مراد الرابع [3] أن يواجه الخطر الصفوي لكن قبل ذلك كان عليه أن يواجه الأخطار الداخلية، خاصة بعد توليه ضرو باشا صدرا أعظما الذي قاد الحملة لكنه فشل في مواجهة الخطر الصفوي مما سبب في عزله. [4] ولما كان السلطان مصرا على استعادة العراق، اضطر إلى قيادة الحملة بنفسه وتوجه على رأس جيش كبير، وحاصر بغداد مدة أربعين يوما ثم استردها وقام باقتحامها في24 ديسمبر 1638م، وتم عقد معاهدة مع الفرس أعدها وجهز لها الصدر الأعظم مصطفى باشا[5].

وقع الطرفان المعاهدة في قصر شرين في 1639/05/17/ وبمقتضاها تحددت حدود تركيا وإيران الحالية، وكان من أهم بنودها عودة العراق العربي إلى الدولة العثمانية، وهكذا استطاع السلطان

---

[1] –عبد اللطيف الهريدي، المرجع السابق، ص74.

[2] –سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 265.

[3] – مراد الرابع: هو ابن السلطان أحمد الأول ولد في 28 جمادى الأولى سنة1018، الموافق ل 29 أغسطس 1609 تولى حكم الإنكشارية بعد عزل عمه السلطان مصطفى الأول، يشبهه الكثير من المؤخرين بجده سليم الأول ولقب بفاتح بغداد شهد عصره، نوعا من القوة، والتحكم في السلطة، للمزيد أنظر: روبير مانتران، ج، المرجع السابق، ص356.

[4] –يلماز أزتونا،**تاريخ الدولة العثمانية** ،تر:عدنان محمود سلمان، مج 1،د ط،منشورات الفيصل للتمويل،اسطنبول، 1988،ص478.

[5] – إبراهيم بك حليم، **تاريخ الدواة العثمانية العلية، المعروف بالتحفة الحليمية في تاريخ العلية** ، ط 1، مؤسسة الكتاب الثقافية، لبنان، ص 134.

العثماني فتح بغداد وأطلق عليه اسم فاتح بغداد، [1]وظلت حدود معاهدة شيرين معتبرة حتى اليوم، وقع عليها الشاه صفي الدين بعد ثلاثة أيام من التوقيع عليها من طرف العثمانيين.[2]

وهكذا استنفذت هذه الحروب الضروس أربع وستين سنة من عمر الدولتين كانت الدولة خلالها تحاول التصدي للهجمات الصليبية، وساهمت في وقف الفتوحات العثمانية في أوروبا وتعطيلها، ولو استعملت الدبلوماسية في العلاقات بين الدولتين لما اضطرت إلى خوض كل هذه الحروب.

2/العلاقات العثمانية الأوروبية الدبلوماسية:

على الصعيد الدبلوماسي دخلت عملية توظيف الدولة للتوازنات الأوروبية مرحلة جديدة وليس من أجل خدمة التوسع العثماني كما كان يحدث من قبل، بل من أجل خدمة أغراض البقاء العثماني في أوروبا، وكان هذا في نفس الوقت الذي مرت فيه العلاقات الدبلوماسية (التمثيل الدبلوماسي، الامتيازات، نصوص المعاهدات) بنقطة تحول هامة أسفرت عن تنازلات عثمانية عكس ما انتهى إليه عصر التفوق العثماني.[3]

يمثل القرن السابع عشر بداية التراجع العثماني على الصعيد الدبلوماسي، وكان صلح ويسفاروك[4] مع النمسا سنة 1606م أول بوادر هذا التراجع، و بالرغم من أنه لم يؤدي إلى تغيرات إقليمية إلا أنه يعد علاقة ذات مغزى بالنسبة للتطور الذي صان العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية و الدول الأوروبية، فقد تغيرت لهجة الخطاب الدبلوماسي بحيث أعرب عن درجة أكبر من الاحترام العثماني للطرف النمساوي الذي أصبح ندا له بعد اعتراف السلطان بالإمبراطور النمساوي نظيرا له، وبذلك بدأت قاعدة العلاقات بين الدولة العثمانية و الدول الأوروبية التي تقوم على أساس

---

[1] –عبد اللطيف الهر يدي، المرجع السابق، ص76.

[2] –يلماز ازتونا، المرجع السابق، ص 483.

[3] –نادية محمود مصطفى وآخرون، المرجع السابق، ص74.

[4] –صلح ويسفاروك: جاء هذا الصلح بعد أن أنهك الطرفان العثماني والنمساوي من الحرب، حيث وقع هذا الصلح كل من السلطان أحمد الأول والإمبراطور رودولف، والارشيدوق ماتياس في 1606/11/11، وتتمثل بنوده الرئيسية في إلغاء الجزية السنوية التي يدفعها الإمبراطور عن المجر والإبقاء على الحدود عند الخطوط السابقة على نشوب الحرب، دام هذا الصلح 50سنة.للمزيد أنظر:عبد الوهاب الكيلاني ،المرجع السابق ،ج7،ص720

المساواة، و بدأت تخرج من قاعدة الدبلوماسية المنفردة التي انتهجتها في علاقتها مع الدول المسيحية إلى قاعدة الدبلوماسية المزدوجة[1]

ثم ازدادت العلاقات السياسية مع دول أوربا في أيام السلطان أحمد الأول، فقد جددت مع فرنسا العهود والعقود القديمة سنة 1604م، مع بعض الزيادات الطفيفة، وفي سنة1609محددت مع مملكة بولونيا الاتفاقيات التي أبرمت معها في زمن السلطان محمد الثالث، كما تحصلت عام 1612م دولة هولندا على امتيازات مشابهة للتي حصلت عليها فرنسا وانجلترا.[2]

فعلى العموم اتسمت العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وانجلترا، وهولندا، والبندقية حتى حرب جزيرة كريت بالطيبة، إذ تجري تعيين سفراء دائمين في العاصمة العثمانية، وفتح قنصليات في الثغور الرئيسية حيث يتواجد التجار، مستغلين الامتيازات أحسن استغلال، وموظفيها لصالحهم أشد توظيف فبالنسبة لهذه الأمم أو الدول فقد ظلت الدولة العثمانية دولة عظمى في نظرهم وهو ما يبرر صون العلاقات الدبلوماسية والتجارية معها والحرص على تطويرها بقدر الإمكان.[3]

أ/العلاقــة مع فرنسا:

تميزت العلاقات الفرنسية العثمانية خلال القرن السابع عشر بو ضعين مختلفين أحدهما يغطي النصف الأول من القرن والثاني والنصف الثاني من القرن.

فالأول هو امتداد لتوقيع معاهدة 1535م، فقد استمرت فرنسا في الحصول على الامتيازات وتجديدها في عهد هنري الثامن، إلا أن سياسة هذا الاخير كانت غير واضحة فمن جهة كان يظهر رغبة في الحفاظ على الصداقة العثمانية، ومن جهة كان يريد أن يستغل ضعف الدولة العثمانية لتحقيق مشاريعه وطموحاته، حيث كتب إلى سفيره في 3 مــاي 1602م ما يلي «أظن أن إمبراطورية السلطان ستسقط قريبا وبالتالي ستحدث تغيرات هامة، ومهما يكن فإنه من الضروري أن أعمل قصد فرض وجودي مثلما يفعل الآخرون»[4].

---

[1] –نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص78.

[2] –محمد فريد بك، المصدر السابق، ص174.

[3] –روبير مانتران، المرجع السابق، ص379.

[4] ـ كمال حسنة، **العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789م ـ 1807م**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، إش: عائشة غطاس، ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005 ـ 2006م، ص 28.(مرقونة).

استطاع السفير الفرنسي تجديد الامتيازات فور وصول السلطان أحمد الأول إلى السلطة عام 1604م، ونالت فرنسا تسهيلات أخرى فأصبحت مسيطرة على التجارة في المشرق وكل الولايات العثمانية.

أما في عهد السلطان مصطفى خان فقد كانت تقوم الحرب بين الدولة العثمانية وفرنسا، حتى أن كاتم أسرار السفارة الفرنسية ساعد أحد أشراف بولونيا الموجود بالأستانة على الهروب منها، فسجن هذا الأخير والمترجم والسفير ، لكن هذه الأزمة لم تستمر طويلا إذ أنه سرعان ما تولى السلطان عثمان الثاني زمام الأمور، حيث أطلق سراح القنصل الفرنسي وأرسل مندوبا إلى ملك الفرنسي يسمى حسين جاويش برسالة اعتذار عما حصل من الإهانة لسفيره، وهكذا أخمدت هذه الأزمة الدبلوماسية.[1] وعادت الأمور إلى مجاريها بين الطرفين ففكر الوزير الأول ريشلو في العودة إلى سياسة التحالف مع الدولة العثمانية في حربه ضد النمسا ، فأرسل سفيره إلى الدولة العثمانية حيث وجهت لهذا الأخير تعليمات بالوقوف في وجه مساعي البنادقة والإنجليز والهولنديين للحصول على الامتيازات.[2]

لكن سفارة السفير هنري دو قورلاي سنة 1631م لم تشهد أي أحداث هامة حيث وقعت في عهده عدة مشاكل خاصة بعد سجن ابنه من طرف الصدر الأعظم. ونظرا لحدود قدراته وعدم قدرته على الحصول على امتيازات جديدة بعد سنة 1643م، وعاد مرة أخرى السفير دوهولاري إلى السفارة الفرنسية في اسطنبول وحاول إصلاح أخطاء سابقيه، وهنا تنتهي الفترة الأولى من القرن السابع عشر بعلاقات طيبة وحسنة مع فرنسا.

أما المرحلة الثانية فهي ذات طبيعة خاصة، وهي عبارة عن أزمة دبلوماسية بين الطرفين كانت لها نتائج خطيرة على مسار العلاقات الفرنسية العثمانية وكان سبب ذلك المساعدة العسكرية التي قدمتها فرنسا للبندقية في حربها ضد الباب العالي بالتحالف مع النمسا، إذ أن هذه الحرب بدأت سنة 1644م، بسبب استيلاء فرسان مالطا على عمارة عثمانية كانت موجهة إلى مصر.[3]

---

[1] ـ محمد فريد بك، المصدر السابق، ص192.

[2] ـ كمال حسنة، المرجع السابق، ص 32.

[3] –المرجع نفسه،ص33

فتدخل السلطان العثماني إبراهيم خان و طلب من سفراء الدول الأوروبية بإسطنبول فرنسا، انجلترا، البندقية، التدخل و المساهمة في حل المشكلة، لكن السفير الفرنسي آنذاك "جون دو هولاري" رفض حيث قال: مالطة دولة مستقلة، فأعلن السلطان الحرب على البنادقة، في هذه الأثناء حاولت فرنسا أن تلعب دور الوسيط وقدمت مساعدات للبندقية لكن هذه المساعدة أدخلت سفيرها في اسطنبول في وضع صعب، حيث توجب عليه أن يفسر للسلطان العثماني مواقف ملكه، ما زاد الطين بلة هي تلك الحادثة التي وقعت في عهد الصدر الأعظم "كو بريلي" [1]، حيث ضبط عدة مراسلات رمزية كانت مرسلة إلى المسيو دي لاهاي مع شخص فرنسي موظف في بحرية البندقية، وهو سلمها بنفسه "للوزير كو بريلي" سنة 1659م طمعا في المال، مما أدى بالوزير كوبريلي إلى استدعاء السفير و سأله عن معنى هذه الرموز لم يراع في جوابه آداب المخاطبة، فأمر بسجنه في الحال[2].

تدخل والد السفير لإخلاء سبيل ابنه لكن "الوزير كو بريلي" أمر بإبعاد السفير وابنه من أراضي الدولة العثمانية، هذا الأمر الذي أدى بالملك الفرنسي لويس الرابع عشر، [3]

والكاردينال مازران[4] إلى التدخل فأرسلوا السفير ومعه رسالة من ملك فرنسا يطلب فيها الاعتذار عما حصل وعزل الصدر الأعظم، لكن لم يسمح لهذا السفير بالوصول إلى السلطان[5].

تأزمت العلاقات بين الطرفين فوصلت إلى أسوأ حالاتها، حيث عملت فرنسا مع النمسا والبندقية وقدمت مساعدات للجيش الإمبراطوري الذي هاجم المجر عام 1664م، كما هاجم مدينة

---

[1]ـ محمد كوبريلي: هو من عائلة كوبريلو والتي عدت طائفة من الإداريين المتميزين والجنود والدارسين لبلده منذ منتصف القرن 17م، من أصل ألباني وهو أكثر أفراد هذه العائلة شهرة ورفعة، عين حاكما لدمشق وطرابلس والقدس، ثم عينه السلطان محمد الرابع صدرا أعظما وهو في السبعين من عمره له عدة أعمال واستطاع أن يعيد للدولة نوعا من القوة، للمزيد انظر: ببجر شوجر، **أوروبا العثمانية 1354هـ ـ 1804م**، تح عاصم الدسوقي، ط1، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1998م، ص121.

[2] –محمد فريد بك، المصدر السابق، ص193.

[3]–لويس الرابع عشر: ولد سنة 1683م تولى الحكم بعد وفاة والده وسنه 5 سنوات، كانت أيامه أيام حروب مع النمسا واسبانيا وتألبت عليه أكثر من دولة. تاريخه مشحون بالوقائع الشهيرة، في عصره تقدمت جميع العلوم نمت التجارة والزراعة. تاريخه نقطة سوداء في اضطهاد البروتستانت. توفي 1715م للمزيد أنظر محمد فريد بك، المصدر السابق، ص194.

[4]–الكاردينال مازران **:**ولد بإحدى مدن إيطاليا 1602م، استدعاه ريشيلو ليرشحه لمنصب الوزارة. عين وزيرا بعد وفاة ريشيلو1643م، ثم عضوا في مجلس الوصاية على لويس الرابع عشر وبحكم سياسته أمضيت معاهدة وستفاليا، ومعاهدة البيرني، توفي 1661م للمزيد أنظر: محمد فريد بك، المصدر نفسه، ص 193.

[5]–كمال حسنة، المرجع السابق، ص31.

جيجل في الجزائر، وبذلك استمر الخصام بين الطرفين إلى أقصاه واستوجب على فرنسا قطع علاقاتها نهائيا أو تغيير سياستها، ومالت الدولة العثمانية إلى قطع علاقتها بفرنسا تجمدت العلاقات الفرنسية العثمانية في هذه الفترة وبقي الأمر على حاله إلى غاية تولي الاقتصادي الشهير "كولبير" [1] زمام الأمور في فرنسا، هذا الأخير الذي أخذ يسعى إلى تحسين العلاقة مع الباب العالي وتمكن بدبلوماسيته وحكمته من التوصل إلى نوع من التفاهم مع العثمانيين.[2]

في هذا الوقت قبل الصدر الأعظم استقبال السفير الفرنسي الجديد، و إعادة مباشرة المفاوضات، حيث قال: «الفرنسيون هم أصدقاؤنا لكن أجدهم دائما مع أعدائنا» في إشارة إلى أنه لم ينسى مساعدتهم للبندقية والنمسا. ورغم مجهودات السفير الفرنسي إلا أنه فشل في تجديد الامتيازات وفي فترة التوتر الدبلوماسي وصل المبعوث العثماني "سليمان أغا " إلى مينا ء طولون سنة 1669م ثم توجه إلى باريس لكنه ترك على مشارف العاصمة، وبدأ بالبحث عن أسباب هذه الزيارة ولم يستقبل المبعوث بحفاوة مما يفسر الفتور في العلاقة بين الطرفين.

بعد هذه الحادثة أرسل الملك الفرنسي لويس الرابع سفيرا إلى اسطنبول واستطاع توقيع معاهدة مع السلطان محمد الرابع في 5حزيران 1673م، منحت فرنسا بموجبها امتيازات جديدة، عادت العلاقة بين الدولة العثمانية وفرنسا إلى سياسة التحالف، رغم فشل السفراء الفرنسيين في الحصول على امتيازات طيلة نهاية القرن السابع عشر ميلادي.[3]

ب/العلاقــة مع انجلترا:

هنالك ترابط واضح بين الدبلوماسية والامتيازات فهما وجهان للعملة واحدة وهي العلاقة التي ميزت الدولة العثمانية بدول أوروبا التي سعت لحماية مصالحها التجارية عن طريق تجديد الامتيازات التي حصلت عليها، فقد قامت الحكومة العثمانية تدريجيا بتوسيع علاقته مع انجلترا ومنح الحقوق للإنجليز المقيمين في أملاك الدولة العثمانية على أساس عدم الخضوع للقوانين العثمانية وتجديد هذه الامتيازات، وعمل إضافات جديدة على الاتفاقيات العثمانية السابقة. حيث استطاعت الحكومة

---

[1] – كولبير: اقتصادي شهير ولد سنة 1616م، عين مراقب للمالية عام 1662م، أجرى بها عدة إصلاحات عمت الرفاهية والثروة في عهده، يرجع إليه الفضل في تأسيس المرصد الفلكي، توفي سنة1638م، للمزيد أنظر محمد فريد بك: المصدر السابق،ص195.

[2] –سهيل طقوش، المرجع السابق، ص305.

[3] -كمال حسنة ،المرجع السابق ،ص41.

الانجليزية الحصول على موافقة السلطان أحمد الأول على أن تبحر السفن الانجليزية داخل المياه والموانئ العثمانية تحت الأعلام الانجليزية ، بينما كانت السفن الأجنبية الأخرى مضطرة لرفع العلم الفرنسي[1].

في عام 1610م أرسل الديوان الحاج إبراهيم أغا إلى لندن سفيرا محنكا، ولقد كان الغرض الحقيقي من ذهابه إلى أوروبا الغربية هو جمع الأندلسيين الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى شمال إفريقيا، ولجأوا إلى غرب أوروبا، وهذا دليل على وجود تبادل دبلوماسي بين الدولة العثمانية وانجلترا[2] وفي عام1641م، عقد شارل الأول مع السلطان إبراهيم الأول امتياز كلفت الشركة الليفانت حرية التجارة في جميع أنحاء الدولة العثمانية.

كما أن انجلترا حاولت أن تستفيد من التوتر الذي حصل بين الدولة العثمانية وفرنسا، وتحصلت على امتيازات جديدة للتجار الانجليز وفي المقابل قدمت له المساعدة البحرية سنة 1655م، وتكون تحالف دفاعي هجومي بين الإمبراطورية العثمانية وبين انجلترا ضد فرنسا واسبانيا، ففي الوقت التي شهدت فيه العلاقة تجميدا بين فرنسا والدولة العثمانية شهدت تحسنا مع انجلترا وهولندا.

وفي عهد السلطان محمد الرابع (1648م-1687م) تم عقد معاهدة مع بريطانيا في عام 1675م، جددت فيها الامتيازات التجارية التي سبق منحها في معاهدات سابقة، وأضيف إليها مواد جديدة، وأطلق عليها اسم :

((المعاهدات النهائية للامتيازات بين الإمبراطورية العثمانية وانجلترا))واعتبرت هذه المعاهدة من أهم المعاهدات في تاريخ الامتيازات التجارية الإنجليزية.

تم عقدت على إثرها مفاوضات قام بها السفير الانجليزي في اسطنبول «جو ن فش» نيابة عن حكومته مع الحكومة العثمانية. لم يحدث بعد هذه المحادثشيء يذكر حتى 1809م.[3]

ج-العلاقــة مع النمسا:

[1] - عبد العزيز الشناوي، ، المرجع السابق،ج1 ،ص41.

[2] - يلماز أزتونا، المرجع السابق، ص 453.

[3] - عبد العزيز الشناوي، ج2، المرجع السابق، ص40.

اتسمت العلاقة بين الدولة العثمانية والنمسا بطابع العداء والحروب المستمرة بينهما. فقد ترتب على أسرة آل هابس بورج الكاثوليكية أن تتحمل وحدها عبئ الدفاع عن أوروبا بوجه الزحف العثماني، كانت النمسا دائما تستغل الفر ص المتاحة لها بالتوسع على حسابهم في أوروبا .ففي أوائل القرن السابع عشر سيطرت النمسا على بلاد المجر وأساء معاملة كل من تعامل معهم، هذا ما أدى بالدولة العثمانية بالتدخل إلى جانب المجر ودخل الطرفان في حرب انتهت بتوقيع صلح " وستفاروك" سنة 1606م.[1]

تسارعت الأحداث السياسية باتجاه الصدام حين تأجج الوضع الداخلي في المجر بفعل الثورة التي اندلعت ضد آل هابسبورج ملم دفع السلطان محمد الرابع إلى التدخل في المجر.

فجهز السلطان جيشا جرارا، بقيادة الصدر الأعظم "قارة مصطفى باشا"[2] فتحرك هذا الجيش باتجاه فيينا عام 1683م، وعلم العثمانيون أثناء حصارهم للمدينة بوجود حلف أوروبي جديد لمواجهتهم فوجه الباب العالي إلى ملوك أوروبا وأمراءها حملة سياسية، وشارك في هذا الحلف كل من ألمانيا وبولندا والنمسا. فرفض مصطفى باشا في هذه الظروف نصيحة أركانه بالجلاء إذ أنه وجد نفسه قويا ليخوض هذا القتال.

فدارت بين القوات العثمانية وقوات التحالف الصليبي معركة طاحنة أدت إلى تضعضع القوات العثمانية وتفرقها.[3]

ثم رفع الحصار في 12 سبتمبر وقوبل هذا الاخفاق باستياء شديد في القسطنطينية، وفي المقابل فإنه قد ترك صدى ضخما في أوروبا الغربية، وعلى الجانب التركي بعد الهزيمة ارتد الجيش للانقضاض على المجر وبعد هزيمته مرة أخرى. اتخذ الصدر الأعظم من بلغراد مشتى لجنوده، لكن السلطان قام بإزالة الصدر الأعظم مصطفى قارة باشا وأعدم سنة1683م وحل محله إ براهيم قارة باشا، مرة أخرى وصل العثمانيون لأسوار فيينا وقاتلوا هناك لآخر مرة، لكن الصراع على المجر ظل

---

[1]–سهيل طقوش، المرجع السابق، ص276.

[2] –مصطفى قارة باشا: خليفة أحمد فاضل باشا في منصب الصدر الأعظم من أصل تركي، وقد تربى في عائلة كو بريلي التي تدين لها بعمله في الإدارة العسكرية أو لدى السلطان محمد الرابع، عين في منصب الصدر الأعظم في 3 نوفمبر 1683م، للمزيد أنظر: روبير ما نتران، المرجع السابق، ص 373.

[3]– سهيل طقوش، المرجع السابق، ص280.

مستمرا إلى غاية نهاية القرن 17م، ليدخل على خط الصراع كل من روسيا، بولندا ودخلت كل الأطراف في حروب متسلسلة لم تنتهي إلا بتوقيع معاهدة كارلوفيتش في كانون الثاني 1699م.

نصت هذه المعاهدة على إعفاء النمسا من دفع الجزية ورسمت الحدود بين الدولتين ، وهذه النقطة تشير إلى الفترة التي توقفت فيها الفتوح العثمانية في أوروبا.

ثم عادت الحروب بين الطرفين سنة 1660م، وامتدت المناوشات العدوانية من جانب النمسا وتصدى لها الصدر الأعظم أحمد باشا كوبريلي الذي قاد الجيوش بنفسه وعبر نهر الطونه لمحاربة النمسا وحاصر قلعة "نوهزل"، اضطر كوبريرلي لإخراج أهلها منها وأخلوهافي1663م[1].

في بداية الحرب كان النصر حليف الدولة العثمانية، ثم انتشر الجيش العثماني في مقاطعتي موراقياو سيليزيا وفتح مدن عدة فيها.

ونتيجة لهذا التوسع طلب الإمبراطور النمساوي المساعدة من الدول الأوروبية ومن قاعدة لويس الرابع ملك فرنسا وانضمت القوة الفرنسية إلى جانب القوات النمساوية، وخاضتا معا معارك متتالية ضد الجيش العثماني، حقق العثمانيون في بادئ الأمر الانتصار وعبروا نهر "رابا" ودارت بينهما معركة كبيرة سميت بمعركة سان جوتار1664م نسبة إلى كنيسة قريبة من المعركة.

مال الطرفان إلى الصلح ووقعت بينهما معاهدة أهم ما جاء فيها إخلاء الجيش لإقليم ترنسلفانيا وتعيين " أبافي" حاكما عليها تحت سيادة الدولة العلية، وتقسيم بلاد المجر بين الدولتين، بأن يكون للنمسا ثلاث ولايات وللباب العالي أربعة، مع بقاء حصني "نوفي جراد" و "نوهزل" تابعين للدولة العثمانية.

بعدها تجددت الحرب بين الجانبين عام 1682م إذ أن الخصومة التقليدية بين فيينا وباريسكانت أحد الظروف التي ساهمت في تجددها[2].

تنازلت الدولة العثمانية طبقا لمعاهدة كارلوفيتش لبولندا عن بودوليا وأوكرانيا، وللنمسا وترسلفانيا وللبندقية عن المورة.

---

[1] – محمد فريد بك، االمصدر السابق، ص 195.

[2] – سهيل طقوش،المرجع السابق، ص196.

أنهى هذا الصلح الحرب المقدسة (1683م-1699م) وهو أول سلسلة من الاتفاقيات العثمانية والتحالفات الأوروبية المشكلة ضدها، مما سجل تحول العثمانيين من الهجوم إلى الدفاع، وقد وصف هذا الصلح بحق بأنه أول تفكيك لأو اصل الامبراطورية العثمانية [1]. ويعتبر صلح كارلوفيتش نقطة تحول حاسمة في تاريخ العلاقات العثمانية الأوروبية، فقد كانت معاهدة كارلو فيتش أول معاهدة

توقعها الدولة العثمانية وهي مهزومة، احتاجت خلال التفاوض إلى وساطة دول أوروبية من أجل تخفيف نتاج الفشل العسكري بالوسائل السلمية أي توظيف الدبلوماسية من أجل الحفاظ على الممتلكات. وبهذا انتهى خطر التهديد العثماني الذي دام ثلاثة قرون الأمر الذي أثر بعمق على إستراتيجية الامبراطورية العثمانية نحو أوروبا.

3- العلاقـات العثمانية الروسية:

تعود العلاقات الدبلوماسية الروسية بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية إلى القرن15م بالذات في عهد السلطان بايزيد الثاني، [2]وذلك أن روسيا كانت تابعة لحكم التتار ابتداءً من 1481م وعندما استقلت بادرت بإرسال سفيرها لإسطنبول بحثا عن الامتيازات مع الدولة العثمانية.

كان الحكم الروسي يتكون شيئا فشيئا وأطماعه تزداد في اسطنبول خاصة بعد ارتباط القيصر الروسي بابنة شقيق الإمبراطور البيزنطي " مشيل باليولوغ"، لم يكن بمقدور هذه الإمارة الناشئة أن تحقق ذلك الحلم الواهم فاستبدلته بالدخول في علاقات دبلوماسية وتجارية مع العثمانيين في 1495م)، وتم إرسال ثاني سفير روسي الذي سعى لدى السلطان بايزيد للحصول على امتيازات لصالح التجار الروس.[3]

لقد ساهمت العلاقات التجارية في توثيق الصلة وتعزيز الثقة بين البلدين ودخلت العلاقات العثمانية الروسية طورا جديدا في توحيد الولايات الروسية.

---

[1] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ص 155 .156.

[2] - بايزيد الثاني: (1481م/1512م): عرف عهده صراع الإخوة، كان ميا لا للحرب، اشتهر بحبه للعلوم، والآداب لكن سياسة الدولة دعته، إلى الالتفات نحو الحرب بفعل، سياسة جيرانه العدوانية، عقد في عهده معاهدة مع البندقية 1503م، شهد معركة نيقوبوليس.للمزيد، أنظر: سهيل طقوش، المرجع السابق، ص ص139، 140.

[3] ـ ياسر بن عبد العزيز محمود قاري، المرجع السابق، ص328.

وتطورت العلاقات بينهما في القرن 10هـ/16م نتيجة لامتداد نفوذ السلطان سليمان القانوني إلى جبال القوقاز وأرمينيا وجورجيا وكردستان وأصبحت الدولتان على خط تماس جغرافي مباشر ، وتميزت العلاقة بينهما بالدفء والسلم حيث أرسل القيصر الروسي رسالة تهنئة إلى السلطان القانوني لتهنئته بانتصاره على المجر وفتحه لعاصمتها .هذا الود السياسي لم يستمر طويلا إذ سرعان ما تحالفت روسيا مع انجلترا عام1555م[1]. ودخل الطرفان في صراع حول مناطق النفوذ ورغبت روسيا في التوسع معتمدة في ذلك على الجانب الديني بحجة حماية الأرثدوكس الموجدين في اسطنبول.

فأخذت روسيا في الظهور على المسرح الدولي بحلو ل/1613م عندما وصل مخائيل رومانوف إلى منصب قيصر إذ أرسل القيصر إلى الدولة العثمانية باقتراح لتقييم بولونيا وتم رفض الطلب من طرف السلطان. ويعتبر في هذه القترة نذير خطر للعثمانيين، بعدما أرسلت روسيا أول سفير لها إلى اسطنبول لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة في عام 1640م مع العلم أن البلدين كانت تجمعهما علاقات تجارية قديمة[2].

ظلت الدولة العثمانية تعامل روسيا بالحسنى إلا أن المخططات الروسية كانت ترمي إلى الحصول على إيالتي "قزان" و"أجدر خان" هذا الطلب قوبل بالرفض من طرف الدولة العثمانية ومنح لها الصدر الأعظم قارة مصطفى حيث منحها حق حماية الكنيسة الأرثوذكسية في القدس وسمح بإنشاء بطريكيه أرثوذكسية، في موسكو ونجم عن تلك التنازلات مطالبة روسيا بحق حماية سائر أتباع الطائفة الارثوذكسية في الدولة العثمانية.ومن الملفت للنظر أن السلطان محمد الرابع قام بقيادة الجيش العثماني بنفسه في حملة عسكرية على روسيا وانتهت بالصلح على اقتسام أوكرانيا فيما عرف بمعاهدة أدرنه في سنة. وفي أثناء استقبال السلطان محمد للسفير الروسي نصحه بأن يخبر القيصر بضرورة مراعاة الصلح وإلا فإن الجيش العثماني سيكون له بالمرصاد.[2] لم تأبه روسيا للتهديد العثماني بل سعت جاهدة لتحقيق حلمها فقد شاركت إلى جانب الحلف المقدس في الحرب على الدولة العثمانية وهزمتها في معركة سان جوتار.[3]

---

[1] - ياسر بن عبد العزيز محمود قاري، المرجع السابق، ص329.

[2] – روبير مانتران، المرجع السابق، ص 389.

[3] ـ معركة سان جوتار1664م،نسبة إلى اسم الكنيسة التي جرت بقربها، وسان جوتار مدينة نمساوية تقع على جانب نهر الراب وقعت بين الجيوش الأوروبية (فرنسا، ألمانيا، النمسا)، وقد هزمت الدولة العثمانية في هذه المعركة، للمزيد أنظر :محمد فريد بك، المصدر السابق، ص195.

وعندما وصل القيصر بطرس الأكبر [1] إلى سدة الحكم ، بدأت معالم السياسة الروسية تتضح بصورة أكبر إذ تركزت حول الأبعاد والأطماع السياسية والدينية والاقتصادية وبصفة أدق السعي إلى تحقيق ادعاءات الروس في ميراث بيزنطة، ورغبتهم في السيطرة على المضائق المائية والعاصمة اسطنبول هذا ما أدى إلى زيادة التوتر بين الدولة العثمانية وروسيا. ثم قام السلطان مصطفى الثاني بمحاربة روسيا سنة 1695م ونجح في فك الحصار على مدينة آزاق ببلاد القرم مفسدا سعي بطرس الأكبر لاتخاذها ثغرا له على البحر الأسود واستمرت الحرب بينهما إلى غاية توقيع معاهدة كارلوفيتش جنوب غرب مدينة يوغسلافية[2].

[1] – بطرس الأكبر :إمبراطور وقيصر روسيا مؤسس الدولة الروسية الحديثة، استولى على أزوف سنة1696م، قام بعدة زيارات إلى أوروبا بهدف الوقوف على أسباب التقدم وأدخل برنامجا إصلاحيا فأسس نظما جديدة للإدارة، شارك في الحرب الشمالية 1700م، كان هدفه إعادة مجد بيزنطة من خلال تدمير الدولة العثمانية. للمزيد أنظر: حسين محمد نصار، **الموسوعة العربية الميسرة**، ج2، ط3، المكتبة العصرية، بيروت، 2009م، ص ص724/722.

[2] – محمد فريد بك، المصدر السابق، ص 308.

المبحث الثاني

العلاقات الدبلوماسية المغاربية الأجنبية

في القرن 17م

1-العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الأجنبية خلال القرن 17م.

2-العلاقات الدبلوماسية الليبية الأجنبية خلال القرن 17م.

3- العلاقات الدبلوماسية التونسية الأجنبية خلال القرن 17 م.

1 –العلاقات الدبلوماسية للإيالة الجزائرية خلال ق 17م

أ–أوضاع الجزائر خلال القرن 17م:

مرت الجزائر بظروف صعبة في بداية القرن السادس عشر نتيجة تفاقم الخطر الإسباني والإيطالي واحتلالهما لموانئ جزائرية وفرض الجزية عل سكان هذه المدن، هذه العوامل دفعت بالجزائريين أن يستنجدوا بالأخوين عروج وخير الدين؛ [1]لإنقاذهم من الاحتلال الأوروبي والتمتع بالأمان في ظل الدولة العثمانية القوية.وبهذا دخلت الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية بداية من 1518م.[2]

مر الحكم العثماني في الجزائر بأربع فترات مختلفة، وكل مرحلة تميزت بأسلوب معين في تسيير شؤون البلاد، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

عهد البايلربايات (1587/1518م)وهو أطول العهود تميز بهيمنة طائفة رياس البحر.

عهد الباشاوات (1659/1587م) مثلت مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر، حيث تم تحديد فترة حكم الباشا لمدة قصيرة لا تتجاوز ثلاث سنوات، هذا التحديد جعل الباشا ينشغل عن أمور الدولة بالسلب والنهب وجمع الأموال، استمرت هذه الفترة إلى منتصف القرن السابع عشر وشهدت فيه بداية تراجع البحرية.

عهد الأغوات (1671/1659م)يعتبر هذا العهد من أقصر العهود نظرا لإقدام اليولداش على خلع الباشا وتعويضه بقائد آخر من فئتهم، أطلق عليه اسم الأغا، تميزت هذه الفترة باضمحلال نفوذ السلطان العثماني، وغياب السيادة العثمانية في الجزائر، بالإضافة إلى استفحال الصراعات المحلية بين ضباط الجيش البري والبحري، وتذمر أبناء الشعب من الفساد السياسي وانتشار الفوضى[3].

---

[1]ـ الإخوة بربروس البعض يذهب إلى أنهما مسلمان يرجعان لأصل تركي، والبعض يذهب إلى أنهما اعتنقا الإسلام مؤخرا كانوا من أشهر قواد الأساطيل العثمانية وسمو ببربروس أي ذو اللحية الحمراء، للمزيد أنظر : عبد القادر نور الدين، **صفحات من تاريخ مدن الجزائر**، قسنطينة، 1925م، ص 42وما بعدها.

[2]–عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص60.

[3] –عمار عمورة، **الموجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، ط1، 2002، ص99.

عهد الدايات (1675/1830م)هي أطول فترة من فترات الحكم العثماني في الجزائر، حيث تحول جنود البحرية من جنود مناضلين، ومقاتلين ضد القوات المسيحيين إلى رجال يبحثون عن الغنائم لأنفسهم وللحكام، عرفت هذه الفترة نوعا من الاستقلال السياسي عن الدولة العثمانية، وتكالب الدول الأوربية عن الجزائر.[1]

ب–العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 17م:

إن الحديث عن العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر يقترن اقترانا وثيقا بمعاهدات الامتيازات المبرمة بين الدولة العثمانية ومملكة فرنسا، تلك الامتيازات طرحت أمام الجزائر وفي وقت مبكر اختيارا صعبا وعسيرا في مثل تلك الظروف المتوترة ، التي لاتزال فيها الهجمة الصليبية الاسبانية تهدد منطقة المغرب، إما الاستسلام وإتباع السياسة العثمانية وتطبيق كل ما أبرمه السلاطين سواء مع الفرنسيين أو مع غيرهم، أو اتخاذ موقف مستقل تمليه عليها مصالحها ومعرفتها لطبيعة المشاكل التي تحيط بعلاقاتها ميدانيا مع الدول الأوروبية.[2]

لقد سبق سفر الوفد الجزائري إلى مرسيليا في بداية عام 1619م، تحت رئاسة سنان آغا وبصحبةعدد كبير من التجار الجزائريين، أن جرت اتصالات تمهيدية قبل وصول هذا الوفد، ذلك أن الطرفان الجزائري والفرنسي كانا قد أبرما عددا من المعاهدات والاتفاقات قبل هذا التاريخ وكان آخرها هو الاتفاق الذي أبرم في عام1617مويبدو أن هذا الاتفاق الأخير كان إطاره محدودا إذ هو أقرب إلى هدنة منه إلى معاهدة، وقد تم بمقتضاه تبادل إطلاق سراح عدد من الأسرى بين الطرفين.

ولقد استمرت الاتصالات من أجل إبرام اتفاق أوسع، وخلال عام1618م وصل إلى الجزائر أحد النبلاء الفرنسيين لتسوية بعض القضايا الجزئية تبلورت حول عقد اتفاق جديد من أجل إرساء دعائم السلم الثابت بين الطرفين واتفقوا على أن تقوم السلطات الجزائرية بإرسال وفد إلى مرسيليا مزود بالصلاحيات الضرورية من أجل هذه الغاية.

---

[1] – أرجمنت كوزان، **السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر** ، تر عبد الجليل التميمي، د ط، تونس، 1970، ص72.

[2] – جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، مج1، منشورات وزارة المجاهدين، 2009م، ص63.

ج–المعاهدة الأولى بين الجزائر وفرنسا 21مارس1619م:

وتنص هذه المعاهدة على الاتفاق على احترام الطرفين للمعاهدات المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا كما التزما بوقف كل الأعمال العدائية ضد بعضهما البعض. كما حصلت على حق تفتيش مراكبها البحرية من طرف البحارة الجزائريين، كما أنه لن يسمح لقراصنة أي بلد بإنزال الأسرى الفرنسيين في الموانئ الجزائرية وبيعهم بها وإذا ما حدث فإن هؤلاء سيتم إطلاق سراحهم في الحين وترد لهم مراكبهم وأمتعتهم.

كما أن ملك فرنسا يتعهد من جهته بعدم السماح بتسليح سفن في موانئ مملكته لمهاجمة السفن الجزائرية وإذا ما قام بعض رعاياه بأعمال عدائية ضد السواحل الجزائرية فإن هذا الأخير لن يسمح لهم باللجوء إلى موانئه، كما اتفق الطرفان على إطلاق سراح أسرى الجانبين خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع هذا الاتفاق[1].

إضافة إلى ما سبق فقد اتفق الطرفان الجزائري والفرنسي على تبادل التمثيل القنصلي بينهما ، فالجزائر سوف تبعث بشخصين من الأعيان للإقامة في مدينة مرسيليا بخصوص التجاوزات التي تحدث لهذه المعاهدة وإخطار الباشا والديوان بذلك الحين. كما أن قنصل فرنسا الذي سوف يقوم بنفس المهمة في الجزائر سيعامل هو الآخر باحترام كونه الممثل الشخصي لملك فرنسا.

وأدخل الطرفان المتعاقدان في بنود هذه المعاهدة مبدأ على درجة كبيرة من الأهمية ويدل على الرغبة العميقة في إقرار السلم بين البلدين، هذا المبدأ يدين بالإسراع إلى استخدام القوة في حل أي خلاف بينهما.[2]

لقد طرحت هذه المعاهدة عددا من المبادئ الهامة كان يمكن أن تكون ركيزة لإقامة سلم دائم بين الطرفين، لكن يبدو أن ذلك كان فوق الإمكانيات خاصة بالنسبة للجانب الفرنسي الذي كان الحكم المركزي فيه لا يزال في بدايته وهو الأمر الذي لن يعمل على تسهيل تنفيذ واحترام بنود هذا الاتفاق.

---

[1] – جمال قنان، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث**، 1830/1500م، ص ص78/77.

[2] – أنظر الملحق رقم01.

اختار ملك فرنسا لويس الثالث عشر لهذه المهمة "صان صون " نابليون ولقد كان على هذا المبعوث الفرنسي أن يسوي قضية الخلاف الذي نشب بين السفير الفرنسي في القسطنطينية ومترجم هذه السفارة، هذا الخلاف الذي أضر بالتجارة الفرنسية في الإمبراطورية العثمانية. إلى جانب ذلك فقد كلف كذلك بالسعي من أجل الحصول على عدد من الامتيازات في الإمبراطورية كما كان عليه أن يعمل لاستصدار فرمان من السلطان موجه إلى الجزائر لحثها على عقد سلم جديد مع فرنسا[1]

إن السلام الذي تحقق سنة 1628م كان باهظا وكان على مرسيليا أن تدفع الثمن غاليا فقد أعيد مدفعا دانزر إلى الجزائر عن طريق شرائها من "الدوق دي غيز"[2].

وبالفعل فإن "صانصون"[3] عندما نزل بالجزائر في جوان 1626م كان معه المدفعين وعدد من الأسرى الجزائريين الذي تم إطلاق سراحهم. استغرقت مفاوضات هذا الأخير سنة قبل أن تصل إلى تحديد أسس الاتفاق بين الطرفين . كما أن هدايا نابليون إلى أعضاء الديوان وكبار الرياس دفعت مدينة مرسيليا ثمنها.[4]

أنهى صانصون مفاوضاته في أواخر جويلية من سنة 1627م.وعاد إلى فرنسا لعرض مشروع المعاهدة على الملك وكذلك من أجل الحصول على المبالغ المالية التي تمكنه من شراء الأسرى الجزائريين وإرسالهم إلى الجزائر.

ولقد واجهت هذا الأخير صعوبات كبيرة في طريق الحصول على هذه الأموال ، تسببت في عرقلة عودته إلى الجزائر لتوقيع السلم نهائيا بين البلدين، هذا ما أثار بعض الشكوك في الأوساط الجزائرية حول النوايا الحقيقية للفرنسيين، ولقد عمد الفرنسيون إلى تبديد هذه الشكوك في العديد من الرسائل التي يبعثها نابليون إلى أصدقائه الجزائريين ، يؤكد لهم فيها أن نوايا ملك فرنسا سليمة إزاء الجزائر وتم توقيع معاهدة السلم نهائيا في 19 سبتمبر 1628م.

---

[1] –جمال قنان، معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص71.

[2] – جون ب. وولف، **الجزائر وأوربا 1500 ـ 1830م**، تح أبو القاسم سعد الله، ط خ، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص271.

[3] –صان صون : كورسيكي الأصل شغل منصب القنصل في حلب سنة 1615م كلف سنة 1623م بالتفاوض مع الباب العالي من اجل تسوية النزاعات القائمة بين فرنسا والإيالات المغاربية. للمزيد أنظر: مبروكة خرنق، ، . **العلاقات التونسية الفرنسية خلال ق 17م (1605م ـ 1705) سياسيا وتجاريا**، مذكرة شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إش: عمار بن خروف، غرداية، 2012م، ص.60(مرقونة)

[4] –جمال قنان، معاهدات...، المرجع السابق، ص72.

وتعتبر ترتيبات هذه المعاهدة تتميما وتطويرا لترتيبات معاهدة 1619م، فهي تنص على منح حق اللجوء إلى فرنسا للمسلمين الفارين من بلدان معادية ، وهو ترتيب يخص المسلمين الفارين من اسبانيا وممتلكاتها[1].

لقد أبرم صان صون معاهدة أخرى منح بمقتضاها امتياز استغلال الباستيون وهو امتياز منح له بصفة شخصية وليس كممثل معتمد لملك فرنسا ، وتعتبر هذه المعاهدة الأساس والقاعدة التي ارتكزت عليها العلاقات الجزائرية الفرنسية في هذا المجال في المرحلة التالية[2].

خلال انتفاضة الشرق الجزائري توصلت الجزائر وفرنسا إلى تسوية خلافاتهما بإبرام معاهدة جديدة وقعها جمال يوسف باشا ، ففي بداية 1640م أرسلت فرنسا المسمى "جون بيبتيست دو كوكيل"لإعادة فتح المفاوضات مع الجزائر، توصل دوك وكيل بالفعل إلى إبرام المعاهدة الجديدة يوم 7جويلية من نفس السنة ومن أهم ما جاء فيها تبادل الأسرى بين الجزائر وفرنسا وتسليم الباتسيون والمؤسسات الفرنسية الأخرى في الشرق الجزائري إلى دوكوكيل وامكانية إقامة كنيسة في مدينة الجزائر من طرف القنصل الفرنسي دون أن يمنعه أحد ، وإرسال عضو من الديوان إلى باريس لمتابعة تطبيق المعاهدة، والسماح للمسلمين الفارين من اسبانيا أو غيرها بالمرور عبر فرنسا. لقد رفض "الكاردينال ريشليو[3] المعاهدة رفضا قاطعا معتبرا أن دوكوكيل قد صنع معاهدة ليست هي المعاهدة التي يجب أن تكون، لكن على الرغم من أن الملك لم يصادق عليها إلا أنها كانت سارية المفعول ، أرفقت معاهدة7جويلية بمعاهدة أخرى الطرف الثاني فيها هو السيد دوكوكيل تتعلق باستغلال الباتسيون تسمح لهذه الأخيرة بممارسة الأعمال التجارية في القل وعنابة ،وإقامة المباني في الباسيتون للدفاع عن نفسه ضد القارات الأجنبية، كما تسمح له أن يبني نقاط حراسة عند مدخل مينائي عنابة والقل وأن يستعمل الأجانب الذين سوف يعاملون معاملة الفرنسيين. في المقابل يدفع دوكوكيل 34ألف دبلون كل سنة، هكذا تقيم هذه المعاهدة نفوذا فرنسا في الجزائر مدعوما بالتواجد العسكري والديني.[4]

---

[1] – جمال قنان، معاهدات..، المرجع السابق، ص73 وما بعدها.

[2] – جمال قنان، نصوص...، المرجع السابق، ص73 وما بعدها

[3] –ريشيلو: اشتهر هذا الكاردينال في تاريخ العالم الأوربي بالسياسة والتدبير، ويسميه البعض بيسمارك زمانه، كانت مساعيه موجهة لأمرين هما، إضعاف مملكة النمسا، حتى لا يخشى منها على فرنسا لتقوية سلطة الحكومة وثانيهما، إذلال أشراف فرنسا لتقوية سيطرة الكومة، اضطهد البروتستانت، للمزيد أنظر: محمد سهيل طقوش، المرجع السابق،ص283.

[4] – صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514 ـ 1830م**، دار هومة، الجزائر، 2012، ص ص123/124.

في بداية 1666م عبّر "علي أغا" على رغبته في الدخول في مفاوضات مع فرنسا فاغتنمت هذه الأخيرة، التي لم تتمكن من القضاء على القرصنة الفرصة وأرسلت مبعوثها السيد تروبيرت إلى الجزائر.

لم يجد هذا المبعوث صعوبة في الوصول إلى اتفاق مع الأتراك فكانت النتيجة معاهدة 17 ماي1666م، التي لا تختلف كثيرا عن المعاهدات السابقة لها فهي لم تضع حدا لكل الاستفزازات والأعمال العدائية سواءً في البحر أو على البر بين الجزائر وفرنسا ، كما تنص على تبادل الأسرى بين الطرفين وتمنع أعمال القرصنة وتسهل الأعمال التجارية، لم يدم العمل بها طويلا بدون مشاكل ففي سنة1668م وبعد أن ألحق البنادقة أضرارا بأسطول الرياس، الشيء الذي جعلهم يستولون على كل ما يجدونه في طريقهم، استولى الرياس على التجار الفرنسيين ،جاء الماركيز دو مارتيل في جوان يطلب تصليح الخطأ ثم عاد في سنة 1670م فأستقبل بشكل ودي وتم الاتفاق على إضافة بنود أخرى إلى المعاهدة قصد إثرائها وتناولت على وجه الخصوص الصيغة التي تستعمل في تحرير الجوازات للسفن الفرنسية والجهة التي تصدرها[1].

بالرغم من حالة التوتر الموجودة في العلاقات السياسية بين البلدين ف إن الجزائر وفقا لمبدئها القديم الذي ينص بعدم الخلط بين القضايا العامة والقضايا الخواص وشؤون الدولة بأمور التجارة قد قبلت توقيع معاهدة جديدة حول الباس بيتون مع ديسوا الذي تعهد بدفع الديون التي تراكمت على هذا الامتياز ووقع اتفاق جديد في 11 مارس 1679م.[2]

وينص هذا الاتفاق على السماح لمدير الباس بيتون الجديد ديسوا بإصلاح مبانيه وإعادتها إلى الحالة التي كانت عليها في السابق ، والسماح لهذا الأخير بشحن مركبتين من الحبوب في كل سنة لإرسالها إلى فرنسا لإعالة عائلات المستخدمين في الباسبيتون.

كما وسعت هذه المعاهدة منطقة امتياز صيد المرجان التي أصبحت تبدأ من مدينة بجاية حتى الحدود التونسية، وأنشئ رسم جديد يدفع لقائد مدينة القل، وتأكدت في هذا الاتفاق الضمانات التي منحتها السلطات الجزائرية لتجار الباس بيتون حتى في حالة حدوث قطيعة أو حرب بين فرنسا

[1]- جمال قنان، معاهدات...، المرجع السابق، ص100.

[2]- للاطلاع على بنود المعاهدة: الملحق رقم 02.

والجزائر. لقد استطاع ديسوا النهوض بالباتسيون وانتعش نشاطه بعد وقت قليل من تسلم شؤونه ولكن اضطر بناء على أوامر فرنسا إلى تجميد نشاطه عندما حدثت القطيعة بين البلدين بالرغم منه[1].

لم يطرأ تحسين على العلاقات الجزائرية الفرنسية بالرغم من وصول قنصل جديد إلى الجزائر الذي جاء متحمسا من أجل تحسين الوضع بين البلدين. لقد زود هلويس الرابع عشر برسالة إلى الداي أكد له فيها بأن القنصل الجديد يتمتع بكل ثقته، استطاع هذا القنصل طمأنة النفوس عندما أعلن أنه سيتم إطلاق سراح الأسرى الموجودين في فرنسا[2].

بقي هذا القنصل بعض الوقت في الجزائر ولكنه تحت إلحاح الداي اضطر إلى السفر إلى فرنسا لإقناع المسؤولين لتسوية المسائل المتعلقة لإنهاء التوتر ، ويبدو أن اتصالاته كانت مشجعة، فالملك أعطى أوامر بإطلاق سراح الأسرى الجزائريين مقابل الأسرى الفرنسيين ، كما وعد بإرسال بحارة السفينة الهولندية إلى الجزائر.[3]

لقد تبين بعد ذلك بأن هذه التطمينات كانت مجرد مسكن لمنع الجزائر من إعلان الحرب ضد فرنسا لكونها كانت تخوض حربا قاسية وصراع قوي المعروف بالحرب الهولندية. وقبل أن تصل الأمور إلى القطيعة أوفدت مبعوثا إلى الجزائر الذي وصل في جانفي1681م وزود بمعلومات مفادها المطالبة بإطلاق سراح كل الأسرى الفرنسيين مقابل إطلاق سراح سبعة أسرى فقط من الجزائريين.[4]

حرصا على إظهار نوايا الجزائر الحسنة قرر الداي والديوان على إطلاق سراح خمسة وعشرين أسيرا مقابل وعد من المبعوث الفرنسي بإرسال عدد مماثل من الأسرى الجزائريين، بعدها انتظرت الجزائر وصول أسراها ولكن بدون جدوى هذا ما أجبر الداي في النهاية على إعلان الحرب على فرنسا بالرغم من عدم موافقة الأعضاء البارزين في الديوان على هذا القرار الذي لم يستسيغوه في تلك الظروف.ولقد حددت فرنسا أهدافا من وراء حملتها كما يلي[5]:

---

[1] –صالح عباد، المرجع السابق، ص131.

[2]–Diego de haedo, histoire des rois d `Alger, traduit de l`Espagnol par Grament h.d Edition grand Alger libers p19..

[3] –جمال قنان، معاهدات...، المرجع السابق، ص ص 105 /106.

[4] –جون ب وولف، المرجع السابق، ص266.

[5]–جمال قنان، معاهدات...، المرجع السابق، ص ص106 ومابعدها.

إطلاق سراح كل الأسرى الفرنسيين في الجزائر، وتعويض الرعايا الفرنسيين عن الخسائر والأضرار التي لحقت بهم منذ اندلاع الحرب وإرسال مبعوث إلى فرنسا لتقديم اعتذار إلى الملك وطلب العفو منه عن الذي حدث مع منحه صلاحيات كافية لإبرام معاهدة جديدة تتضمن جميع ترتيبات معاهدة 1666م[1].

ومماسبق نستخلص أ نه منذ وقوع الجزائريين تحت السيادة العثمانية والعلاقات الجزائرية الفرنسية في تدهور وتأرجح دائم. فمن علاقة التحالف ضد الإسبان في ظل التحالف الفرنسي العثماني خلال النصف الأخير من القرن 16م وأوائل القرن 17م وفي ظل مكاسب وامتيازات اقتصادية وتجارية فرنسية على السواحل الجزائرية ، إلى توتر العلاقات خلال النصف الثاني من القرن 17م، نظرا لاستخدام فرنسا القوة ضد الموانئ الجزائرية، للحد من أنشطة القراصنة وهو الأمر الذي انتهى بعقد معاهدة صلح، وأخيرا وصلت العلاقات تحت الضغط إلى حد إعلان الجزائر الحرب على فرنسا. إثر الحملة الفرنسية على مصر، وبالرغم من عقد صلح، بعد انتهاء أحداث هذه الحملة إلا أن وضع المراكز التجارية الفرنسية في الجزائر ، هو السبب المباشر في تأزم العلاقات بين الطرفين حتى أضحى الطرفان في حالة الحرب منذ 1827م.[2]

2-العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الإنجليزية خلال القرن 17م:

اكتست العلاقات الجزائرية البريطانية طابعا رسميا بعد إنشاء شركة المشرق بأمر من الملكة إليزابيث الأولى سنة 1681م إذ سمحت هذه الأخيرة للإنجليز بالدخول إلى البحر المتوسط بشكل أكبر ففي سنة 1683م منح الداي حسان أغا للتاجر "توماس سينغلبوتن" جواز سفر جاء فيه نحن حاكم ونائب مملكة الجزائر حسان أغا منحنا وأهدينا جواز سفر للتاجر توماس سينغلتون وبحارته ولسفينته الحرية في القدوم والمغادرة من الميناء.

كما لها الحرية في التجارة بالمدينة، وفي كل المناطق التي تخضع لسيطرتنا ، ومن خلال هذه الرسالة نستكشف أن العلاقات بين الجزائر والرعايا الغربيين كانت تتخذ طابعا رسميا مادام هؤلاء يحترمون القوانين البحرية المفروضة عليهم آنذاك.

---

[1] -جال قنان، نصوص...، المرجع السابق، ص 79ومابعدها.

[2] -جمال قنان، المرجع السابق نص82.

لقد كانت العلاقات الجزائرية الإنجليزية بعد إنشاء شركة المشرق تدار من قبل القنصل الإنجليزي في اسطنبول باعتبار أن الإنجليز لم يعينوا لهم قنصلا في المدينة وهذا ما توضحه الرسالة التي وجهها القنصل البريطاني في اسطنبول إلى داي الجزائر وحتى فيما بعد أوكلت مهمة تعيين القناصل الإنجليز في المناطق التابعة للعثمانيين لشركة المشرق[1].

بعد وفاة إليزابيث الأولى أعلن خليفتها جيمس الأول أن زمن الحرب قد انتهى ، ولم يكتفي بتوقيع السلام مع اسبانيا بل إنه أيضا أعطى نفوذا إلى السفير الإسباني في البلاد الإنجليزي ة ومن الطبيعي أن هذا التحول سرعان ما لوحظ في الجزائر والسفير الإنجليزي مثله مثل نظيره الفرنسي بعد أن وقع هنري الرابع السلام مع اسبانيا وجد نفسه لا يستطيع الضغط على السلطات العثمانية لوقف النهب الغير شرعي للسفن الإنجليزية من قبل رياس شمال إفريقيا ويضاف إلى هذه المشاكل أن العديد من القراصنة الإنجليز انفصلوا عنه وانظموا إلى الجزائر بعد أن أعلن الصلح مع الإسبان[2].

بعد هذه الأحداث شهدت العلاقات الإنجليزية الجزائرية فترة من اللا استقرار فقد تعرضت العديد من السفن الإنجليزية لهجمات البحارة الجزائريين وفي الفترة الممتدة بين (1628م-1634م) تمكنت السفن الجزائرية من أسر 80 سفينة تجارية و أما بين سنتي(1628م-1641م) فقد أخذ الجزائريون 131 سفينة انجليزية رغم أن الطرفين عقدا معاهدة صلح سنة 1622م التي عقدها توماس روي السفير الإنجليزي لدى الباب العالي.إلا أن العلاقات استمرت في التدهور.

أدت هذه العمليات البحرية إلى إلحاق أضرار كبيرة بالاقتصاد الإنجليزي ما فرض على الإنجليز التفكير في دعم أنفسهم في البحر الأبيض المتوسط، وتوجيه حملة تأديبية ضد المدينة تحفظ لإنجلتر تجارتها لكن ذلك كان يعتبر مستحيل فالإنجليز كانوا يحتاجون إلى قواتهم لمواصلة حربهم في أوروبا. حيث أنه بمجرد نهايتها وجه الملك البريطاني حملة إلى سواحل المغرب الإسلامي.[3]

بعدها تمكن كآسن الذي تم اعتماده كقنصل وأعطي صلاحيات عقد معاهدة للسلام مع الإيالة الجزائرية، هذه المعاهدة لم تكن في الحقيقة سوى تأكيد لتلك التي عقدها توماس روي منذ

---

[1] -جون ب وولف، المرجع السابق، ص250.

[2] -بلقاسم قرباش، معاهدة الصلح بين بريطانيا العظمى والجزائر1682، **مجلة الدراسات التاريخية** ، ع18، جامعة الجزائر، 2015، ص171.

[3] -بلقاسم قرباش، المرجع السابق، ص ص174/173.

حوالي خمسة وعشرين سنة مضت، وبقي هذا الأخير في الجزائر حتى وفاته سنة 1651م.ثم عين بعده القنصل الجديد" روبير براوني "وكانت التعليمات التي تلقاها أثر مباشرة وأكثر جفاء من التعليمات التي تلقاها سابقوه، أرسل لكي يفاوض على معاهدة تعيد شروط المعاهدات الإنجليزية السابقة مع الجزائر وتضيف عدة شروط جديدة، أبرمت هذه المعاهدة سنة 1662م إذ خلقت نوع من النظام في العلاقة الجزائرية الإنجليزية في تلك الفترة، فحاولت أن تنظم مسألة إعادة شراء الأرقاء الإنجليز وسرعان ما واجهت هذه المعاهدة صعوبات[1].

لقد مثلت المعاهدة التي بين أيدينا مخرجا من الأزمة بالنسبة لكلتا الدولتين، فالإنجليز أرهقوا من جراء العداء للجزائريين رغم أنهم حاولوا تأديبهم إلا أنهم فشلوا في كل مساعيهم. أما بالنسبة للجزائريين فالمعاهدة كانت تعني استمالة الإنجليز في حربهم المعلنة ضد الفرنسيين[2].

وقد استمرت العلاقات الفرنسية الجزائرية في تدهورها حتى معاهدتي(1684م-1686م) لم تكن لتغير شيئا في العلاقات بين الطرفين وبهذا فإن عقد معاهدة مع الإنجليز يمكنه أن يخفف الضغط الذي استطاعت أن تفرضه فرنسا ع لى الجزائر، ويمنحها مزيدا من الوقت فالجزائريون كانوا يعلمون جيدا أن حصول عداوة مع فرنسا وانجلترا في آن واحد يعني نهاية الإيالة.

وثيقة المعاهدة:

وقعت معاهدة السلم والتجارة بتاريخ 9أفريل 1682م بين بريطانيا العظمى ومملكة الجزائر بطلب من فخامة الملك البريطاني وداي الجزائر بابا حسن(1682م-1683م). ومن أهم ما جاء فيها ضرورة احترام السلم بين انجلترا والجزائر منذ تاريخ توقيع المعاهدة وإلى الأبد وألا تتعرض أي سفينة حربية أو أي نوع من السفن أو الرعايا التابعين لملك انجلترا للاعتداء ويكونون آمنين في القدوم إلى ميناء الجزائر ولهم الحرية في بيع أو شراء السلع كالوقت السابق[3].

كما اتفق الطرفان على أن كل السفن التابعة للملك الإنجليزي أو لرعاياه ونفس الشيء بالنسبة للسفن المملوكة، للدولة الجزائرية لها حرية المرور بالبحر المتوسط والمتاجرة دون أي تفتيش.

---

[1] -صالح عباد، المرجع السابق، ص126.

[2] المنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة**، ج2، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص344.

[3] -بلقاسم قرباش، المرجع السابق،ص 175.

كما نصت على أنه لا يحق لأي قائد أو فرد تابع للسفن الجزائرية أن يستولي ع لى السفن التابعة للملك الإنجليزي أو يأسر أي فرد من أفراده مهما يكن دون أعذار ، ودون استخدام أي عنف ، بالإضافة إلى العديد من البنود ، ولقد تم تجديد هذه المعاهدة حفاظا على السلم سنة 1686م، وفي سنة 1691م جددت هذه المعاهدة كذلك دون تعديلات تذكر في كلا المعاهدتين الموقعتين.

إن المعاهدة السابقة كانت أهم معاهدة وأطولها بين الجانبين البريطاني والجزائري حيث حددت عدة شروط كانت في غالبها تصب لصالح انجلترا باعتبارها قوة تجارية يجب عليها المحافظة على نشاطها التجاري في البحر المتوسط وتأمينه من هجمات البحارة الجزائريين ويضاف إلى هذا أن معاداة الجزائر سيعود بالسلب على الإنجليز خاصة مع الحروب العظمى التي كانت تمر بها أوروبا بين سنتي(1688م-1714م)[1].

كما أن البقاء على قوة بحرية ثابتة في البحر المتوسط يعتبر أمرا مستحيلا في ظل الظروف الراهنة وحتى القصف كان يكلف أموالا ضخمة تحتاجها بريطانيا في حروبها بأوروبا والعالم الجديد. وقد مثلت المعاهدة شهادة حية فيما يخص الادعاءات التي ظل الكتاب الغربيون يرددونها في كون المنطقة تعتبر منطقة فراغ حضاري وأن حكام الجزائر خلال الفترة العثمانية كانوا مجرد عصابات.

3-العلاقات الجزائرية الهولندية خلال القرن 17م:

إن المعاهدات الهولندية مع الجزائر تعتبر وثائق هامة لأنها تصور بشكل صارخ المشاكل التي كان أمراء أوروبا الشمالية يواجهونها مع البحارة الجزائريين. وأول مشكل كان مطروحا للحل هو حق السفن المحايدة في حمل بضائع وأشخاص عدو الإيالة الجزائرية، ففي سنة 1622م تجاوز الهولنديون السلطان العثماني وعقدوا معاهدة مع مدينة الجزائر، ولكن البحارة الجزائريين استمروا في الاستلاء على السفن الهولندية لذلك ظهر سنة 1624م أسطول هولندي في البحر الأبيض واستولى على عدد من السفن الجزائرية، وقد طلب قائده إطلاق سراح جميع الأرقاء الهولنديين واحترام المعاهدة المتفق عليها، وهدد بأنه في حالة الرفض سيشنق جميع من كان معه من الأسرى [2]. وقد قرر الباشا والأغا والديوان بأن ذلك كان خديعة ورفضوا التهديد وعند رفضهم سارع قائد الأسطول بشنق الأتراك

[1] -جون بوولف، المرجع السابق، ص257.

[2] -المرجع نفسه ،ص 258.

الجزائريين، في هذه الأثناء قام أهل الجزائر بالاحتجاج بقوة حتى أن الحكومة بادرت بإطلاق سراح الأرقاء الهولنديين والسفن الهولندية المحتجزة وأعلنت أنها مستعدة لعقد معاهدة جديدة[1]

إن معاهدة يناير1626م أكدت على ما جاء في المعاهدة السابقة مع إضافة بعض البنود القليلة وقد نصت على أن:

– البحارة الجزائريين يحيون السفينة الهولندية وعندما تخفض السفينة علمها يرسل البحارة عددا قليلا من الأشخاص يصعدونها ويفحصون حمولتها وركابها.

– منع أي معاملة خشنة أو قاسية لأي عضو من طاقم السفينة.

– إقامة منصب سفير أو قنصل في الجزائر مع اعتبارات خاصة بوضعه.[2]

إن كل هذه الامتيازات كان قد منحها السلطان العثماني إلى السفراء الأوروبيين وهكذا فإن الهولنديين في الواقع كانوا بذلك يعترفون بدولة في الجزائر على أنها على الأقل شبه دولة ذات سيادة، وهناك بنود أخرى في المعاهدة تتعلق بحقوق الامتيازات والتجار العاملين في الجزائر، وقد نصت المعاهدة أيضا على السماح لهؤلاء التجار بمبادلة بضائعهم بالمنتوجات المحلية. وهناك مشكل آخر تناولته هذه المعاهدات وهو يتعلق بحالة وإمكانية استعمال الأرقاء الهولنديين.[3]

إن معاهدة 1623م مع وجود معادلة هامة لضمان المحافظة عليها ولقد اكتشف الهولنديون كالإنجليز، أنه لا يمكنهم نيل أي مظلمة من مظالمهم في إسطنبول فقد أصبحت الإيالة الجزائرية تسيطر على سياستها الخارجية الخاصة، ومن ثم فإن أي مفاوضات ناجحة يجب أن تتم في الجزائر نفسها.

و لقد سار الهولنديون على طريق الإنجليز فوقعوا أيضا مع الجزائر سنة 1662م تمنح القرصنة الموجهة ضد سفن ورعايا هولندا، ورعايا الملوك والأمراء المجاورين لها أو لحلفائها.

---

[1]– جون ب. وولف، المرجع السابق، ص 260 وما بعدها.

[2]–المرجع نفسه ، ص259.

[3] –جمال قنان، نصوص...، المرجع السابق، ص96.

وخلال شهر أبريل 1679م وقع الهولنديون معاهدة وافقوا فيها على دفع الإتاوة التي وصفها القنصلان الفرنسي والإنجليزي بأنها مخجلة، فكانت معاهدة 1679م أكثر معاهدات السلام التي وقعت بين الجزائر ودولة أوروبية تعقيدا وقد اهتمت بنودها الواحد والعشرين بكل أنواع المشاكل بما في ذلك اليهود الذين يتعاملون مع أبناء جنسهم في الجزائر. ولكن أساس المعاهدة كان اتفاقا على منح داي الجزائر المدافع الثقيلة "canons"وغيرها من المعدات الحربية سواء في شكل هدية لضمان المعاهدة أو في شكل هدية سنوية مستمرة. وقد اكتملت شروط المعاهدة بين الجزائر والأراضي المنخفضة بإضافة اتفاقات سنة1680م وسنة 1681م.[1]

4-العلاقات الجزائرية المغاربية:

كان المغرب الأقصى مسرحا للصراع بين المسيحية ممثلة في الدول الأوربية، والإسلام ممثلا في الخلافة العثمانية، ولعل هذا الصراع الذي ظل قائما بين البلدين، كان صراعا على النفوذ، حيث أن المغرب نازع دولة الخلافة في السلطة الروحية، فمنذ تولي الأشراف السعديين [2]، السلطة في المغرب الأقصى وجدوا أنهم أحق الناس بخلافة المسلمين.

وعلى النقيض رأى العثمانيون أنهم أحق بالخلافة أيضا، وخاصة بعد أن اعترف لهم شريف مكة بذلك، ولقب السلطان بالخليفة، وخادم الحرمين [3] وانطلاقا من هذا التناقض قام الصراع بين الطرفين العثماني والمغربي الذي كان في بعض الأحيان صراعاَ عسكريا مباشراَ، وفي بعض الأحيان صراعا متخفيا خلف قناع المهادنة.

---

[1] -جون ب وولف، المرجع السابق، ص 97.

[2]-السعديين: هي أسرة عربية أصيلة يعود أصل الأشرف السعديين إلي مدينة ينبع، قدموا الي المغرب في وقت يصعب تحديده، والسعديين والعلويين قدموا الي المغرب مع عرب معقل الذين بسطوا سيطرتهم على الواحات المغربية، منذ أوائل عهد المرينين واستقر السعديون في وادي درعة في بداية القرن الرابع عشر ميلادي في تاجدامرت في منطقة أغني مناطق درعة بالسكان وظلوا حتى مطلع القرن السادس عشر.للمزيد أنظر محمود علي عامر، محمد خير فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى-ليبية) ، دط،مكتبة الاسكندرية،1999م /2000م ،ص29.

[3] -أحمد سالم على، العلاقات العثمانية المغربية خلال القرن 16م، **دورية كان التاريخية** ، العدد 13، سبتمبر 2011،دورية الكترونية. ص 49.

حكمت المغرب في القرن السابع عشر ميلادي عائلتان العائلة السعدية بقيادة السعديين والعائلة العلوية التي تولت زمام الأمور بعد سقوط السعديين.

أ-العلاقة مع السعديين:

مما لا شك فيه أن الهدوء والاطمئنان الذي أنعم به سلطان المغربي أحمد المنصور الذهبي ،[1] في داخل مملكته بعد نجاحه في القضاء على ثورة ابن أخيه المسمى الناصري في شهر شعبان 1595م، هو الذي أتاح له الفرصة للتفكير في التدخل بشكل أو بآخر ضد الإسبان واستغلال الظروف الصحية للسلطان العثماني، وبالتالي أعاد تنشيط علاقاته مع القوي المحلية في الجزائر.[2]

اتسمت العلاقات بين المغرب في هذه الفترة بالودية، ذلك أن السلطان أحمد المنصور لم ينسى للسلطان مراد الثالث نجدته له ولأخيه ضد المتوكل على الله، كذلك لم ينسي المنصور مساعدة السلطان في معركة وادي المخازن، لكن لم يلبث أن توترت العلاقات بين الدولتين، وذلك لسوء معاملة السلطان المغربي للوفد العثماني، فعندما قدّم الوفد العثماني الهدية إلى السلطان المنصور، استقلها وأنف منها فتشاغل عن الوفد وتركهم مهملين، وتأخر عن جواب السلطان مراد الثالث وكانت هذه الحادثة فرصة للتدخل العثماني في المغرب؛ لكن السلطان المغربي سرعان ما تفطن للأمر وحل المسألة بشكل سلمي ودبلوماسي وأرسل بعثة دبلوماسية إلي الدولة العثمانية.

غير أن العلاقات بين الطرفين لم تزد في أحسن الظروف عن تقديم عرض التعاون في مناسبات معينة، ولم تري أبدا أي تلاحم أو تعاون حقيقي.

---

[1] -أحمد المنصور الذهبي: (1578م-1603م) سلطان المغرب من الأشراف السعديين تولي الحكم عقب معركة وادي المخازن 1575م التي قتل فيها أخيه وابن أخيه، له أهمية كبري في تاريخ المغرب حيث وضع نظاما للإدارة الداخلية أطلق عليه اسم المخزن، تمتعت المغرب في عهده بفترة من أزهي عصورها، قام بفتح سنغاي وتمبكتو، ومد نفوذه إلى حدود السنغال. لقب بالذهبي لاهتمامه بالبحث عن الذهب. للمزيد أنظر: علي المولي، **الموسوعة العربية الميسرة**، ج1، ط1، شركة أبناء الشريف الأنصاري، صيدا بيروت لبنان، 2010م/1431هـ، ص123.

[2]- بن قايد عمر، أضواء على علاقات الجزائر مع المغرب الأقصى خلال القرن 17م/11هـ، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد17، 2012، ص141.

بعد وفاة السلطان السعدي"أحمد المنصور" أخذ الخلل يتسرب إلى ملكه، وخلفه ابنه" زيدان" ثم أخذ الارتباك يسود البلاد إلى أن خرج الملك من عائلة الأشراف السعديين إلى عائلة الأشراف العلويين.[1]

الذين سوف يكون لهم دور كبير على الساحة السياسية.[2]

والجدير بالذكر في هذه الفترة أن الوثائق المنشورة والمتوفرة عن النشاط الدبلوماسي لم يكن في مستوى المرحلة السابقة في القرن 16م[3]، وهي لم توجد لاضطراب الأوضاع بين البلدين إلا إذا استثنينا التعاون، الذي كان قائما بين غزاة البحر الجزائريين وبين السّـلاويين، [4]والتطوانيين[5]. ولذلك نرى أنه لم يكن هناك تعاونا حقيقيا ونزيها بين حكام المغرب والجزائر خلال العقود الأربعة الأولي من القرن 17م، [6].ثم تجددت الاتصالات السياسية بين المغرب والعثمانيين بعد توقف دام بضع سنين، ويبدو أن المبادرة كانت من جانب العثمانيين وذلك برسالة بعث بها الوزير "خليل باشا" أمير الأسطول العثماني في ديسمبر 1613م، إلى السلطان المغربي دعاه فيها إلى أتباع تقاليد أسلافه الودية.

---

[1] – العلويين: أصلهم شريف، من الحجاز برزوا كزعماء جهاد ضد الغزاة الأجانب، سمو نسبة إلى جدهم الأول الشريف علي كان رجل صالح، مجاب الدعوة ظل نشاطهم على واحة تافيلات حيث التف أهل سجلماسة حول مولاي شريف –مؤسس الأسرة العلوية برزت هذه الأسرة بعد الفوضى التي قامت إثر وفاة المنصور والصراع على الحكم. أنظر: محمد على عامر محمد خير فارس، المرجع السابق، ص78.

[2] – أحمد توفيق المدني، **حرب ثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، 1492–1792م**، ط1، دار البصائر، 2007م، ص389.

[3] –المرحلة السابقة: عرفت العديد من المراسلات بين الطرفين أهمها رحلة التم جروتي التي كتب عنها صاحبها " النفحة المسكية في السفارة التركية "هذه السفارة التي جاءت كرد فعل على سفارة أخري عثمانية كانت قد قدمت إلى المغرب وعرفت هذه الفترة نشاط دبلوماسي كبير بين الطرفين، وحتى أننا لم نعرف المقاصد السياسية من سفارة التمجروتي إلا أنه يذكر كيفية رحلته ووصوله إلى اسطنبول واستقبال السلطان العثماني له وكيفية، عودة مرافقات عثمانيات معه. أنظر: عمار بن خروف، العلاقات بين الجزائر والمغرب(1569/1517م)(1069/923هـ)إش:ليلى الصباغ،رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ،جامعة دمشق،1983م ، ص237.(منشورة)

[4] – السلاويين: نسبة إلى سلا كانت جمهورية مستقلة في سنة 1627م، ظهر تقارب بينهما وبين أتراك الجزائر، في الجهاد البحري، وحققت مع مدينة الجزائر غنائم كثيرة، وبيع للأسري وكان أهل سلا عيون للأتراك العثمانيين في الجزائر مع المغرب.

[5] – التطوانين: نسبة الي تيطوان مدينة مغربية تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، سكنها الأندلسيون أصبحت من الموانئي المهمة في العهد العلوي، أسست لذاتها إمارة محلية بعد وفاة المنصور.انظر: مارمول كرباخال، **إفريقيا**، ترجمة محمد حجي وآخرون، ج3، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، 1984، ص، 222، 223.

[6] – عمار بن خروف، المرجع السابق، ص، 237.

جاء الرد على هذه المبادرة في السنة الموالية بإرسال سفارة إلى الباب العالي، وصلت في سنة، 1616م، . دون أنتمر بالجزائر وذلك خوفا من الخطر الإسباني الذي كان يعترضهم في الجزائر، استطاعت السفارة مقابلة السلطان وسلموه الهدايا وكان مضمون إحدى الرسالتين المبعوثتين من الملك زيدان هو التذكير بالعلاقات الودية التي كانت بين البلدين وتجديد التعاون بينهم، أما

الرسالة الثانية فعبر فيها عن مودته للسلطان العثماني، وأشار إلى الصعوبات التي واجهتها سفارته السابقة وحاولت دون الوصول إلى هدفها. كان الجواب العثماني بالإيجاب حيث جاء في رسالة السلطان زيدان ((...ولا يخفي عن علمكم أن من عاداتنا الحميدة المورثة عن آبائنا وأجدادنا.... ونستفرغ في تحصيل ما يطلبونه أقصي الوسع والجهد)) وأضاف قائلا ((...فما دمتم في مراعاة الحقوق ساعيين، ولدولتنا الإسلامية راعيين لا تلقون من سدة العز والإقبال سوي النظر بعين الإعزاز والإجلال...)).يفهم من هذه الرسالة أن السلطان العثماني قبل السفارة المغربية.

لكن ليس هناك ما يدل على حصول تعاون حقيقي بعد هذه السفارة سواء مع الأتراك الجزائر أو مع الدولة العثمانية، إلا إذا استثنينا حصول زيدان على المساعدة التي طلبها بواسطة سفارته، إلا أن هذا الاتصال الدبلوماسي أقلق الأسبان الذين تخوفوا من التحالف العثماني المغربي، هذا ما أدى بهم إلى التفكير في القيام بحملة كبيرة على الجزائر وقواعدها العسكرية.[1]

استمرت العلاقات العدائية بين البلدين إذ لم يكف الأتراك العثمانيين في الجزائر عن التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب، وتقوية التقسيم فيه بتقوية جانب ضد الأخر استمرت العلاقات على هذا النحو من التوتر.[2]

ب–العلاقات في العهد العلوي:

أما العلاقة في العهد العلوي فإن العلويين منذ انطلاقهم من جنوب المغرب في سجلماسة،[3] 1640م عملوا على توسيع سلطتهم حتى استتب لهم الأمر وتعاظمت قوتهم عليهم، فأداروا قوتهم نحو ما يليهم من البلاد الجزائرية محاولين احتلالها بصفة مؤقتة ولعل هذه الحركة

[1] –عمار بن خروف، المرجع السابق، ص ص258 259.

[2] –بن قايد عمر، المرجع السابق، ص144.

[3] – سجلماسة: هو إقليم يتمتع بالحكم الذاتي، ضموه المرابطين إلى سلطتهم ثم الموحدين، وهو من أهم المواقع الحضارية في المغرب. أنظر: مارمول كرباخال، المصدر السابق، ص152.

كانت من أجل أسباب اقتصادية حيث هاجموا تلمسان ونواحيها، واستطاعوا أن يسيطروا على القبائل المحيطة بها ونهبوا موانئهم وقاموا بقتل العديد من العساكر الأتراك والأهالي الجزائريين وقد وصل إلى غاية الأغواط وعين ماضي. [1] ولما عزم الحاكم العام بالجزائر "عثمان باشا" على القيام بسحب أتباعه إلى داخل المغرب بادر السلطان المغربي بالصلح وقد تبادل مع عثمان باشا رسائل، أدت إلى مفاوضات واتفاقيات بين الطرفين بخصوص رسم الحدود بينهما وجعل وادي تافنة حدا فاصلا للحدود الطبيعية بين الدولتين

وتعهد الشريف المغربي بالتزام ذلك قائلا: «إني أعاهد الله تعالي لا أتعرض بعد اليوم لبلادكم ولا لرعيتكم بسوء.لاقطعت وادي التافنة إلى ناحيتكم إلا فيما يرضي الله ورسوله...»

وقد أوفي بهذا الوعد الذي قطعه على نفسه، واحترم أخوه الرشيد تلك الاتفاقية حتى جاء السلطان مولاي إسماعيل فنقض تلك المعاهدة[2].

في أثناء حكم المولي إسماعيل(1672م/1727م)، تميزت العلاقات الجزائرية العثمانية المغربية بنوع من الحذر، الذي غذته الأطماع الإسماعيلية في التوسع شرقا على حساب الأراضي الجزائرية ونقض جميع المعاهدات السابقة، وازداد الحذر خاصة عندما وقف الأتراك العثمانيين إلى جانب أخيه الأمير محرز بجنوب المغرب، وتأكد له وجود اتفاق بينهما يهدف إلى كسر شوكة المولي إسماعيل[3].

بدأ الصدام على الحدود الجزائرية المغربية حيث تلقى إسماعيل صدمة قوية في معركته مع أتراك الجزائر سنة 1679م، حيث تفرقت الجيوش المغربية أمام هدير المدفعية التركية، ولم يحاول الأتراك استثمار هذا النصر ولم يكن لهم الوسيلة لذلك.

فبعد هجوم مولاي إسماعيل كان الرد الجزائري عنيفا مما أدي به إلى طلب الصلح الذي رفضه داي الجزائر آنذاك واستمر الصراع بين الطرفين على الحدود إلى غاية توقيع الصلح[4]

لكنه لم يتوان في نقض الصلح والتوجه مرة بعد أخرى للتحرش بالحدود الجزائرية.

---

[1] –أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص399.

[2] –بن قايد عمر، المرجع السابق، ص144.

[3] – عبد الهادي التازي: **التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم** ج9، مطبعة فضالة الأحمدية، ص 16.

[4] –محمد علي عامر، المرجع السابق، ص95.

هذا ما أثار حفيظة الأتراك العثمانيين بالجزائر والسلطان العثماني حيث جاءت رسالة مرسلة من السلطان العثماني "مصطفي الثاني"[1]، ضمن سفارة عثمانية إلى المولى إسماعيل مؤرخة في 1696م جاء فيها أن السلطان يثني على المولى تهنئته لوصوله للعرش لكنه لن يرضى بالخروقات المغربية، وسيسعي لتطبيق الشرع، ورفع راية الجهاد لحماية الثغور الإسلامية، وفي رسالة أخري من نفس السلطان مؤرخة بتاريخ 1699م.مما جاء فيها : «...إن الجزائر ضمن ممالكنا المحروسة...وان سكان البلاد وأهلها وحكامها، وجندها منقادة من بعد أجدادنا...وإنه ما تزال توجد ميلة والبريجة، وسبة وبادس وهي تقع بجوار تلمسان، وهذه وهران تريدون أن تحوزها بأعذار واهية».

ظل الصراع بين الجزائر العثمانية، والمغرب صراعا على الحدود، وعلى أحقية الخلافة ولم يتعده إلى غير ذلك، فرغم التنافر والعلاقات الحذرة بينهما إلا أننا نري تلك الفجوات التي تنبع من حال (أنصر أخاك ظالما أو مظلوما)، فنرى جماعة للسلاويين في الجزائر، ومثلها في سلا، وقفوا صفا لصف في مناوئة العدو الإسباني سواء من الجهاد البحري أو في بيع الغنائم البحرية والأمر ينبع من حكام الطرفين الذين يؤيدون تلك العلاقات بين سكان البلدين.كما أن السلطان العثماني لم يصر كثيرا على محاربة المغرب لضمها باعتبارها بلدا إسلاميا ولا يجوز رفع السلاح في وجهه. أما بالنسبة السلطان مولاي إسماعيل فقد كان كثيرا ما يتدخل في مسألة تحرير الأسري الجزائريين مستخدما الأسرى الإسبان كورقة ضغط عليهم؛ والرفض العلوي للمساعي الفرنسية للتحالف ضد الجزائر رغم العداء والصراع على الحدود.[2]

2 -العلاقات الليبية الدبلوماسية الأجنبية في القرن 17م

أ-أوضاع ليبيا خلال القرن 17م:

[1] -مصطفي الثاني: ابن السلطان محمد الرابع ولد في 8ذي القعدة 1074هـ، يونيو1664م اتصف بالشجاعة وثبات الجأش، أعلن رغبته في قيادة الجيش، سار إلى بولونيا مستعينا بفرسان القوقاز وانتصر على بولونيا عدة مرات، أغار أيضا على بلاد المجر، واجه الخطر الروسي أمضي معاهدة ك كارلوفيتش1699م.عزل هذا السلطان 15أغسطس 1703عندما لم يخضع لهوي الإنكشارية، حكم8 أشهر توفي في ديسمبر. أنظر: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص ص، 207 208.

[2] - بن قايد عمر: المرجع السابق، ص ص148 150.

في مستهل القرن 17م، رأي بن غلبون سنة .- 1604م أنه كان على رأس طرابلس "أحمد أوغلي"، وقد تمكن أحد زعماء الحرس المدعو "سليمان داي "[1]والشهير بصفر داي، من قتل عناصر الجند وتدعيم سلطته وسيطرته على البلاد.

في عهد هذا الداي أي في بداية القرن 17م تمردت تاجوراء[2]، وخلع أهلها بيعته فخرج إليهم صفر داي برا وبحرا، وقاتلهم وتمكن من دخولها مستغلا الشقاق الذي حدث بين أهاليها وبين بني رقيعة حليفتها في التمرد وفتك الجند بسكان تاجوراء، وقتلوا أعداد كبيرا منهم.اشتكى أهل تاجوراء من ظلم وجور "صفر داي" إلي السلطان أحمد الثالث [3] فأرسل الأسطول تحت إمرة "خليل باشا"، الذي استدعي صفر داي إلى إحدى سفنه وقام بشنقه سنة1615م وتول الحكم بعد سليمان باشا الذي استطاع إيقاف الاضطرابات في الدواخل بمعونة أولاد نوير [4]. عرف هذا الحاكم بالحكمة والعدل، فخفف الضرائب لكن استمرت الاضطرابات مما أدى إلى التمرد

عليه سنة 1649م، وعين مكانه حسن باشا وفي هذه الأثناء كان ديوان الإنكشارية قد أنتخب مصطفي شريف دايا على البلاد[5].

ويذكر صاحب المنهل العذب: «وولي الشريف باشا وكان ذا شهامة وقيام فيما يفوض إليه فأيدي الحزم، وقرن بالصواب تدبيره وأمضي بالعدل حكمه، وصرفت أنظاره إلى ساقية من زعماء جندها وأعراب فلاتها وقبض أيديهم بعد أنزال العقوبة بهم وأمن السبل وأضاء الأفق....»[6]

---

[1]–سليمان داي: بويع سنة 1012م وسمي أيضا بصفر داي، تقوت شوكته على الجند عرفته بيعته تمرد أهل تاجوراء، عرف بالظلم. للمزيدأنظر: أبي عبد الله محمد بن خليل ابن غلبون الطرابلسي، تاريخ **طرابلس الغرب، المسمى (التذكار فيمن ملك طرابلس وماكان بها من أخبار)**، تح: الطاهر الزاوي، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت لبنان، 2004م، ص179.

[2] تاجوراء: بلد من طرابلس القديمة مازالت معروفة بهذا الاسم، وتقع في الجنوب الشرقي من مدينة طرابلس ولها ذكر في تاريخ طرابلس في القديم والحديث وفي ثورات الزعماء على الحكم التركي، وعلى جيوش الفرنجة التي غزاها أكثر من مرة في أزمات متعاقبة.أنظر: الطاهر أحمد الزاوي، **معجم البلدان الليبية**، ط1، مكتبة الثور طرابلس ليبيا، 1388هـ/1986م، ص75.

[3]–ابن غلبون: المصدر السابق، ص ص، 178 180

[4]–اتوري روسي، **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م**، تر خليفة محمد التليسي، ط1، الدار العربية للكتاب الإسكندرية ،1394هـ/1974م،ص264.

[5]– محمد علي عامر محمد خير فارس، المرجع السابق، ص192

[6] – أحمد النائب الأنصاري الطرابلسي، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب** ، د ط، مكتبة الفر جاني، ليبيا، دت،ص، 229.

تميز القرن 17م في ليبيا بفترتين من عهد الدايات فترة القوة التي مثلها الداي محمد باشا الصاقزلي، وعثمان باشا الصاقزلي، وفترة الضعف التي امتدت إلى غاية وصول القرمنليين وعرفت بالفوضى وعدم الاستقرار[1].

1-فتـــــــــرة القـــــــــوة

محمد باشا الصاقزلي،[2] تميزت الحكومة في عهد رمضان داي بالضعف حيث يصفه صاحب المنهل «كان خفيف القيادة عاجز الرأي، واستخلص لمشورته حرمة بدوية اسمها "مريم بنت فوز الشبلية "وكانت إقباله الحظ الوافر، فاستخفت به الأعراب وتهاونت به الجنود وتكدر صفو الراحة..».[3]

اشتهر في عهده محمد الصاقزلي بالقوة والإدارة الحسنة والدهاء السياسي وبذلك استطاع أن يقنع رمضان داي بالتنازل عن الحكم لصالحه ثم قام بالاستيلاء على القلعة وبايعه الناس دايا عليهم.[4]

عليهم.[4]

أول ما أراده هو الاستيلاء على ثورة مريم الشبلية فدبر لها مكيدة، بعد أن سمم زوجها وتزوجها ومباشرة بعد دخولها القصر قتلها واستولى على ثروتها.[5]

تعد فترة محمد باشا الصاقزلي من أكثر الفترات هدوء واستقرار ففي عهده بلغت الولاية مرحلة متطورة من الازدهار الاقتصادي، والهدوء أمني والنشاط البحري فلما شهدها أثناء الوجود العثماني عمل محمد باشا على الاهتمام بالولاية اهتماما كبيرا.

---

[1]-محمد علي عامر، نفس المرجع، ص، 192.

[2]- محمد باشا الصاقزلي: من مواليد جزيرة صاقز اليونانية كان يدعي يوحنا موفيتي وقد قام برحلته على ظهر سفينة، رست بميناء طرابلس وعند تجوله في المدينة أخيره عراف طرابلس وتنبأله بأنه سيعتلي العرش الطرابلسي، واصل رحلته البحرية إلي الجزائر التي نزل بها، واعتنق الإسلام وأصبح قبطان قرصنة، وقام بعده هجمات على البحرية المسيحية في سنة 1613م عاد إلي طرابلس واستطاع أن يتزوج 'بنت رمضان داي، ثم قام هذا الأخير بالتنازل عن العرش له.. أنظر: شارل فيرو **الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتي الغزو الإيطالي**، تح د محمد عبد الكريم الوافي، ط3، جامعة قاريوس بن غازي، 1994، ص143

[3]- أحمد بك كاتب الانصاري الطرابلسي المرجع السابق، ص، 231.

[4]اتوري روسي، المرجع السابق، ص، 268. -

[5]- ابن غلبون، المصدر السابق، ص، ص، 182، 183.

لقد ارتبط ذكر محمد الصاقزلي بالضرائب الفادحة التي فرضها على النخيل والزيتون، كما قرر رسوما على حق المرور من باب المنشية وباب البحر[1].

بالغ الداي "محمد الصاقزلي" في فرض الضرائب مستخدما في جمعها نائبه على الجيش وزميله عثمان الصاقزلي. [2]كانت له خبرة لا بأس بها عن العرب وسلوكهم وعاداتهم استطاع بها القضاء على كل التمردات.[3].غير أنه في نهاية حكمه شهد نوع من التمرد وعدم الرضى لكثرة الضرائب المفروضة والظلم والجور المسلطان على السكان، تم قتل ابنه للانتقام منها مما أدخله في دوامة من الحزن. إلى أن لقي حتفه مسموما من طرف طبيب إفرنجي، كان أسيرا عنده وقد وضع له السم في تفاحة ولما أكلها اشتد به الألم وصاح، ولما مات حسب رواية ابن غلبون فإنه ترك، وصية لعثمان داي ليتولى الحكم بعده ويذكر: «...قال رمضان لخادم محمد داي، كان الباشا يقول في حياته سئمت من هذا الأمر وكبر سني، ومات ابني وأريد أن أسلّم لعثمان داي وأستريح، وكان ابنه قد مات».[4]

عثمان داي الصاقزلي (1649م–1672م):

أظهر عثمان باشا العدل والإنصاف بين الأهالي، ورفع جميع الضرائب التي فرضها سلفه [5]، كما زاد من نشاط القرصنة واهتم بالبحرية، ووسع دار السفن وترك إدارة الولاية على ما هي عليه من تنظيم الذي كان مطبقا أيام سيده عرف بالترف وبناء القصور فأقام قصرا وسمح للأغنياء ببناء القصور وفي عهده توافد التجار الأوربيون بأعداد هائلة، وعم الرخاء الاقتصادي في الولاية كلها.

لكن دوام الحال من المحال، فبعدما استقر له الأمر أساء التصرف وكلف الأهالي فوق طاقتهم من أنواع الضرائب، وفرض البضائع وأموال الغنائم بأرفع الأثمان وبالإكراه، ولم يزل عثمان باشا متمادي على هذه الأحول وجمع الأموال حتى ذاق الجنود الإنكشارية ذرعا بأعمال الداي، خاصة

---

[1]– اتوري روسي، المرجع السابق، ص، 264.

[2]–عثمان باشا الصاقزلي: هو علج يوناني وهو مواطن لمحمد داي الصاقزلي وهو الذي رفعه إلى رتبة بك عسكري، وقبلا كان منخرط في خدمة مصطفي شر يف داي، الذي كان قد عينه برتبة قائد عسكري على ساحل آل حامد، حيث أبان على شجاعته، وعرف بها. أنظر: شارل فيرو، المرجع السابق، ص، 144.

[3]– أحمد بك تائب الأنصاري، المصدر السابق، ص، 235.

[4]– ابن غلبون، المصدر السابق، ص، 184

[5]– أحمد بك تائب الأنصاري، المصدر السابق، ص، 239.

بعد أن استحوذ على الغنائم وعند احتجاج الإنكشارية، دخل في مواجهة معهم وقيل أنه توفي مسموما سنة 1672م[1].

2-فترة الضعف والفوضى:

تميزت هذه الفترة بعدم الاستقرار الذي ساد الأوضاع الداخلية فلم يكن الحاكم يبقي في منصبه أكثر من عام، حتى انه في الفترة من (1672م-1711م) تولي حكم طرابلس أربعة وعشرون حاكما ومعظم هؤلاء الحكام ماتوا مقتولين واشتغل الدايات الذين تعاقبوا على إدارة طرابلس في هذه الفترة بقمع الثورات التي فجرها بعض الزعماء المحليين في مناطق مختلفة من الإيالة.بالإضافة إلى الضعف والفوضى وعدم الاستقرار وكثرة التمردات، كانت الكوارث الطبيعية لها دور في إضفاء الطابع المأساوي المزرى على هذه الفترة من تاريخ طرابلس الغرب وليبيا.

عاث وباء الطاعون في كل النواحي مملكة طرابلس وأنزل بها المهالك في الفترة الواقعة بين شهر يونيو 1675م وشهر يوليه 1676م، وتسبب في وفاة عدد كبير من السكان والشخصيات البارزة.[2]

بالإضافة إلى الأطماع الخارجية الغربية، أراد باي تونس مراد الثالث،[3] أن يتوسع على حساب طرابلس وهددها مرات عدة.

وفي عام 1694م التزم الطرابلسيون جانب الجزائر لما اعتدت على تونس وقدموا لها المدد العسكري، وكتب التونسيون يشكون للسلطان من هذا الاعتداء ويصفون أعمال وإضرار الطرابلسيين والجزائريين وبأنها كانت أشد مما يعمله أعداء الدين يهم، فوجه السلطان فرمانات إلى الرابطات بالتصالح وبأن يوفدوا وكلاء عنهم لبحث خلافاتهم بمقتضي الشريعة.[4]

---

[1]-محمد علي عامر، المرجع السابق، ص241

[2]- هنري حبيب، **ليبيا بين الماضي والحاضر** ، تر شاكر ابراهيم، ط1، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، 1981، ص، 61.

[3]- مراد الثالث: هو بن علي بن مراد الثاني، وهو أخر البايات المراديين عرف بالظلوم والجور سقط دولته على يد الباي إبراهيم الشريف تم قطع رأّسه ودفعوه للصبيان يلعبون به، ولا وجود لقبره. أنظر، محمد بن خوجة، **صفحات من تاريخ تونس**، تق، تح الجيلالي بن حاج يحي، حماد الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص53.

[4]- عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيين في شمال إفريقيا (تونس ليبيا)**، ج2، تر: عبد السلام أدهم، ط1، 1969م، ص136.

عاشت طرابلس الغرب في هذه الفوضى المحاطة بالأخطار الداخلية والخارجية إلى غاية نهاية القرن 17م وبداية القرن 18م، وبمجيء "القرمنلي أحمد" مؤسس الأسرة القرمنلية [1]يتغير الوضع لصالح ليبيا وبذلك يبدأ عهد جديد وبداية الاستقلال عن العثمانيين.

العلاقات الليبية الدبلوماسية:

ربطت ليبيا علاقات مع العديد من الدول على رأسها فرنسا اتسمت بالسلم تارة والعداء تارة أخرى.

أ-العلاقـــــات مع فـــــرنســـا:

منذ النصف الأول من القرن السابع عشر بدأت فرنسا في تثبيت قناصلها بإفريقيا الشمالية، وهذا لمحاولة تحرير الأسرى والحد من عملية القرصنة [2]وبالتالي تم تعيين أول قنصل فرنسي في طرابلس الغرب في عهد هنري الرابع.[3]

اشتكي الملك الفرنسي "لويس الثالث عشر" لدي السلطان مراد الرابع، من أعمال القراصنة الليبيين فأمر السلطان، بعتق جميع الأسري الفرنسيين، وبذلك تم تسليم مئة أسير فرنسي ووعد الداي رسميا باحترام الفرنسيين مستقبلا.

ومنذ هذه الحادثة عين أول قنصل فرنسي في طرابلس وهي بداية تعيين ممثلين رسميين لفرنسا في طرابلس سنة 1630م.استمرت عملية القرصنة التي أزعجت الفرنسيين وعرقلت مشاريعهم.

في سنة 1672مأعدت الحكومة الفرنسية مذكرة رفعت إلي الملك لويس الرابع عشر، يشتكي فيها القنصل الفرنسي من تصرفات القراصنة الليبية ومن الأوضاع المأساوية للأسرى المسيحيين.

---

[1]- القرمانليين: أسرة تركية الأصل من مدينة قرنان واقعة جنوب الأناضول جاء الجد الاكبر مع سنان باشا لتحرير طرابلس الغرب من الفرسان سنة 1551م، استقر بالمنطقة ومارس التجارة تزوج من فتاة طرابلسية، اندمج مع الأهالي. أنظر : ابن غلبون، المصدر السابق، ص 241.

[2]- إتوري روسي ،المرجع السابق، ص300.

[3] -هنزي الرابع، 1610/1553 هو هنري نافار أول ملك بور بوني علي فرنسا تزوج من ماري دي ميدي تشي، اشتهر بالشجاعة وسرعة البديهة، واهتمامه بعامة الشعب، تعاون مع وزيره طيلة سنوات لاعادة الن ظام والاهتمام بالصناعة والتجارة، اغتيل عام 1610م للمزيد انظر عبد الوهاب الكيلاني، المرجع السابق، ج7، ص 115.

دعت المذكرة إلى ضرورة استعراض قوة فرنسا البحرية أمام حاكم طرابلس، فخلال سنة 1676م، استولي قراصنة طرابلس على مركبين فرنسيين كانا راسيين في ميناء قبرص.[1]

وكرد فعل على ما فعله الليبيون أرسل الملك الفرنسي سنة 1679م أسطوله لمعاقبته قراصنة طرابلس على نحو ما فعل مع قراصنة تونس والجزائر، وقام بضرب السفن الطرابلسية ومحاصرتها في جزيرة صاقـز.[2]

وهذا ما أدي إلى احتجاج ضباط الباب العالي؛ [3]تدخلت الدولة العثمانية لإصلاح الموقف باعتبار ليبيا إيالة تابعة لها حيث قامت بإرسال قبطان باشا، الذي وصل إلى الجزيرة وهي علي وقع القنابل والحصار وبدأت المفاوضات بينه وبين الفرنسيين، استمرت هذه المفاوضات طويلا لتعنت القراصنة الطرابلسيين.

ولحنكة هذا المبعوث السلطاني، وتهديده للطرابلسيين استطاع الوصول إلى عقد الصلح مع الأميرال الفرنسي، أبرمت الاتفاقية في 27نوفمبر 1681م بحسب شروط الأميرال "دوكـين".[4]

ومما جاء فيها ما يلي:

-أن يحترم الطرابلسيون هذه الاتفاقية.

-أن يسلموا حالا مئة وسبعة وعشرون عبدا موجودين على ظهر سفينتهم.

-يردون آخر سفينة استولوا عليها وكل طاقمها المكون من 25رجلا وكذلك بضائعها.

-تشتري فرنسا كل العبيد الموجودين في طرابلس.

وقد حددت بعض المواد الأخرى أن القضايا بين الفرنسيين، موكلا إلى القنصل وحده، أما القضايا المتعلقة بالنزاع بين الفرنسيين والأتراك والعرب، فيتم النظر فيها أمام الديوان بحضور القنصل.

---

[1] – قبرص: جزيرة تقع شرق لبحر المتوسط وتعد الثالثة من حيث المساحة وكان يطلق عليها اماتوسيا تنازل عليها العثمانيون لإنجلترا عام 1878م، أنظر: احمد فريد وجدي، **دائرة معارف القرن العشرين**، ط3، دار المعرفة، بيروت، 1971م، ص ص603، 604، نيكولا ابليتش بروشين: تاريخ **ليبيا الحديث منذ منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين** ، تر عماد حاتم، د ط، دار الكتاب الجديد، د ت، ص 96.

[2] –جزيرة صاقز: جزيرة في قبرص كانت تابعة لليبيا.

[3] – إتوري روسي، المرجع السابق، ص304.

[4] – شارل فيرو، المرجع السابق، ص200.

ويحق للقنصل أن يمارس في مقر قنصليته الطقوس المسيحية، وأن يرفع فوق مقره أو زورقه العلم الوطني الفرنسي.

تم إرسال السفير الجديد إلى طرابلس دي ما جدولين [1]. "للسهر على تنفيذ بنود الاتفاقية، [2] والاتفاق بصفة نهائية على السلام، واستطاع هذا الأخير تحرير أول دفعة من الأسري وإرسالهم إلى فرنسا وباقي الأسري لم يتم تسليمهم بالسرعة التي تخيلها الفرنسيون. بالرغم من إلحاح القنصل الفرنسي، وفي هذه الأثناء أوفد لويس الرابع عشر مبعوثه السيد بونكورس إلى طرابلس لتسليم رسالة إلي الداي" الحاج عبد الله ازميرلي"، [3]غير أن السفينة التي استقلها المبعوث اصطدمت بالصخور القائمة عند مدخل مرسي طرابلس فغرقت وبعد انتشال طاقمها ومعهم المبعوث أودعوا السجن وكان عدد الطاقم سبعة عشر شخص. وعند احتجاج السفير علي هذا التصرف تم سجنه لمدة أربعة أشهر.

كان الرد الفرنسي شرسا إذ أمر الملك الفرنسي، الأميرال "دكسن "في آخر سنة 1683م بقصف طرابلس بالقنابل وبعد سنتين قام "داستري"، [4]بنفس الشيء وكانت الأضرار هذه المرة جسيمة جدا، حيث هدمت نصف المدينة، مما اضطر الداي" الحاج عبد الله الزميرلي" إلى عقد الصلح من جديد في1685/06/29م.

---

[1] – دي ما جدولين: تولي مهام القنصل وعمره 22سنة، وعمل كمترجم للقنصلية الفرنسية في أزمير كان تحت تصرف الأميرال دوكيين، كان يتمتع بشخصية لا ينقصهاالحزم، كان له دور كبير في تحرير الرهائن الفرنسيين في ليبيا. أنظر: شارل فيرو، المرجع السابق، ص201.

[2] – جان كلود زليتز ، **طرابلس ملتقى أوربا وبلدان وسط إفريقيا(1500/1795م)**تر:جاد الله عزوز الطلحي،ط 1،الدار الجماهيرية،مصراتة ،1431هـ/2001م، ص281.

[3] – عبد الله الزميرلي: هو أحد دايات طرابلس تولي الحكم (1684م–1686م) كان على نهج سلفه من العجز، تولي الحكم في فترة حرجة من تاريخ ليبيا، واشتد فيها التكالب الأوربي والفوضى الداخلية، أنظر، تائب الأنصاري، المصدر السابق،ص259.

[4] – جان كوت داستري: عين قائد للأسطول خلال الحرب مع المغاربة وهو الأميرال الذي أرسله الملك لويس الرابع عشر لضرب طرابلس بعد خرقه لاتفاقية 1681م.

وكانت الشروط الجديدة أكثر قوة، وهي تضمن حرية التجارة بين البلدين. [1]كذلك تضمنت تسليم رهائن يختارون من بين أكبر ضباط الديوان كي يصحبهم الأميرال الفرنسي إلى طولون ويبقون هناك إلى أن يتم تسليم جميع الأسري، المحتجزين في طرابلس.[2]

لقد خلقت هذه الاتفاقية أثرا كبير في نفوس الليبيين نظرا للمزايا الكبيرة التي منحتها لفرنسا، وكشاهد عيان على أثار الهجوم الفرنسي والاتفاقية التي جاءت بعدها يقول المؤرخ بن غلبون في مرارة وألم ((...فمن يومئذ تقوي الإفرنج في البلد وعلا شأنهم واشترطوا في صلحهم ذلك أمورا لا يلتزمها مؤمن بلقاء الله ووعده منها دخول طواغيتهم كائن من كان بنعله عن ملكها، يطأ بساط ملك خليفة الله ورسوله في الأرض ويمشي كبيرهم شاهرا سلاحه بين يدي الملك...))[3].

بعد المصادقة على المعاهدة سنة 1685م، قام المارشال" داستري" بتعيين السيد "مارتنين "قنصلا مؤقتا لبلاده، وقد أوكلت إليه المهام بصفة مؤقتة لذلك فقد أستبدل في سنة 1686م ب "كلودلومير" الذي عين قنصلا رسميا.[4]

استتب السلام بين الطرفين بعد هذه المعاهدة، وقد عرفت هذه المرحلة نوعا من التبادل الدبلوماسي حيث تبادل الطرفان الرسائل خاصة في عهد "الحاج عبد الله الزميرلي"، الذي أرسل رسالة إلى ملك فرنسا حملها وفد مهم من رجال طرابلس، [5]وقد حذا حذوه الداي" إبراهيم التازري"، حيث أرسل إلى باريس وفدا على رأسه اثنان من أكابر حاشيته هما خليل باشا الأرناؤوطي، و"خضر آغا" يحملان الهدايا وكلفا بطلب إطلاق سراح الرهائن الطرابلسيين المحتجزين في طولون. استمر تبادل الرسائل حتى في عهد الداي "محمد قاره دغلي"، [6] الذي كان له علاقات طيبة مع الدول الأوربية،

---

[1] إتوري روسي، المرجع السابق، ص302.

[2] –جان كلود زليتنر، المرجع السابق، ص283.

[3] – ابن غلبون، المصدر السابق، ص219.

[4] – شارل فيرو، المرجع السابق، ص213.

[5] – إتوري روسي، المرجع السابق، ص305.

[6] – عرف باسم شايب العين، آتاه التقليد من السلطان العثماني، بسط العدل في الناس، كان خيرا، وجه أنظاره لتحصين القلاع والأساطيل البحرية أسس جامع عرف باسمه، وسوق عرف بسوق الترك، طالت مدة حكمه حيث حكم عن (1687–1701م) خلع سنة1701م ونفي إلى مصر. أنظر: نائب الأنصاري، المصدر السابق، ص262.

لكن السلام لم يدم طويلا وذلك نتيجة تحريض القنصل الانجليزي وتصرفات القنصل الفرنسي لتستأنف القرصنة من جديد[1].

تم الاستيلاء على بعض السفن الفرنسية هذا ما أدي إلي احتجاج القنصل الفرنسي على ذلك، كما قامت فرقة بحرية فرنسية سنة 1692م بقصف ليبيا (طرابلس)، دون أن تتوصل إلي صلح، وأخفقت في مهمتها كما فشل مبعوث الباب العالي، في إقناع الطرابلسيين باحترام السلم مع فرنسا ولم تحل الأزمة إلا عندما تدخل المفاوض" دينيس دوزو" سنة 1693م، الذي استطاع أن يعيد العلاقات إلي سابق عهدها مع فرنسا، وقد تم توقيع الاتفاقية بين الطرفين بتاريخ 27 ماي 1693م، التي أكدت شروط اتفاقية سنة 1681م واتفقت على أن يكون فداء كل مسلم بنصراني، ومن زاد عنده أمير ففداؤه مائة وخمسون ريالا.[2]

بعد هذه المعاهدة بادر "محمد الإمام داي"، إلى توجيه رسالة اعتذار، إلى ملك فرنسا تنتهي بالعبارات التالية ((...ستكون أصدقاء لأصدقائكم، وأعداء لأعدائكم...))، بقي "دينيس دوزو" في طرابلس، لاستكمال تنفيذ بنود المعاهدة.

لكن الفرنسيين تأخروا في إرسال الأسرى مما اضطر الداي إلى مراسلة الملك الفرنسي بهذا الشأن وهدده بأنه سيفسخ الصلح ويطرد القنصل الفرنسي في حالة عدم وصول الأسرى بعد شهر من موعد وصول الرسالة، لكن القنصل الجديد الذي حل محل "دينيس دوزو" وهو "دي لا لاند" استطاع تهدئة الأوضاع بين الطرفين.[3]

اشتغل الطرابلسيون في هذه الفترة بحربهم مع تونس ضد الجزائر وبثورة الدواخل هذا ما جعل الأمور بينهم وبين فرنسا في نهاية القرن 17م وبداية القرن 18م تتميز بنوع من السلام، بالإضافة إلي وجود خليل باشا الأرناؤوطي قبطان البحرية وصهر الداي، الذي كان في صف الفرنسيين وهذا ما تدل عليه مراسلات قنصل الفرنسيين مع وزرائهم في هذه الفترة[4].

---

[1] – جان كلود زليتنر، المرجع السابق، ص285.

[2] – نائب الأنصاري، المصدر السابق، ص266.

[3] – شارل فيرو، المرجع السابق، ص234.

[4] – نائب الانصاري، المصدر السابق، ص 213.

ب–العلاقـــات مع إنجلترا:

يبدو أن الأفضلية كانت للإنجليز بإقامة علاقة دبلوماسية مع ليبيا وإنشاء قنصليات بها، وتعتبر سنة 1658م هي البداية الفعلية لتثبيت القناصل لإنجليز في ليبيا.[1]

ففي هذه السنة بعد ما جدد الانجليزي" كروميل" [2]حلفه مع الباب العالي وقام بعقد حلف مع الجزائر وتونس، رغب أن يفعل نفس الشيء مع طرابلس حتى يكف الطرابلسيون عن إزعاج التجار الانجليز في البحر المتوسط تماما.

ووصلت ثمانية سفن تحت قيادة "يوحنا ستواكس"، [3]إلى طرابلس لهذا الغرض في الثاني من أغسطس كانت المدينة عزلاء بعد خروج البحارة اللبيبين من أجل الجهاد البحري، وفي هذا الوضع الصعب، اضطر الديوان الطرابلسي للتوقيع على الصلح في 25 يونيو 1658، جاء في أعلاه: «بأمر من صاحب السمو "أوليفيه كروميل" حامي حمى الانجليز وايرلندة، أرسل سعادة يوحنا ستواكس جنرال سفنه إلى هذه الديار لعقد اتفاقية الصلح"، وقد نصت هذه المعاهدة قبل كل شيء على حرية الملاحة.[4]

عندما عاد الأميرال "ستواكس" إلى انجلترا ترك في طرابلس «صامويل توكر" قنصل للبلاد فيها.[5]

الذي لم يستمر في منصبه نظرا لسوء الأحوال في ليبيا في خضم هذه الأحداث، حضر الأميرال"لاوصون"، لكي يجدد باسم الملك المعاهدة السابقة؛ واستطاع أن يبرم معاهدة مع "الداي عثمان" دون مشاكل يوم 18أكتوبر 1662م.

---

[1] – اتوري روسي، المرجع السابق، ص301.

[2] – كروميل: رئيس الجمهورية التي أقامها في انجلترا، من أسرة أرستقراطية، تعلم بكمبردج 1616م، أصبح عضوا في البرلمان، ثم مدافعا عنه، اقترح سنة 1644م تنظيما للجيش تنظيما جيدا، أصدر دستورا جديدا في سنة 1657م، شن الحرب على استكلندة، استقال من الحكم سنة 1659، وأصبح زعيما للمعارضة. عبد الوهاب الكيلاني، **الموسوعة السياسية**، ج5، ص116.

[3] – يوحنا ستكواس: هو القائد البحري الذي كان على رأس الأسطول الذي أرسل إلى ليبيا لأجل توقيع معاهدات معها للحد من الهجمات التي كانت تتعرض لها الإنجليز من طرف القراصنة الليبيين.

[4] – نيكولا ابلتش بروشين، المرجع السابق، ص93.

[5] – جان كلود زليتنر، المرجع السابق، ص254.

ظل السفراء الأوربيون وخاصة الانجليز يشكون من أعمال القرصنة الليبية لدي الباب العالي، فكان الصدر لأعظم، يلوم القراصنة، واكتفى بالقول بأن هؤلاء أشداء يصعب على الدولة معاقبتهم.

وقد أصدر أوامره إلى كل من إيالة الجزائر، تونس وطرابلس بالعيش في وئام مع الانجليز كما ان الانجليز كثيرا ما كانوا يريدون تطبيق المعاهدات مع الأستانة والإيالات التابعة لها.[1]

وأخيرا تحصل الانجليز على تصريح من الباب العالي بعدم تدخله في حال إعلانهم الحرب على ليبيا أو إحدى الايالات المغاربية، وبان ذلك لن يمس بالسلام الموقع بينهما، وفي الوقت نفسه منح للحكام الحق في عقد معاهدات منفصلة مع الدول الأخرى أي منح لهم الحرية لتمثيل الدبلوماسي، وإقامة معاهدات صلح، وهي ما يعني بداية الانفصال عن الدولة العثمانية.

وطبقا لهذا الأمر صار لإنجلترا الحق في افتتاح قنصلية لها في طرابلس، وكان من مهام هذه القنصليات حماية مصالح الرعايا الانجليز، وتحريرهم من العبودية والأسر والإشراف على تنفيذ بنود الاتفاقيات المبرمة.[2]

وتطبيقها لهذه الأوامر وصل مبعوث السلطان إلى طرابلس في شهر نوفمبر وسلم الداي رسالة السلطان، وأطلعه على ما جاء فيها مطالبا إياه بإعادة ما سلب من الانجليز وحثه على أن تظل علاقة ليبيا مع انجلترا طبية، فأبدي الداي دهشته من هذا الأمر، خاصة وان الانجليز هم الذين قدموا بأسطولهم، وضربوا الحصار على المدينة.ولم تكن لطرابلس أي نية في الامتثال لأوامر السلطان.وهو محدث، بعد سنتين من توقيع المعاهدة، تم نقض الصلح مع الانجليز، حيث يقول صاحب المنهل العذب: ((ولما استقر قدم بالي جاويش[3] في الولاية نقض الصلح الذي كان عقده عثمان مع الانجليز وجهز خمسة أساطيل، حديثة فيهم من كبار الجند (مصطفي الكبير الاستكويلي وإبراهيم مصرلي أوغلوا وعمر قاره طاغلي واحمد دوغتلي وبعثهم للغزو..))،

استطاعت هذه السفن أن تغنم سفينتين انجليزيتين محملتين بالبضائع سنة 1674 .كان رد الفعل مباشر وأسرعت بإرسال أسطول إلى طرابلس، تحت إمرة الأميرال" ناربورغ "الذي غادر متجها

---

[1] – شارل فيرو المرجع السابق، ص ص، 166، 164

[2] –نائب الانصاري، المصدر السابق، ص266.

[3] – بالي جاويش: كانت ولايته بعد عثمان الشوهلي، كان وراء نقض الصلح بعد الإنجليز لم يدم طويلا في الحكم. توفي مريضا سنة 1086هـ.أنظر، ابن غلبون، المصدر السابق، ص207.

إلى طرابلس وبدأت المفاوضات غداة وصول" ناربورغ "إلى طرابلس حيث وجد مصطفي بهلوان ،وقد خلف" بالي جاويش" اجري اتصالاته مع الانجليز فقد كتب يوم 14ماي إلى السفير الإنجليزي في طرابلس "برادلي"، معبرا عن رغبته في توقيع اتفاقية سلام جديدة [1] وهذا ليبين حسن نيته مع الانجليز ويتقي شرهم.

في يناير 1676م أطلت الحملة الانجليزية مجددا على طرابلس ألقت الأوامر لقواتها لتدمير سفن القرصنة، الراسية في الميناء فكانت النتيجة إضرام النيران، وقاموا بقصف المدينة بقيت البحرية الانجليزية تراقب السواحل من طرابلس حتى مصراته [2]طوال شهرين كاملين.

وبهذه الطريقة استطاع الانجليز إجبار الحاكم الليبي مصرلي أوغلي بالتأكيد على معاهدة 1662م،[3] وإبرام اتفاقية صلح جديدة تتضمن ثلاثة وعشرين بندا كانت معظمها لصالح الانجليز وتم التوقيع في 15مارس1676م.

كان السلام الموقع بين طرابلس وانجلترا سلاما هشا وذلك لسببين أولها: عدم استقرار النظام في ليبيا وثانيها: دخول فرنسا في التنافس[4].

حاول القنصل البريطاني كل جهوده من اجل المحافظة على السلام بين بلده وبين ليبيا وكان ناجحا في ذلك إلى حد بعيد، فقد استمرت المراسلات بين الطرفين، وهذا ما يؤكد صفو العلاقات بين الداي والملك الانجليزي جيمس [5].ففي سنة 1686م وسنة 1687م، أرسل الداي إبراهيم رسالة جديدة إلى الملك جيمس، وفي السنة اللاحقة أي 1688م، كتب الداي محمد رسالة إلى كل من ملك انجليزا وفرنسا. وهذا دليل علي استعمال هذا الداي للوسائل الدبلوماسية في حل الخلافات، ومحاولة ليبيا الحفاظ على هذه العلاقات والحفاظ على السلم مع كل من فرنسا وانجلترا، لأن الطرفين يخدمان

---

[1]- نائب الانصاري ،المصدر السابق ،ص266.

[2]-مصراته: مدينة مشهورة في طرابلس، تقع شرقي طرابلس، اشتهرت منذ القدم بالنشاط التجاري وتقع على خليج سرت، كانت معقل الثوار الذين حاربوا إيطاليا، وهي الآن مركز حكومة المنطقة الشرقية. أنظر، الطاهر أحمد الزاوي، المرجعالسابق، ص317.

[3]- نيكولا ابليتيش برونيش، المرجع السابق، ص94.

[4]- جان كلود زليتنر، المرجع السابق، ص ص،274.275

[5]- الملك جيمس: (1633م/1701م) حكم في الفترة (1658م/1685م) ابن شارل الأول شغل منصب أميرال لكنه تخلي عنه، قام أعداؤه بثورة ضده، هرب إلى فرنسا، نفي وتوفي في المنفي سنة1690م، للمزيد انظر، علي المولا، المرجع السابق، ج3، ص1292.

مصلحتها ولأن الظروف الداخلية في ليبيا لم تكن تسمح لليبيا لتقاتل على عدة جبهات داخلية وخارجية[1].

بقي الطرفان على وفاق وذلك في تسعينات القرن السابع عشر حتى نقض الصلح الذي كان موقعا بين فرنسا وليبيا، ودخل الطرفان في حرب ومواجهة كبيرة بينهما، وفي هذه الفترة تم قطع العلامة بين طرابلس وانجلترا لمدة ثلاثة أشهر وسرعان ما تجددت العلاقة بينهما. بمجرد وصول القنصل الانجليزي الجديد" توماس بيكر "الذي وقع على اتفاقية سلام جديدة سنة 1694م، وغادر طرابلس تاركا في مكانه القنصل "دانيال سنكر "، الذي استمر في عمله طوال السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر[2].

حافظت ليبيا على علاقاتها الحسنة مع انجلترا وفرنسا حتى مجيء القرمنلين.

3–العلاقة مع هولندا:

حاولت هولندا أن تتبع نفس السياسة التي انتهجتها مع الجزائر وتونس وقبلهما الباب العالي ففي سنة 1662 م قدم إلى طرابلس الأميرال الهولندي "رويتر "ليبرم معاهدة مماثلة للتي عقدها مع الجزائر وتونس، استقبل هذا الأخير استقبالا حسنا من طرف الداي الليبي، لكنه لم يتمكن من إبرام الاتفاقية، واستطاع أن يفتدي ثمانين أسيرا هولنديا وأخذ معه العديد من الهدايا. لكن لا يُذكر انه أقام قنصلية هولندية في طرابلس .رحل الأميرال "رويتر" دون إن يتلقى نتيجة إيجابية.[3]

3- العلاقات الدبلوماسية الأجنبية للإيالة التونسية خلال القرن 17م (فرنسا، إنجلترا، هولندا).

أ –أوضاع تونس خلال القرن 17 م

أصبحت البلاد التونسية بعدما دخلها الأتراك سنة 1574م بمثابة ولاية عثمانية يحكمها باشا يوليه عليها الخليفة من إسطنبول لمدة معينة، والملاحظ أن هذه المقاطعة الجديدة كانت تتميز إداريا عن جاريتها ولايتي الجزائر وطرابلس، وإنها كانت منذ ذلك الحين مؤهلة لأن تسلك سبيلها الخاص في التطور، أي أن تتميز ككيان تونسي مستقل. أما في ذلك الحين، فإن المقاطعة كانت تسمى رسميا

[1]– جان كلود زلتينر: المرجع السابق، ص284.

[2]– نفسه، ص285.

[3] –شارل فيرو، المرجع السابق، ص 262.

سنجقا.[1] وهو ما يؤكد طابعها العسكري، فقد انتصب بتونس وبصفة مستمرة عسكر من الإنكشاريين الأتراك يعد بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف رجل، وكان ذلك العسكر عمود النظام إذ كانت تقع على عاتقه مهمة أساسية: تتمثل في حماية البلد من كل عدوان خارجي[2].

لقد مر الوجود العثماني بالإيالة التونسية بعدة مراحل وتنظيمات، وارتبط تطوره بجملة من الأزمات السياسية والعسكرية، وما يميز القرن السابع عشر مروره بنظامين رئيسيين تطور أحدهما في كنف الآخر[2]. نظام الدايات ونظام البايات .

بدأت مرحلة الدايات مع نهاية القرن السادس عشر، إذ بعد أن أستكمل سنان باشا فتح تونس، وأنهى الحكم الحفصي فيها، وبعد مغادرته ترك هناك أربعة آلاف مقاتل من الإنكشارية بعد حدوث اضطرابات عسكرية[3]. حيث قام جنود الإنكشارية بثورة 1591م، على طائفة البولباكشية[4]

التي يمثلها كبار الضباط وأعضاء الديوان ترتب عنها مقتل معظم البولباكشية.

وسعى الوالي والأمراء الآخرون إلى تهدئة الوضع وإعادة النظام، وقد شكلت مجموعة الدايات الديوان الذي يختار من بين أعضائه رئيس للبلاد[5].

فانتخبوا الداي إبراهيم ليكون أول داي على تونس، وقد استمر ثلاث سنوات في وظيفته ثم ذهب إلى الحج[6].

بعد نجاح ثورة 1591م تتابعت سلسلة الدايات الأقوياء على حكم تونس، وكان من أبرز الدايات المعروفين الذين حكموا الإيالة العثمانية عثمان داي(1598م-1610م)، إبراهيم روسلي، يوسف

---

[1] ـ سنجقا: بمعنى الراية أو العلم، لكن في العهد العثماني يمثل السنجق أصغر وحدة في التقسيم الإداري. للمزيد أنظر مصطفى عبد الكريم الخطيب: **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط 1، بيروت، 1996م، ص 259.

[2]- محمد الهادي شريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، ط 3، دار سرار، تونس، 1993م، ص68.

[3]- فاضل بيات،**الدولة العثمانية في المجال العربي ،دراسة تاريخية في الاوضاع الادارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا (العهد العثماني أواسط القرن 19)**،ط2،مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت ،2007م ،ص581.

[4]- البولباكشية: مرتبة عسكرية في ع.ع معناها قائد البلوك، وهو عبارة عن وحدة عسكرية بمثابة الفيلق، للمزيد أنظر مصطفى عبد الكريم الخطيب، المرجع السابق، ص 86.

[5]- محمد ابن أبي القاسم الرعيني القيرواني المعروف بابن أبي دينار، **المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس**، ط 1، تونس، 1870 م، ص 200.

[6]- فاضل بيات، المرجع السابق، ص582.

داي (1610م-1637م) ومراد داي(1637م-1640م)، الذين تميزت عهودهم باستقرار البلاد وانتعاش المقاومة البحرية، و ازدهار الاقتصاد التونسي، بفضل قدوم المور كسيين الأندلسيين، الذين عنوا عناية فائقة بالزراعة في الريف التونسي والنشاط التجاري البحري في الموانئ، و العمليات الحرفية في المدن، هكذا نشطت الحياة الجديدة في تونس، و بقية البلاد المغاربية في الموانئ، نتيجة لكثرة الاحتكاك بالوافدين والنازحين من الأندلس، و ازدحام البحر المتوسط بالسفن و عمليات القرصنة[1].

لقد فرض هؤلاء الدايات أنفسهم على غير المنضبطين من العساكر أو المسلمين بالعقاب إعداما أو بإجراءات الردع العنيفة، وأعادوا إلى الصفوف العسكر ذلك الانضباط الذي كان مصدر قوتهم في السابق، كما أنهم سلكوا سياسة حازمة وعملوا على حماية الأشخاص وأعيان أهل المدن وحماية ممتلكاتهم. ولقد كان للدايات أكثر من فضل على الأعيان من أهل المدن فدخلوا في طاعتهم من مستشارين وكتاب وموالي[2].

بعد الدايات الأقوياء حكم تونس دايات ضعفاء سمحوا للبايات لممارسة سلطة قوية خاصة في عهد حمودة باي، الذي مارس تأثيرا مباشرا وغير مباشر على هؤلاء الدايات وبأشكال مختلفة منها، أسلوب الهدايا والدبلوماسية، التدخل في عملية الانتخاب، التهديد العسكري، كما قام بإبعاد كل من حاول الاعتراض والتمرد من قبل الدايات[3].

بعده يأتي الباي مراد[4]، مؤسس الأسرة المرادية، حكمت هذه الأسرة تونس خلال النصف الثاني من القرن 17م ففي 1659م تنازل حمودة باي عن منصبه لولده مراد باي و منذ ذلك غدا الحكم وراثي في أسرة (أسطا مراد) حكم (1659م-1675م)، و استطاع أن يقضي قضاءً مبرم اعلى نظام الدايات التونسي إلى غير رجعة، فقد اغتنم فرصة غضب الشعب على الداي فألقاه خارج تونس، فدخل بعد ذلك مراد باي في نزاع مسلح ضد الإنكشارية التي لم تعترف بالداي الجديد حتى عام

---

[1]- سيار الجميل **تكوين العرب الحديث**، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1997م، ص 210.

[2]- محمد الهادي شريف، المرجع السابق، ص 79.

[3]- مبروكة خرنق، المرجع السابق، ص23.

[4]- مراد باي: هو راس الدولة المرادية، تولى بايا سنة1613م أصيل جزيرة كورسيكا، كان يدعى في النصرانية باسم جاك سانتي فلما اعتنق الاسلام وهو صغير السن تمذهب بالمذهب الحنفي واتخذ له من الأسماء مرادا، وبالتالي اشتهر باسم مراد بوشواطة قياسا على أنه كان لكل مراد من معاصريه نعت يميزه عن غيره من المراديين. توفي سنة1631م. أنظر: محمد بن الخوجة ،المرجع السابق، ص 50وما بعدها.

1673م، فاتفق الباي مراد[1] مع أخيه والي القيروان على محاصرة العصاة من الانكشارية، فانتصر عليهم، ونفذ سياسته فقام قبيل عام1675م، بعملية توريث على العرش وإبقاء السلالة المرادية في حكم تونس.[2]

توفي مراد باي سنة 1675م، وترك أخا يدعى محمد الحفصي وثلاثة أنجال هم "محمد "، "على "، "رمضان ".[3]

وقد اتفقت أغلبية الآراء على تقديم الابن الأكبر "محمد باي " لمنصب أبيه، وكان حينذاك في محلة الصيف، فبعثوا له شعار الولاية وحف باستقبال كبير عند قدومه، مما أثار ضغينة عمه محمد الحفصي، الذي تألب عليه أخوه. ليدخل الأخوين في صراع، إلى أن انتخب الديوان عمه محمد، إلا أن محمد بك ابن مراد باشا اعترض عليه، وترك المدينة ليعود على رأس قوة عسكرية إلى تونس، وسيطر على الإمارة.

في هذا الوقت كان السلطان العثماني محمد الرابع يسعى إلى تقوية السلطة المركزية للدولة، وتقليص نفوذ الأمراء في الولايات، لهذا أعاد محمد الحفصي إلى تونس وأرسله هناك مع أسطول، وكانت الظروف في صالح محمد الحفصي.[4]

لكن الأمر عاد فاستتب لمحمد باي إذ هزم شقيقه بعد خروجه إلى بلدة الكاف التي كان يتحصن بها، ثم رجع الأمر إلى علي باي، واستمر الصراع بينهما قرابة العشر سنوات.

وقد شاركت في هذا الصراع أطراف مختلفة، إذ لم ينتهي إلا بعد تدخل جزائري لصالح محمد باي الجزائري سنة 1984م، وقتل أخوه في نفس السنة.[5]

لقد أفرزت هذه السنوات من الحرب الأهلية نتائج سلبية على الإيالة التونسية نذكر منها:

---

[1]– أسطا مراد: من معاصري مراد باي الأول ومن رجالات دولة يوسف داي بن مصطفى التركين كان أسطا مراد يومئذ هو صاحب الحول والطول في كل ما يرجع للغزو والقرصنة البحرية التي هي رأس مال الدولة في تلك الفترة، ترك بعده ابن اسمه علي توفي في 1640م. للمزيد أنظر: محمد بن الخوجة، المرجع السابق، ص56.

[2] – سيار الجميل، المرجع السابق، ص211.

[3]– فاضل بيات، المرجع السابق، ص 574.

[4] –بن أبي دينا ر، المصدر السابق، ص202.

[5] – أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ط 2، تونس، 1906م، ص 61.

- ضعف وتدهور النظام المرادي وقصور سيادته على التراب التونسي.

- تأثر الوضع الاقتصادي بالخسائر التي تسببت فيها الحروب ومتطلبات تجهيز الجيش.

- تبعية البايات المراديين لحكام الإيالة الجزائرية، والذي ترتب عنه الالتزام بدفع مبالغ مالية لهذه الأخيرة مقابل دعمها لهم، الأمر الذي انعكس سلبا على خزينة الدولة.[1]

رجع الهدوء بانتصار محمد باي سنة 1686م، وذلك لبضع سنوات إلا أن هذا الهدوء سيكدره الغزو الجزائري وإعادة تنصيب الحكم التركي بين نوفمبر من 1694م إلى جويلية من سنة 1695م، كما أن الحالة بدأت تضطرب من جديد، أثناء ثورة مراد الثالث على عمه رمضان، في فيفري ـ مارس 1699م، وأخيرا بسبب نزوات هذا الرجل الدموية عندما تولى مقاليد الحكم سنة (1699م-1702م)، ثم إن ضابط تركيا يدعى إبراهيم الشريف تعهد إثر عودته من رحلة إلى المشرق أن يأخذ على عاتقه مهمة الإطاحة بالأسرة المرادية، فتم له ذلك في جوان سنة 1702م. بعده تولى الحكم إبراهيم الشريف الذي يمثل عهده(1705/1702م) مرحلة انتقالية بين الأسرة المرادية والأسرة الحسينية، فبسبب رفض مراد الثالث أوامر السلطان العثماني مصطفى عن التوقف عن قتال الجزائريين،حينئذ أوعز السلطان إلى ابراهيم الشريف بالتخلص من مراد باشا سنة1702م [2].

و من خلال استعراضنا لوضع تونس خلال القرن 17م، نلاحظ أنه شهد نوع من

الاستقرار في البداية، وذلك نظرا لقوة الدايات الذين حكموا البلاد بيد من حديد وحاولوا تطويرها، وساهموا في ازدهارها، إلا أن الصراع على الحكم في عهد الأسرة المرادية بعد مراد الثاني أدخل البلاد التونسية في دوامة من الحرب الأهلية أخرت البلاد إلى حد كبير وساهمت في تزعزع أمنها واستقرارها.

العلاقات الدبلوماسية التونسية الفرنسية خلال القرن 17م:

شهدت العلاقات السياسية بين تونس وفرنسا خلال القرن 17م أدوارا مختلفة تأرجحت بين السلم تارة والحرب تارة أخرى، وقد أثرت عدة عوامل في إضفاء منحى السلم أو الحرب على هذه العلاقات، وحرصا على مصالحها التجارية بالإيالة التونسية والتي ضمنتها معاهدة الامتيازات بين

[1] - مبروكة خرنق، المرجع السابق، ص 25.

[2] - محمد الهادي الشريف، المرجع نفسه، ص81.

"سليمان القانوني" والملك الفرنسي "فرنسوا الأول".سنة 1535م، لجأت فرنسا مع مطلع القرن 17م إلى إبرام عدة معاهدات مع تونس لضمان هذه المصالح.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن إيالة تونس خلال هذه الفترة اضطرت إلى التعامل مع كيانين فرنسيين مستقلين، حيث اختصت مدينة مارس يليها بعلاقاتها الخاصة مع الإيالة، وقد نالت حصة الأسد في تعاملاتها مع هذه الأخيرة مقارنة بالمقاطعات الفرنسية الأخرى.

لقد حرص الملك هنري الثالث على تطبيق بنود معاهدة الامتيازات على الأراضي التونسية، إذ قام بتعيين قنصل فرنسي في تونس في 28ماي 1577م، حيث كانت مهمته الأولى هي مراقبة نشاط الرعايا والتجار بالمنطقة، والفصل في القضايا التي تخصهم، وقد شغل "لويس دولا موت دارياس" منصب أول قنصل فرنسي في تونس، واستطاع متابعة مهامه سنة 1579م بكل هدوء، ثم خلفه "توماس مارتان" ولم تلق مسألة تعيين القناصل أية مشاكل أو اعتراض من طرف التونسيين، كما تميز النشاط القنصلي منذ الوهلة الأولى بمظهرين أساسيين: سياسي واقتصادي.[2]

وقد جددت معاهدة الامتيازات بين الطرفين سنة 1581م، حيث احتوت الأخيرة على سبعة وعشرين بندا، ضمن الفرنسيون من خلالها امتيازات تجارية استثنائية، إذ أصبحت فرنسا المحتكر الأول للتجارة مع الإيالة.

وبعد تولي هنري الرابع كلف السفير الفرنسي صفاري دوبراف ، بتجديد معاهدة الامتيازات لكنه لم يتمكن من ذلك بسبب المؤامرات الإنجليزية لدى السلطان العثماني إلا أنه نجح سنة 1579م في تجديدها مع السلطان "محمد الثالث"، ولقد اقتنع "هنري الرابع" بأنه لا يجب الاعتماد على وساطة الباب العالي فحسب من أجل ضمان السلم في البحر المتوسط ؛ فلجأ إلى التفاوض المباشر مع الإيالة التونسية، وكلف "سفاري دوبراف" بالتفاوض بغية اعتراف الإيالة بالمعاهدة التي أبرمت سنة 1604م، حيث كانت بنود المعاهدة تنص على إطلاق صراح جميع الأسرى الفرنسيين، وتسوية بعض

[1] – مبروكة خرنق، المرجع السابق، ص 45.

[2] – المرجع نفسه، ص47.

القضايا العالقة حول ممتلكات الرعايا الفرنسيين التي استولى عليها قراصنة الإيالة، لكن هذه المعاهدة قوبلت بالرفض ضمن مراسلة إلى السفير الفرنسي، وتلخصت الأسباب في[1]:

. استخدام قراصنة مالطا وإيطاليا، واسبانيا للراية الفرنسية قصد عرقلة سفن التجارة التونسية وسكوت فرنسا عن ذلك.

. احتجاز سفينة عثمانية من قبل بارجة حربية فرنسية.

ولم تفصل الأمور في هذه الفترة ،حيث شهدت المفاوضات بين البلدين انقطاعا مؤقتا لتعود من جديد بعد استيلاء قراصنة بنزرت على سفينتين فرنسيتين، حيث كادت هذه الحادثة أن تتسبب في أزمة سياسية حادة بين البلدين؛ وفور ذلك فوجئ دوبراف برسالة من القنصل تأمره بحسم مهمته في تونس، حيث شدد مجددا على ضرورة احترام أوامر السلطان وتنفيذ بنود المعاهدة السابقة، كما تم له ذلك في أوت 1605م. وقد احتوت هذه المعاهدة بنودا هامة منها[2]:

. تعهد فرنسا بتحرير جميع الرعايا التونسيين المحتجزين في إقليم البروفونص، بينما تتعهد الإيالة التونسية بإطلاق سراح الرعايا الفرنسيين[3].

. يتعهد الطرفان باحترام امتيازات التحالف والمعاهدات المبرمة بين سلاطين الدولة العثمانية وملوك فرنسا.

تمكن قراصنة تونس سنة 1616م من سلب أكثر من مليوني فرنك فرنسي من التجار المارسليين، وكرد فعل على ذلك قامت السلطات المارسيلية بتسليح سبع سفن حربية بقيادة "دوفانشوجير"[4]، ضمت هذه الحملة حوالي ألف وخمس مائة جندين وقد أبدى "يوسف داي" استعدادا لقبول السلم خصوصا فيما يتعلق بإرجاع الغنائم وتحرير الأسرى وتلت هذه الحملة سفارة "بابا درويش"، كدليل قوي على الميول السلمية، والتي أقرت اتفاقية الصلح بين الطرفين، وتحرير

---

[1]- ألفونس روسو، **الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر**، تح عبد الكريم الوافي، ط 1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1992، ص111.

[2]- المرجع نفسه، ص114.

[3]- مبروكة خرنق، المرجع السابق، ص 55.

[4]- جاك دوفانشوجير: قائد إحدى وحدات الأسطول الملكي، من عائلة عريقة في المناصب العسكرية، أحد فرسان القديس يوحنا. للمزيد أنظر :ألفونس روسو، المرجع السابق، ص 118.

الاسرى التونسيين في مارسيليا، حيث أقرت المعاهدة في 17أوت 1617م بإمضاء المبعوث التونسي "بابا درويش" باسم الملك، واتفقا على تحرير واحد وثلاثون أسيرا مسلما، وقد كان للإيالة الجزائرية الأثر الكبير على علاقة سلطات تونس بفرنسا إذ كانت تبدي استعدادا أكثر للسلم حينما تكون الجزائر في حالة السلم مع فرنسا، بينما تبدي العداء في الحالة العسكرية[1].

وشهدت المراسلات القنصلية اتجاه البلاط الفرنسي في هذه الفترة، كثرة الشكايات من أعمال السلب والأسر، التي يقوم بها قراصنة تونس، وت قاعص الدايات عن ردعهم.ونتيجة لهذا قام لويس الثالث عشر بحضر التجارة مع الإيالات المغاربية العثمانية، كما جهز وحدة بحرية ضد القراصنة[2].

ولعلنا نتساءل عن سبب عودة النشاط القرصني من الجانب التونسي في كل مرة، رغم موافقة الطرفين على شروط السلم التي تمنع هذا النشاط، إذ يمكننا القول أن فرنسا لم تنتهج السياسة صريحة ضد الإيالات المغاربية عموما والإيالة التونسية بالخصوص، حيث كانت تلجأ إلى التحايل، إذ مارس الفرنسيون القرصنة على غرار التونسيين ولكن تحت راية أجنبية منها الراية المالطية التي كانت تبادر بالاعتداء دوما، ولم يكن البلاط الفرنسي يتخذ أي إجراءات ردعية اتجاههم، وقد كان هذا الوضع يثير حفيظة قراصنة الإيالات العثمانية، الذين كانوا يرون ممارستهم لنشاط القرصنة رد فعل منطق ي على تلك الأعمال العدوانية.

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نستخلص أن الطابع الذي ميز العلاقات السياسية بين الإيالة التونسية وفرنسا خلال الفترة الممتدة من 1605م إلى 1660م هو التناقض والغموض، إذ لم تنتهج فرنسا سياسة صريحة وواضحة اتجاه الإيالة، ولا يمكن هذه السياسة دون ربطها بالأوضاع التي كانت تعيشها كلا الدولتين، فقد تعاملت فرنسا مع تونس ككيان مرتبط ومستقل عن الدولة العثمانية في آن واحد، فكثيرا ما لجأت إلى وساطة الباب العالي لتسوية الخلافات العالقة بينها وبين الإيالة التونسية، ونتيجة لمعارضة هذه الأخيرة تضطر إلى التفاوض المباشر مع ممثليها، فتارة نجدها تتبع سياسة الليونة، كالبعثات الدبلوماسية المتعددة، وتارة نجدها تعتمد أسلوب القوة كالحملات المنظمة، إلا أن معظم أحداث هذه العلاقات كانت تدور حول ضرورة الالتزام ببنود المعاهدات المبرمة بين الطرفين والتي تدور حول قضايا التجارة، الأسرى واسترجاع الغنائم.

---

[1]- مبروكة خرنق، المرجع السابق، ص 57.

[2]- المرجع نفسه، ص 59.

أن العلاقات السياسية بين تونس وفرنسا مرت بأطوار مختلفة، فقد تميزت خلال النصف الأول من القرن 17م بالتذبذب، إذ لم تكن ذات منحى واضح بينما غلب عليها طابع الصراع والتوتر خلال الربع الأول من النصف الثاني من القرن، ويفسر ذلك بظهور فرنسا كقوة بحرية على يد كألبير الذي لجأ في العديد من الأحيان إلى استعمال القوة. في حين مالت إلى السلم والتقارب في الربع الأخير من القرن، وهذا ما فرضته الأوضاع السائدة في أوروبا أنداك، حيث حرص لويس الرابع عشر الذي كان في خضم حروبه مع الانجليز والهولنديين إلى تأمين جانب المغاربة، ورعاية المصالح التجارية في الإيالة التونسية.

فقد كانت فرنسا توجه ضرباتها إلى الإيالة التونسية كلما أحست بالخطر على مصالحها الاقتصادية، حيث ارتبطت السياسة الدبلوماسية أو الحملات الحربية بأوضاعها داخل أوروبا حيث كان لويس الرابع عشر يعادي المغاربة كلما فرغ من حروبه داخل أوروبا، ويضطر إلى مهادنتهم عندما تشتد الضغوط عليه.

وكنتيجة أخيرة فقد سعت فرنسا طيلة القرن السابع عشر ميلادي، سواء عن طريق الأسلوب الدبلوماسي أو العسكري إلى كسب أكبر قدر من الامتيازات التجارية على الأراضي التونسية

المبحث الثالث

تقييم التمثيل الدبلوماسي العثماني

في القرن 17م

1-خصائص و مميزات الدبلوماسية العثمانية.

2-مآخذ ومميزات التمثيل الدبلوماسي العثماني.

1- خصائص ومميزات التمثيل الدبلوماسي العثماني

أ-خصـــــــــائص ومميزات دبلوماسية الباب العالي:

يعتبر القرن السادس عشر ميلادي هو العصر الذهبي للدولة العثمانية، فقد بسطت نفوذها على مساحات شاسعة من الأراضي، ومارس السلطان صلاحياته الواسعة وأصبح هو الحاكم الذي لا يرد له أمر، لذلك لم تلجأ الدولة إلى التمثيل الدبلوماسي المتبادل، لأنه كان من السهل عليها إعلان الحرب والانتصار فيها، لكن مع بداية ضعف الدولة العثمانية في أواخر القرن السابع عشر ميلادي، تغيرت الظروف مما أدي بالدولة العثمانية إلى العمل بنظام التمثيل الدبلوماسي، ووافقت على إنشاء تمثيل دبلوماسي وقنصلي بينها وبين الدول الأجنبية، وكانت اسطنبول مقر كل القنصليات [1] ومن أهم خصائص التمثيل الدبلوماسي العثماني ما يلي:

-انفتاح الدولة على الحضارة الغربية في القرن الثامن عشر، بعد وصول رجال إلى مركز الصدارة العظمى، أقاموا علاقات منتظمة مع السفراء الأوروبيين المقيمين في الأستانة، وأرسلوا السفراء العثمانيين إلى العواصم الأوروبية، لأول مرة ؛وخاصة فبينا، وباريس وكانت مهمة هؤلاء لا تقتصر على توقيع الاتفاقيات التجارية والدبلوماسية فقط، بل طلب منهم تزويد الدولة بمعلومات إستخباراتية عن الدبلوماسية الأوربية وقوتها العسكرية [2]

-اهتمام الدولة العثمانية بالتمثيل الدبلوماسي من طرف واحد أي أنها لم تمنع أن تعين الدول الأجنبية مثل فرنسا، بريطانيا، النمسا، قناصل لها في اسطنبول، فقد كان لبعضها قنصل عام أو نائب قنصل وكان هؤلاء يتبعون في العادة وزارة الخارجية بل كانوا يتبعون رؤساء بعثات دولهم في اسطنبول، كان في البداية عملهم مقتصرا علي المصالح التجارية ورعاية مصالح مواطنينهم، ثم تطورت هذه الاختصاصات مع مرور الزمن و أصبحت تمارس كنوعا من النشاط السياسي[3].

-الاهتمام بالألقاب التي يرد فيها اسم سفير الدولة الأجنبية، إذ يذكر مع اسمه لقب "أفضل أسياد الديانة المسيحية "، كما نلاحظ إن الدولة العثمانية اهتمت بالمعاهدات ؛ فكل معاهدة عقدتها كانت

---

[1] -عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق، ج1، ص293.

[2] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص159.

[3] -عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ج2، ص41.

مرفقة بقسم السلطان كالآتي: "إني أعد بمراعاة هذه الشروط طالما بقي الفريق الثاني مخلصا لتعهداته، أي نعم إني أقسم على ذلك باسمه تعالى العظيم، خالق السماء والأرض، وبمعجزات نبينا محمد العديدة، شمس العالمين والسبب الخفي لخلق الدنيا، وبقدسية القرآن، وبروح أبي وأجدادي. .." أما إذا كان الرسالة موجهة إلى أحد الملوك المسلمين فيضيف بالاحترام الذي للمئة و وأربعة وعشرون ألف نبي، وبالسيف الذي أتقلده، ، وبالجواد الذي أمتطيه، وبقدسية السور التي تبدأ ب" طسم "والتي تبدأ ب-"حم" [1] ".[2]

-كتابة الرسائل الموجهة إلى الملك الأجنبي بأحرف كبيرة من مادة الورق توضع داخل كيس من الجوخ المذهب، وتكون مرفقة برسالة من الصدر الأعظم ونفس الشيء إذا أرسل أحد الملوك رسالة إلى السلطان تكون مرفقة بأخرى موجهة للصدر الأعظم باعتباره نائبا له.[3] هذا في حالة السلم.

-سقوط صفة السفير الرسمية عند وقوع حرب بين البلدين، فعند نشوب الحرب بين دولته والدولة العثمانية تتغير المعاملة، إذ يقبض عليه ويسجن وفي بعض الأحيان يعامل بطريقة سيئة، وهذا ما حدث مع كثير من السفراء البنادقة والسفراء الفرنسيين، مثل ما مر معنا سابقا مع السفير الفرنسي "دولاهاي"أثناء الأزمة الفرنسية العثمانية، حيث تم إيقافه وسجنه ثم طرد من الأستانة، لكن فيما بعد أخذت الدبلوماسية العثمانية تتطور شيئا فشيئا وأخذ الباب العالي يتصرف بشكل أحسن مع وزراء وسفراء الدول الأجنبية [4].

-مجيء السلطان سليم الثالث [5]، إلى سدة الحكم أحدث تحول في الدبلوماسية العثمانية فبعد سنة 1793 م قام بإرسال سفراء دائمين إلى العواصم الأوربية، وسعى لتوسيع الإطارات الوظيفية في

---

[1] -سور في القرآن الكريم طسم (الشعراء، النمل، القصص)السور التي تبدأ بحم (غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف.)

[2] - مراد جه دوسون، **نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية** ، تر :فيصل الشيخ الأرضي، الجامعة الأمريكية بيروت، 1942.ص229.

[3] -المرجع نفسه، ص229.

[4] -مراد جه دوسون، المرجع السابق، ص 230.

[5] -سليم الثالث: ابن السلطان مصطفى الثالث، ولد سنة (1175هـ/1762م)، تولى السلطة في جو سياسي مكفهر، بذل جهده لتقوية الجيش، شهد في عهده الحملة الفرنسية على مصر، عزل من الحكم سنة 1807م وتوفي سنة 1223هـ، للمزيد انظر :محمد فريد بك، المصدر السابق، ص 277.

الدولة؛ رغم أن هذه الجهود جاءت متأخرة إلا أنها كانت ذات فوائد مفيدة ونافعة، رغم جهل المبعوثين العثمانيين بعادات وتقاليد ولغة المجتمع الأوربي.[1]

-جمع المعلومات التاريخية عن البلاد المسيحية، كان الهدف الأساسي من السفارات فقد كان لزاما على السفير العثماني العائد من الخارج أن يقدم تقرير؛ الذي كان على شكل مؤلفات في معظم الأحيان، وكانت وثائق في غاية الرسمية والسرية، ثم فيما بعد تم ترجمتها وتقديمها على شكل مؤلفات يستطيع العامة الإطلاع عليها للاستفادة منها في إطار البحوث العلمية.[2]

-تقديم السفراء هدايا للصدر الأعظم في كل مرة يقابلونه فيها، وفي المناسبات والأعياد كعيدي الفطر والأضحى، كلفت هذه العادة في التعامل السفراء الكثير من الأموال، وهي في نفس الوقت تعني الخضوع للدولة وأوامرها ؛ وقد ألغيت هذه العادة بعد معاهدة قينا رجة 1774م.[3]

-المعاملة الدبلوماسية الحسنة مع السفراء الأجانب، إذ أنها كانت تقوم بكل نفقات السفراء المميزين منذ دخولهم الأراضي العثمانية حتى خروجهم منها، وهذا يدل على الاحترام الذي كانت تبديه للمثلي الدول الأجنبية في بلادها ؛فقد كانت ترسل موظف يحمل رتبة "مهمندار "[4] ليستقبلهم عند الحدود ويؤمن لهم كل ما يحتاجونه طيلة مدة إقامتهم في الأستانة.

-وقد اهتمت الدولة بنفقاتهم، واختلفت هذه النفقات حسب الظروف وحسب الملوك الذين يرسلون سفرائهم؛ حيث أمنت المال والأكل والشرب والإقامة إلى غاية مغادرتهم الأستانة، اختفت هذه الميزة بعد أن أخذت الدولة بمبدأ التمثيل الدبلوماسي المتبادل.

-ومن عادات الدولة العثمانية الحميدة، الاهتمام بالمراسيم المتعلقة بعقد صلح أو معاهدة أو ما شابه ذلك؛ حيث كانت الدولة تخصص مبلغ من النقود للمفوضين الأجانب ولوزراء الدول المتوسطة في الصلح وللأشخاص التابعين لهم، وهذا الأمر لم يحدث في دولة أخرى.

---

[1] -مراد جه دوسون، المصدر السابق، ص234.

[2] -ثريا فاروقي، **الدولة العثمانية والعالم المحيط بها**، تر :حاتم الطحاوي، ط1، دار المدار الإسلامي، 2008، ص306.

[3] -مراد جه دوسون، االمصدر السابق، 226.

[4] -مهمندار: كلمة فارسية تعني وظيفة هذا الرجل، مهمته استقبال السفراء والقيام بشؤونهم.

-سعى كل الدول لكسب رضي السلطان والتقرب إليه بالهدايا؛ كان هذا في مرحلة القوة والسيطرة، لكن اختلف الأمر في القرون الأخيرة للدولة، فبعد ضعفها وانحطاطها، انعكس الأمر وازداد التدخل الأوربي في الدولة، واختفت هذه العادة. [1]

-مظاهر الأبهة والعظمة التي تميز الجلسات المنعقدة للوزراء المفوضين الأجانب، وهذه المراسيم كانت تقام لاستقبال السفير عند قدومه لأول مرة بعد تسلم أوراق اعتماده من الصدر الأعظم؛ وكثيرا ما أبهرت هذه الاحتفالات السفراء الأجانب مما دفعهم للكتابة عنها والإشادة بها، و كان يمنح لهم في بادئ الأمر الخلع السلطانية "القفطان" [2]، حتى أن سفيرا نمساويا منح له فرو من جلد السّمور وكان ذلك سنة 1644م، وهي ميزة انفرد بها العثمانيين ،حيث كانت تمنح هذه الألبسة للباشاوات والشخصيات الأولى من هيئة العلماء.

-اختلفت المعاملة الدبلوماسية العثمانية للسفراء المسلمين كالصفويين والمغاربة، حيث عاملتهم معاملة أحسن من غيرهم المسيحيين، وذلك لرابطة الدين التي كانت تجمعهم رغم خلافاتهم السياسية. [3]

2-1خصائـــــص ومميزات الدبلوماسية الجزائرية:

كانت ظاهرة القرصنة ظاهرة من ظواهر الصراع بين المسلمين والمسيحيين في البحر، ومن ظواهر الاستيلاء على الأموال والمؤن والبضائع والأسرى، وقد كانت ظاهرة مشروعة وهي ما يسمى بالجهاد، خاصة بعد طرد المسلمين من الأندلس ولجوئهم إلى سواحل شمال إفريقيا، واستمرار الهجمات الصليبية على سواحل شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب)، فقد نشطت القرصنة بشكل كبير في القرنين السادس والسابع عشر ميلاديين، وبرزت الجزائر في هاته الفترة كقوة بحرية لا تقهر [4]، وأصبح سيدة البحار بدون منازع، هذا ما أضر كثيرا بالدول الأوربية مما اضطرها إلى مهادنتها تارة وإعلان الحرب عليها ؛من هنا برزت خصوصية الدبلوماسية الجزائرية ؛حيث ارتبطت ارتباطا وثيقا بالبحرية، فقد كانت هذه المؤسسة هي التي تحدد المعاهدات وشروطها عندما كانت في

---

[1] -مراد جه د وسون، المصدر السابق، ص ص 229 230.

[2] **-**القفطان: هو لباس تقليدي اتخذه العثمانيين كرمز على الأبهة والعظمة كان يرتديه كبار رجال الدولة.

[3] -مراد جه دوسون، المصدر السابق، 234.

[4] -عبد الكريم الغلاب، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي ،عصر الامبراطورية العثمانية**، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1426هـ/2005م، ص364.

فترة القوة في القرنين 17/16م ؛لكن تغيرت الأمور بعد ضعف البحرية الجزائرية وتغيرت مهامها فأصبحت مجرد أداة دبلوماسية تسهر على ضمان احترام الدول الأجنبية.[1]

بما أن الجزائر كانت المتفوقة أملت شروطها علي غيرها من الدول حيث أصبحت الدبلوماسية ترتكز على مبدأين أساسين:

أولا: إعلان الحرب على كل دولة ليست لها علاقة سلام وصداقة مع الجزائر.

ثانيا: عدم المصادقة على أي معاهدة لا تعترف بقوة ونفوذ الجزائر[2].

-غلبة الطابع التجاري على العلاقات الجزائرية الأوربية وخاصة الهولندية، الأمر الذي حدّ من تطور النزاع البحري بين البلدين طيلة هذا القرن، ذلك أن العلاقة كانت إما تجارية أو علاقة سياسية من أجل إطلاق سراح الأسرى أو حرية الملاحة والحصول على الامتيازات التجارية، ولذلك لم تعمل الجزائر بمبدأ التمثيل الدبلوماسي الدائم أو المتبادل[3].

-الاستقلالية أي أنها لم تخضع لأوامر السلطان العثماني خاصة في عهد الدايات حيث نلاحظ كثيرا ما تعارضت مصالحها مع مصالح الدولة العثمانية، التي حافظت على علاقتها طيبة مع الدول الغربية خاصة فرنسا وانجلترا وذاقت ذرعا باعتداءات الجزائريين بصفة خاصة والمغاربة بصفة عامة ؛مما جعلها تقرر عدم التدخل في أي حرب تقوم بين الجزائر والدول الأوربية وهذا دليل على أن الدولة العثمانية لم تكن قادرة على بسط نفوذها على ولاية كبيرة كالجزائر استطاعت أن تفرض هيمنتها على أكبر الدول. [4] ومن هنا وقعت سلطة الديوان بين ضرورتين ملحتين:

1-إما مواصلة الحرب مع الدول الأوربية رغم ما في ذلك من أخطار.

---

[1] -ويليام سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تر: عبد القادر زبادية، د ط، دار القصبة، 2007، ص 165.

[2] - عائشة غطاس، "نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني"، ع 5، **مجلة الدراسات التاريخية**، جامعة الجزائر، 1408هـ/1988م، ص117.

[3] -ناصر الدين سعيدوني، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ويليه ولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب)**، ط2، دار البصائر ،الجزائر، 2013م، ص ص، 59/58.

[4] -مبارك بن محمد الميلي، المرجع السابق، ص173.

2-مسالمة هذه الدول رغم ما ينجر عن ذلك من نقص في المداخيل وعجز في الميزانية يؤدي إلى تمرد الجيش الانكشاري وانتشار القلاقل في الداخل.

بين هاتين الضرورتين اختصت الدبلوماسية الجزائرية بالوسطية فكانت تسالم دولة عندما تكون في حرب مع دولة أخرى والعكس؛ فمثلا عندما أبرمت السلم مع هولندا عام 1663م أعلنت الحرب على فرنسا وأعلنت الحرب مع هولندا وانجلترا عندما وقعت السلم مع فرنسا [1].

-اشتراطها للعتاد الحربي كجزية أو ضريبة حرب في معاهداتها مع الدول الغربية، كنت تطلب المعدات الحربية بدل المال خاصة من أمريكا وإنجلترا وهذا لحاجتها إليه بعد أن استنفذت الحملات الأوربية عليها كل المعدات، ونقص صناعة التسليح لمجابهة التي تحاربها خاصة بعد التطور الذي وصلت إليه الدول الغربية. [2]

-الوضوح في الرؤية بخصوص التمييز بين الشؤون العامة ومصلحة الدولة وبين شؤون الخواص وخاصة التجار، حيث نلحظ عدم الارتياح، الذي كانت تشعر به عندما كانت الدول الأوربية تختار قناصلها من بين التجار؛ وكانت ترى في هذا في هذا الاختيار عناصر للتوتر وعدم الاستقرار للعلاقات السلمية بين الدول بسبب تداخل المصالح الشخصية لهؤلاء التجار مع مصلحة الدولة، فلم تستطع هضم سلوك الدول أو فهم موقفهم حول هذه المسألة [3]

-الوفاء بالعهد والتقيد والالتزام كان مبدأ أساسي في الدبلوماسية الجزائرية فالبرغم ما تردده ألأدبيات الأوربية حول عدم احترام الجزائريين للعهود والمواثيق التي أبرموها، ففي الواقع كان المسؤولون الجزائريون يتحرون الحقائق حول التخلي عن العهود والالتزامات التي ارتبطت بها.ويحاولون تصحيح الأمور في كل مرة .

---

[1] -ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص65.

[2] -مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج1، ط2، دار الأمة الجزائر، 2007، ص 76.

[3] -جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، ص296.

-أسلوب التهديد وعدم الانصياع للقوة هو من الخصائص الهامة في الدبلوماسية الجزائرية، وقد تمسكت به إلى آخر المطاف وتحملت من اجل ذلك كل النتائج مهما بلغت حجم الخسائر فهي ظلت ثابتة في مواقفها. [1]

-تميزت الدبلوماسية الجزائرية في هذه الفترة بالقوة، فقد اعترفت الدول الأوربية بتفوقها وتعهدت والتزمت بدفع الإتاوات والهدايا [2]، وتلك القوة تعود إلى قوة البحرية التي أكسبت الجزائر تلك الشخصية القوية البارزة ؛والهيبة وذلك الوجود الدولي المتميز ؛حيث أجبرت الدول الأخرى على الاعتراف بأنها كانت منظمة أحسن تنظيم مستعملة نفوذها بدافع الوعي بمسؤوليتها الدولية في نشر الأمن والسلم في البحر الذي كانت سيدة عليه [3].

-عدم الاخذ بنظام التمثيل الدبلوماسي الدائم في الدول الغربية شأنها في ذلك شأن الدول العربية، وذلك لعدة اعتبارات منها:

*أن المسلم عموما لم تكن تراوده فكرة الإقامة في الدول الأوربية حيث اعترضته عدة موانع دينية ثقافية اجتماعية.

*جهل الجزائري بالبروتوكولات الدبلوماسية المعمول بها في ذلك الوقت فكثيرا ما فضلوا الحل العسكري. [4]

-الاستقلالية عن الدولة العثمانية فبداية من أواخر القرن السابع عشر ميلادي، تمتع الدايات بصلاحيات واسعة في عقد الاتفاقيات وإعلان الحرب بالشكل الذي يرونه مناسبا وظلت تربطهم بالدولة العثمانية علاقة معنوية من ناحية الدين لا غير، وعلاقة تعاون ؛كما إن الضغط البحري فرض على الدايات التحول تدريجيا للاهتمام بالشؤون الخارجية خاصة بعد ضعف البحرية الجزائرية[5].

-العمل على منع أي تجمع للمناهضين الأوربيين الأقوياء لمجابهة الجزائر، وقد اتبعت هذه الاستيراتيجية بمختلف الأشكال من خلال المطالبات المنتظمة بالجزية، والمعاملة المتميزة المتعلقة

---

[1] -جمال قنان، المرجع السابق، ص300.

[2] - عائشة غطاس، المرجع السابق، ص117.

[3] -مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص117.

[4] -عائشة غطاس، المرجع السابق، ص118.

[5] -ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص62.

بإطلاق سراح الأسرى حسب الجنسية التابعين لها ؛واختيار الأشخاص المناسبين لعقد الاتفاقيات والمعاهدات الرسمية [1].

-رفض الاعتراف بحق أي دولة في إقامة علاقة معها سواءا كانت فرنسا أو غيرها ؛فقد كانت سيدة نفسها؛تصالح متى انعقد الصلح وتحارب متى انتهت آجال الصلح، وكمثال على ذلك ؛ما كان يحدث مع فرنسا بالنسبة للمركز التجاري كانت تغلقه في حالة الحرب وتحطمه، أما في حالة السلم فقد كانت تفتحه [2].

-تميزت هذه الفترة بتوتر العلاقات الخارجية مع الجيران المغاربة تونس والمغرب وليبيا حيث في مرات عدة تحالفوا ضدها [3]

ج-خصائص ومميزات الدبلوماسية الليبية:

-ارتكاز الحياة العامة في طرابلس الغرب على نشاط القرصنة، حيث اعتمدت عليها واعتبرتها مصدر رزق، وذلك من خلال الغنائم التي يتحصل عليها القراصنة الليبيين، والملاحظ هنا أن القرصنة هي التي تحكمت بالدبلوماسية الليبية، إذ تحكم بها الداي بالدرجة الأولى ثم القراصنة الذين كانت بيدهم زمام الأمور.

-أغلب المعاهدات والاتفاقيات التي وقعت مع الدول الأوربية كانت تحت وقع التهديد، إذ ظهرت الأساطيل الأوربية أكثر من مرة أمام طرابلس، لتفرض شروطها على الحاكم الليبي، وبذلك أصبحت التحرشات الأجنبية تستهدف مدينة طرابلس وميناءها في كل مرة أرادت فيها فرض شروطها مثلما هو الحال مع انجلترا وفرنسا في سنوات 1675م، 1676م، 1683م[4].

[1] -ويليام سبنسر، المرجع السابق نص167.

[2] -أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص422.

[3] -ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 59.

[4] -خليفة محمد التليسي، المرجع السابق، ص ص103/104.

-ارتباط العلاقات الخارجية الليبية ارتباطا وثيقا بنشاط البحرية وبالتجارة بدرجة كبيرة ؛ خاصة في عهد الداي " محمد الصاقزلي" الذي فتح الأسواق الليبية أمام البضائع الأجنبية وأقام مع الدول الأوربية علاقات تجارية نشطة.[1]

-ارتباط النشاط الدبلوماسي الأوربي في ليبيا بنشاط الإرساليات، حيث حاولت الدول الأوربية من خلال المعاهدات تحرير الأسرى الذين أسرهم القراصنة، كما حاولت وضع حد لأعمال القرصنة التي بلغت ذروتها خلال القرن السابع عشر ميلادي، وكثيرا ما أقلقت الأوربيين ووقفت في طريقهم [2]، تم عقد هذه المعاهدات التي كانت تحدد على أساس تلك القيمة التي تحدد في الحياة العملية وتدفع في صورة جزية، ويضاف إليها الهدايا لضمان سلامة وأمن السفن التجارية للجهة المتعاقد معها [3]، وهي نفس السياسة التي استخدمتها الدول المغاربية.

-استغلال التنافس الشديد الذي كان بين فرنسا وانجلترا، ذلك انه كان كل قنصل يحاول تحريض الداي الليبي على الدولة الأخرى لنقض الصلح معها و قطع علاقاته بها ؛وكمثال ذلك تحريض القنصل الانجليزي للداي الليبي كي يخرق الاتفاق الموقع مع فرنسا مقابل مساعدة والوقوف إلى جانبه وإمداده بكل ما يحتاج، هذا ما استغله الداي الذي هادن طرف ضد طرف كي تستمر عملية القرصنة قائمة [4].

-عرفت الايالة نوعا من التبادل الدبلوماسي مع فرنسا وليبيا في أواخر القرن السابع عشر خاصة في عهد الداي "محمد باشا الإمام"، هذا الأخير الذي استطاع أن يقيم علاقات حسنة مع فرنسا وانجلترا تعتمد على احترام المواثيق، [5] كذلك تم تبادل للرسائل بين وزراء الخارجية الفرنسية والداي "إبراهيم التارزي" الذي أوفد بعثة إلى البلاط الفرنسي، وبينه وبين الملك الانجليزي [6].

-تأثر السياسة الخارجية في ليبيا بالظروف الداخلية ؛فعندما كانت ليبيا تمر بحالة من الفوضى وعدم الاستقرار كان ذلك يلقي بضلاله على العلاقات الخارجية فغالبا ما كان الداي يعقد اتفاقية، ولكن ما

---

[1] -محمود على فارس، المرجع السابق، ص 194.

[2] -اتوري روسي، المرجع السابق، ص300.

[3] -نيكولاي ابليتش بروشين، المرجع السابق، ص93.

[4] -جان كلود زليتنر، المرجع السابق، ص 285.

[5] -خليفة التليسي، المرجع السابق، ص106.

[6] -شارل فيرو، المرجع السابق، ص217.

إن يلبث أن ينفذ بنودها يخلع من الحكم ويأتي مكانه من يقوم بخرق المعاهدة، وفي أحيان أخرى كان الدايات يعقدون الصلح من أجل التفرغ لحل المشاكل الداخلية.

-الاستقلال عن السلطة العثمانية وعدم الامتثال لأوامرها، فكثيرا ما اشتكى السفراء الأوربيون لدى الباب العالي من أعمال القرصنة الليبية، مما أدى إلى تذمر الصدر الأعظم من مخالفة القراصنة للأوامر، وفي المقابل نلاحظ التدخل المستمر للدولة العثمانية لحل مشاكل طرابلس الغرب الخارجية مثل ما هو الحال عندما أوفدت مبعوثها لحل أزمة جزيرة صاقز.[1]

-التبديل المتواتر للدايات في أيالة طرابلس الغرب، أدى إلى إن الداي الجديد لم يكن يعتبر نفسه مرتبطا بالاتفاقيات والالتزامات السابقة، كما أن القراصنة كانوا يستغلون الفرصة للقرصنة باعتبار أنفسهم أحرارا قبل تصديق اتفاقيات من قبل الداي الجديد ولهذا كان من بين مهام القناصل الأوربيين التمديد الدائم لمفعول الاتفاقيات بين دولهم، وطرابلس الغرب وعند وجود الممثل الدائم للباب العالي كان على القناصل أن لا يصادقوا المعاهدات من طرف الداي فقط ؛بل من طرف المفوض أو الممثل أيضا.[2]

-الخرق المستمر للاتفاقيات وعدم الالتزام بها لهذا نرى سلسلة من التهديدات الأوربية لطرابلس الغرب نتيجة خرق الليبيين للمعاهدات، وكذلك لان فرنسا لم تتبع سياسة واضحة في تعاملها مع الايالات المغاربية خاصة في فترة حكم الملك لويس الرابع عشر.

د- خصائص ومميزات الدبلوماسية التونسية:

-اختصت تونس في علاقاتها أنها تعاملت مع كيانين فرنسيين مستقلين، مرسيليا التي كانت شبه مقاطعة مستقلة بعلاقاتها الخاصة مع الايالة وكان لها قناصلها وممثليها ؛وقد نالت حصة الأسد في تعاملاتها مع الايالة مقارنة بالمقاطعات الفرنسية الأولى وكان لها السبق في تكوين علاقات مع تونس[3].

-تراوح العلاقة بينها وبين بقية الدول، مثلها مثل الايالات الأخرى، بين السلم والحرب والمهادنة.

---

[1] -جان كلود زليتنر، المرجع السابق، ص 255.

[2] - نيكولاي ابليتش بروشين، المرجع السابق، ص98.

[3] -خرنق مبروكة، المرجع السابق، ص58.

-تميز النشاط القنصلي في تونس منذ الوهلة الأولى، بمظهرين أساسين ؛سياسي واقتصادي، فقد اتسمت العلاقات التونسية الأوربية بطابعها الاقتصادي التجاري، حيث سعت الدول الأوربية، عن الطريق الدبلوماسي للحفاظ عن مصالحها التجارية ؛فقد كانت أحيانا كثيرة تتغاضى عن نشاط القرصنة للحفاظ على المصالح الاقتصادية.

- تأثر العلاقات التونسية الفرنسية، حيث كانت تبدي السلم مع فرنسا حينما تكون الجزائر في حالة سلم معها بينما تبدي العداء إذا ما نشبت حروب بين الجزائر وفرنسا[1].

- تكرار الشكايات من أعمال السلب والأسر التي يقوم بها قراصنة مالطة لقربهم من تونس، وذلك بعلم السلطات الفرنسية دون أن تتحرك لردع القراصنة، والعكس صحيح فقد قام قراصنة تونس بأعمال قرصانيه وتقاعس الدايات عن ردعهم بحجة أنهم لا سلطة عليهم في البحر؛ لعلنا نتساءل عن سبب عودة النشاط القرصني في كل مرة وذلك لأن فرنسا كانت تتعامل بالحيلة مع تونس إذ مارس الفرنسيون القرصنة تحت رايات أجنبية. [2]

-الاستقلالية عن الدولة العثمانية، إذ أصبحت تتخذ قراراتها بعيد عنها وليس أدل على ذلك من كون البايات الحسينيين كانوا يحررون اتفاقياتهم باللغة العربية وليس باللغة العثمانية، ويعقدونها مباشرة مع القوى الأوربية. [3]

-تميزت العلاقات الخارجية بين تونس والجزائر من جهة وبين الدول الأجنبية منذ عام 1610م إلى غاية نهاية القرن السابع عشر ميلادي، بانحصارها في القرصنة وفي مساعي الدول النصرانية لمنع القرصنة، وتحرير الأسرى. [4]

-كانت علاقات تونس بالدول الأجنبية أكثر ملاءمة من الجزائر فقد عقدت عدة اتفاقيات مع فرنسا هولندا وانجلترا.

---

[1]- جون ب وولف، المرجع السابق، ص255.

[2]- خرنق مبروكة، المرجع السابق، ص59.

[3]- رقية شارف، تشكل الكيانات السياسية للمغرب العربي في إطار الدولة العثمانية في الفترة الحديثة، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد13، جامعة الجزائر، 1432هـ /2011م.ص139

[4] -عزيز سامح التر، المرجع السابق، ج2، ص ص 304 297.

-التأثر بالظروف التي كانت تعيشها فرنسا خاصة وأوربا عامة نفسها، إذ فرضت هذه الأخيرة نفسها على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، حيث كانت فرنسا تهادن الايالات المغاربية إذا ما اشتدت عليها الضربات داخل أوربا؛ والعكس إذا فرغت من حروبها الأوربية تفرغت للمغاربة، وشنت حملاتها عليهم لفرض شروطها، واستخدام امتيازاتها.

-نشطت الدبلوماسية التونسية نشاطا منقطع النظير في القرن السابع عشر فقد أرسلت العديد من السفارات إلى فرنسا، وباقي الدول الأوربية للتفاوض حول الأسرى المسجونين هناك. [1]

2-مآخذ ومزايا التمثيل الدبلوماسي العثماني

أ -مـــــــــــآخذ التمثيل الدبلوماسي العثماني:

أول ما يؤخذ عن الدبلوماسية العثمانية عامة والايالات المغاربية أنها فتحت الباب على مصراعيه للدول الأوربية لإقامة قنصليات لها في داخل الدولة، ومنحت السفراء صلاحيات غير محدودة استخدموها بشكل سافر مما أدى إلى:

*تدخل هؤلاء السفراء في شؤون الدولة الداخلية، وشيئا فشيئا وكانوا من أسباب ضعفها وانهيارها.

*تأثير القنصليات التي فتحت في الدولة العثمانية على الأقليات المسيحية، حيث أصبحت مركز نفوذ تلتف حوله فئة من الرعايا المسيحيين ومنهم اليهود العثمانيين، إذ لم تقتصر الحماية الأوربية على الأفراد بل تعدهم إلى جماعات بكاملها، مثلما حدث في لبنان التي أضحت مسيحية بالكامل [2].

*وبموجب المعاهدات والامتيازات أصبح لرعايا الدول الأجنبية وخاصة فرنسا وحلفائها دولة ضمن دولة، لهم محاكمتهم الخاصة وعلى أعلى مستوى، ولا يحق للعثمانيين التدخل في شؤونهم، وإنما يكون ارتباطهم بالقنصل، وفي الوقت نفسه أصبح الفرنسيون يتصلون برعاياهم مباشرة، ويرتبطون بهم لا بغيرهم [3].

---

[1]- مبروكة خرنق، المرجع السابق، ص ص 65 84.

[2]- ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة 1798/1939**، تر:كريم عزقول، دط، دار النهار للنشر، بيروت لبنان، دت ص58.

[3]- محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي، العهد العثماني**، ج8، ط4، المكتب الإسلامي، 1421هـ/2000م، ص114.

*استغلال القناصل السلطات التي منحت لهم، فقد منع الأتراك من استرداد حقوقهم من التجار الأجانب المعتمدين على تأييد القناصل، وبالتالي فتحت هذه المعاهدات المبرمة البلاد العثمانية أمام التجار الأجانب بشكل أضر كثيرا بمصلحة التجار المحليين، بهذا أصبحت معاهدات الامتيازات سيفا مسلطا على رقاب الأتراك في فترة ضعفهم، [1]

* تقييد الدولة العثمانية بنظام الامتيازات جعل من سفراء الدول الأوربية في الأستانة شركاء للدولة في قراراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية أيضا. [2]

* منح القناصل حرية ممارسة الشعائر الدينية في الايالات المغاربية، حيث أعطت الحرية للإرساليات التبشيرية للقيام بمهام تحرير الأسرى، مثل الداي "محمد الصاقزلي "الذي فتح الباب على مصراعيه للإرساليات التبشيرية للممارسة نشاطها تحت قناع إنقاذ الأسرى المسيحيين الموجودين في السجون الليبية، لكنها استعملت نفوذها للتدخل في الشؤون الليبية الداخلية.[3]

– ثاني ما يؤخذ عليها أنها لم تأخذ بنظام التمثيل الدبلوماسي بمفهومه العام، ولم تفتح قنصليات لها في الدول الغربية إلا مع نهاية القرن الثامن عشر ميلادي. كما لم يكن لها نظام دبلوماسي قائم بذاته، بل ركزت على الجانب العسكري وتطوير الجيش.

–جهل العثمانيون بالبروتوكولات الدبلوماسية، إذ لم يكن هناك عثمانيون يجيدون اللغة وقادرون على الدخول في مفاوضات بشكل قوي، ومتابعة التطورات على الساحة الدولية، كما لم تكن لهم إحاطة واسعة بالثقافة والعادات والتقاليد الأوربية، كذلك الجهل التام بإقامة بالعمليات القنصلية وعدم معرفة الطريقة التي يرسل بها السفراء والممثلين الدبلوماسيين وعلى أي المستويات، هذا ما أدى بهم إلى الاستنجاد بالخبرة الانجليزية، بحيث كانوا على وفاق مع الانجليز[4].

–اقتصار الدبلوماسية العثمانية على عقد الاتفاقيات والصلح لكنها لم تشكل قنصليات دائمة لتتمكن من فرض نفسها.

---

[1]– عبد العزيز سليمان فواز، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، دط، دار الفكر الإسلامي، دت، ص 146.

[2]– قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط** ، ط 1، الدار العربية للعلوم، 1414هـ /1994م، ص27.

[3]– شارل فيرو، المرجع السابق، ص196.

[4]– إكمال الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص ص 236 237.

-عدم تمتع الدبلوماسية المغاربية بالحركية والمبادرة، ذلك أنها لم تسطر أهدافا لا ظرفيا ولا بعيدة المدى، على عكس المبادرات التي تبناها الأوربيون، فالانطباع الذي يخرج به الباحث المتتبع لمسيرة الدبلوماسية المغاربية يلاحظ أنها متقوقعة ساكنة تميل إلى الاستقرار والركود أكثر منه إلى الحركة والتقدم.

-قصور الدبلوماسية المغاربية على فهم و إدراك أبعاد الخطر الأوروبي منذ البداية وإلى غاية نهاية القرن 18م وبداية القرن 19م، لتنفيذ مخططاتهم باستعمار الدول المغاربية. [1]

-الحقد الصليبي على البلدان المغاربية كان له الأثر البارز على العلاقات بين المغاربة والاوربيين، حيث نظر الأوربيين اليهم نظرة العدو الذي يجب القضاء عليه، إذ رأته العدو الحضاري ؛التاريخي ؛عقدت معه معاهدات تجارية عندما كان قويا وخططت لاستعماره عندما أصبح ضعيفا ؛واستعمرته عندما انهار.

-انعدام الفعالية والمرونة في الدبلوماسية الجزائرية ذلك أنها اعتمدت الأسلوب الواضح الصريح ؛والذي كان من الأسباب التي ساعدت على عزلها ليس فقط عن المستوى الأوربي، وإنما حتى مع جيرانها وأشقائها. [2]

ب-ميـــزات التمـــثيـل الدبلوماسي العـــثماني:

عندما ننظر للعلاقات الدبلوماسية القائمة بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية في القرن 18م، ولو أنها جاءت متأخرة نوعا ما، إلا أننا نجدها على اتصال دائم بكافة دول العالم المسيحي في الغرب آنذاك ؛مثل انجلترا، فرنسا، روسيا، النمسا، اسبانيا، بروسيا، الدانمرك، وغيرها من الدول، واعترفت لهذه الدول بامتيازات تجارية، أرسلت إليها السفراء في المسائل الطارئة بين الحين والآخر، كما كانت على اتصال دائم ببلدان العالم الإسلامي في الشرق ؛إيران والغرب؛المغرب.. [3]

-الثقة في النفس التي رافقت الدبلوماسية الجزائرية مع اعتقاد جزائري باستحالة اختراق تراب البلاد، كان لهما أساسهما المتين جدا بالنظر إلى فشل المستمر للحملات الأوربية التي أرسلت ضد الايالة.

---

[1] -جمال قنان، المرجع السابق، ص301.

[2] -المرجع نفسه، ص302.

[3] -إكمال الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص238.

-لقد كانت السياسة الخارجية تصورية وذكية وسريعة اتسمت بالاقتناع المطلق بالتفوق البحري والاعتقاد بدوام الدولة كعامل حيوي في سياسة أمة الإسلام مع الفهم العميق لمخاوف ومطامع ومناهضات أوربا المسيحية.

- عدم استسلام الدولة العثمانية أو الدول المغاربية للمطالب الأوربية بسهولة بل كانت تناور إلى آخر المطاف ولم تستسلم للشروط الأوربية حتى تحت وقع المدافع ؛بل كانت لها شخصيتها وهيبتها العالمية التي أرعبت الدول الأوربية و أقلقتها وجعلتها تبحث السبل للتخلص منها.[1]

تميز المفاوضين العثمانيين بالصرامة حيث كانوا يفضلون الموت على فقدان شبر أرض من أراضي الدولة العثمانية وكثيرا ما نراهم يطيلون في المفاوضات من اجل إن يتسرب الملل إلى الجهة المقابلة فتستسلم[2].

اهتمام الدولة العثمانية بالسفراء فقد خصصت لهم مكان للإقامة، يدعى خان السفراء يقع في "بييرا"حي اسطنبول.اعتمد السفراء العثمانيين على السرية في تعاملهم.ولم يذكروا شيئا عن اتصالاتهم الرسمية مع الوزراء الأجانب، حيث كانت الشؤون الخارجية تأخذ محل الصدارة في جدول أعمال الديوان الهمايوني لمالها من أهمية كبرى في الدولة.

-انعكست القوة البحرية على الشخصية السياسية للجزائر العثمانية، حيث تميز المفاوضين الجزائريين بالحنكة والذكاء والدهاء السياسي، وقدرتهم على كسب المفوضات لصالحهم.

-استعمال الدولة العثمانية التمثيل الدبلوماسي كورقة رابحة، ونجحت لحد بعيد في السياسة الدبلوماسية مثل نجاحها في الإدارة الحروب.

-تمتع الدبلوماسية العثمانية بالقوة وحسن الإدارة، واستغلال الفرص، حيث عرف العثمانيون كيفية إدارة الأمور، متى يعقدون الصلح ومتى يعلنون الحرب، كما اعتبروا السفراء ضيوفا مؤقتين يجب إكرامهم، وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية.

---

[1] -ويليام سبنسر، المصدرالسابق، ص 162.

[2] -إكمال الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص237.

-تعامل العثمانيين والمغاربة في المجال الدبلوماسي بمبدأ المعاملة بالمثل، إذ نراهم يعاملون السفراء بحس معاملة دولتهم لسفرائنا، لذلك اضطرت الدولة العثمانية للتخلي عن الكثير من العادات الحميدة كما مر معنا سابقا، تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل.

-احتكام العثمانيين للشريعة الإسلامية في تعاملاتهم الدبلوماسية كالصدق، الأمانة، الوفاء بالعهود، وعدم الغدر، القسم بالله والأنبياء والأولياء الصالحين، كلها دلالات على تمسك العثمانيين بالمبادئ القيمة للدين الإسلامي والعمل بها.

-ظلت الدولة العثمانية محافظة على هيبتها رغم ضعفها، وما مبادراتها للصلح، وإدارتها للمفاوضات إلا دليل على حسن التدبير الذي تميزت به الدبلوماسية العثمانية.

-اهتمام السلاطين العثمانيين بالدبلوماسية، فقد أولوها عناية خاصة وجعلوها من أولوياتهم ومثال ذلك السلطان عبد الحميد الثاني والسلطان سليم الثالث.

خاتمة

خـــــاتمـــــــــة

بعد دراستنا وتحليلنا لموضوع التمثيل الدبلوماسي في الدولة العثمانية في القرن 17م/11هـ الايالات المغاربية أنموذجا، استنتجنا جملة من النتائج يمكن إجمالها في النقاط التالية:

– لم يكن نظام التمثيل الدبلوماسي وليد الدولة العثمانية، بل إنه كان نظاما قائما منذ القدم عملت به أرقى الحضارات، كالحضارة الفرعونية.

–إن الدبلوماسية كانت الوجه الثاني لعملة العلاقات العثمانية الخارجية، فتارة كانت تستخدم القوة العسكرية وتارة أخرى تتعامل بالسلم أو الدبلوماسية.

-تعتبر معاهدة ويستفاروك1606م وكارلوفيتش1699م بداية جديدة في عهد الدبلوماسية العثمانية، إذ اعتبارا من معاهدة كارلوفيتش تغيرت لهجة الخطاب العثماني من القوة واستعمال العنف إلى الليونة والمهادنة والميل أكثر إلى الحلول السلمية.

-تعتبر معاهدة الامتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية لفرنسا أولا ثم لباقي الدول فيما بعد، هي النواة الأولى للاتصال الدبلوماسي العثماني مع العالم المسيحي وبداية تدخل هذا الأخير في قرارات الدولة الخارجية وسياستها الداخلية.

-اتسمت العلاقات العثمانية الفرنسية في القرن السابع عشر ميلادي بالتوتر، شأنها في ذلك شأن الأيالات المغاربية ؛الجزائر، ليبيا، تونس، وذلك للأطماع الفرنسية من جهة وازدهار نشاط القرصنة البحرية من جهة أخرى؛إذ نرى في هذه الفترة كثرة شكاوى القناصل الفرنسيين من أعمال القراصنة المغاربة الذين لم يمتثلوا للأوامر العثمانية بالكف عن أسر الأوربيين وقرصنة سفنهم.

-عرفت العلاقة العثمانية الانجليزية الهولندية نوعا من السلم، كما أن العلاقة بين هاته الدول طبعت بالطابع التجاري الاقتصادي بالإضافة إلى ميل الانجليز لتسيير مصالحهم بالأسلوب السلمي.

-كانت تونس مسرحا للمنافسة التجارية بين كل من فرنسا وانجلترا، كل منهم يحاول استغلال نفوذه وامتيازه عن طريق قناصله وممثليه فيها.

-استعملت الدول الأوربية أسلوب الضغط والتهديد لإجبار الولايات المغاربية على توقيع معاهدات صلح لم تكن هي بحاجة إليها وكثيرا ما فرضت شروطها التي تخدم مصالحها بالدرجة الأولى.

بالرغم من أن الولايات المغاربية تمتعت بنوع من الاستقلالية في هذه الفترة من الزمن إلا أننا لاحظنا كثيرا ما تدخلت الدولة العثمانية بإرسال مبعوثين لحل النزاعات المغاربية الأوربية.

-انعكست قوة البحرية الجزائرية خاصة والمغاربية عامة على السياسة الخارجية لها فقد اتسمت بالقوة وعدم الاستسلام للمطالب الأوربية بسهولة، وذلك ما يفسر كثرة الهجمات والحملات الأوربية علي موانئ كل من ليبيا، تونس، والجزائر، وفي كل مرة تعود أدراجها خائبة.

-تميزت الدبلوماسية العثمانية باحترامها للعقود والمواثيق المبرمة بينها وبين بقية الدول فكانت تحكم بمقتضي الشريعة الإسلامية، وتجبر الايالات التابعة لها على تطبيق هذا الأمر.

-إن جل ما يؤخذ على الدولة العثمانية أنها لم تمارس التمثيل الدبلوماسي الدائم والمتبادل حتى القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي.

-كذلك ما يؤخذ عليها أنها منحت السفراء الأوربيين حرية التصرف دون قيد أو شرط، وهذا يعتبر كمنحهم المعول الذي تهدم به الدولة من الداخل.

ملاحق

الملحق رقم 01:

المعاهدة الاولى بين الجزائر وفرنسا 1619:

البند1

كل معاهدات الامتيازات المبرمة بين العاهلين السلطان العثماني وملك فرنسا من اجل السلم والراحة العامة لمالكيهما ستبقى مرعية ومحترمة بدقة وإخلاص، ولن يمس بها لا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولا بأية طريقة كانت.

البند 2

كل قرصنة أو غارة، وكل الأعمال العدائية، ستتوقف بين الطرفين، ومن الآن فصاعدا القراصنة الجزائريين عند ملاقاتهم للسفن والمراكب الفرنسية سواء تلك القادمة من الشرق أو الآتية من الغرب أو لأي تاجر مبحر تحت الراية الفرنسية، فأنه لا يجوز لهم الأستلاء على هاته المراكب أو زيارتها ولا أخذ أي شيء منها فلا يحق لهم مساس أي شخص أو مد يدهم لأي شيء إلى السفينة ولا للأمتعة أو السلع أو لأي شيء آخر حتى ولو كانت هاته ملك لأعداء السلطان وفقا لمعاهدات الامتيازات المشار أليها، حيث أن هذا التخصيص تم التنصيص فيها، وحتى ولو كان الأشخاص من المقلين لهذه السفينة مقاتلين، على اعتبار أن السلم مع الجزائر لا يشمل جميع البلاد المغاربية ولا يمكن التأكد من أي بلد، كان المعتدي.

البند 3

لضمان عدم خرق هذا لاتفاق من طرف الأفراد والخواص، فلن يسمح لأي مركب أو سفينة قرصنة بمغادرة ميناء مملكة الجزائر، الا بعد تقديم ضمانات بكونها لن تتعرض للفرنسيين بأي أذى ولاقتيادهم إلى موانئ أخرى خارج المملكة.

البند4

لن يسمح لفرسان بلدان وممالك أخرى باقتياد الفرنسيين إلى الجزائر أو إلى سواحلها.إذا ما حدث ذلك فأنه سيطلق سراحهم في الحمال وترد أليهم مراكبهم وأمتعتهم.

البند5

كما أنّ جلالته، لن يسمح أبدا بتسليح أية سفينة في موانئه ومراسيه لغرض الأعتداء على المراكب الجزائرية.وفي حالة ما اذا قام بعض رعاياه الذين هم في خدمة أمراء أجانب بأعمال القرصنة على سواحل البلاد المغاربية، فأن جلالته يتبرأ منهم ولن يسمح لهم باللجوء إلى السواحل مملكته أو أقتياد الأتراك إلى موانئه.وإذا ما حدث ذلك سيتم إطلاق سراحهم في الحال وترد إليهم أمتعتهم.

البند6

كل الفرنسيين بصفة عامة، سواء الذين هم من أهل هذا الساحل أو ألائك الذين هم من أهل لنقدوك، قويين نورماندي أو بروطانيا، وبصفة عامة كل رعايا أو غيرهم الذين أسرو تحت الراية الفرنسية والموجودين في مدينة الجزائر أو في الأراضي التابعة لها فانه سيطلق سراحهم وتعاد أليهم مراكبهم وأمتعتهم.كما أن كل أتراك مملكة الجزائر أينما وجدوا، سواء في أجفان الملك أو في داخل مملكة فرنسا سيطلق سراحهم ويسلمون إلى هذين المندوبين لاقتيادهم إلى الجزائر.واذا ما وقع البعض منهم في الأسر في المستقبل فإنهم سيوضعون بين أيدي قناصل المدينة (الجزائر) في مرسيليا ليتم نقلهم إلى الجزائر.

البند7

أن الايطاليين والأسبان الساكنين والمقيمين في فرنسا والذين يطلبون أن يعتبروا مثل رعايا الملك فإنهم سيعاملون تماما، كما يعامل الفرنسيون الأصليون.

البند 9

من أجل ضمان أكثر ترتيبات هذا الاتفاق وهذه المعاهدة فان صباحي فخامة الباشا سير سلان اثنين من الأعيان للإقامة في هذه المدينة مرسيليا كرهائن لسماع الشكاوي التي تقدم بسبب التجاوزات التي قد تحدث وتبليغها للباشا والديوان بكل أخلاص وأمانة.كما سيحظيان بكل أنواع المعاملة الحسنة.وكذالك الحال ب النسبة للقناصل الفرنسيين الذين سيقومون بنفس المهمة في الجانب الآخر والذين سيعاملون بالاحترام والتكريم اللائق بموظف ممثل لشخص ملك كبير مثله(ملك فرنسا).

البند10

وفي حالة ما أذا وقع في المستقبل، من طرف أو من آخر والذي من من شأنه أن يعتبر تعديا وانتهاكا فانه لا يجوز للطرف الذي يعتبر نفسها مؤذى أن يبادر إلى استعمال القوة أو الرد بالتعدي، وإنما يجب عليه أن يطلب ترضية في الحال. وإذا ما رفض له ذلك ففي هاته الحالة يمكنه أن يعمد إلى استعمال القوة.

وبالنسبة لأمور أخرى فانه يرجع فيها إلى معاهدات السلم القائمة بين الأبراطوريتين (الفرنسية والعثمانية).لقد ألح على المندوبين بوجوب نشر هذه المعاهدات والتعريف بها بين رعاياهما لاحترامها والتقيد بها، حتى لايضطر صاحب الجلالة مرة أخرى إلى استعمال جيشه الذي لا يقهر لرفع الحيف الذي قد يحيق برعاياه والذي لا يقبله.لقد تعهد المندوبان باسم الباشا والديوان والاوجاق بالقيام بذلك [1]

[1] - جمال قنان،المرجع السابق،ص 59.

ملحق رقم2

معاهدة امتياز استغلال الباستيون ابرمت في 7جويلية 1640

البند الاول:ان السفن والمراكب والبولاكر تستطيع ارتياد هذه الموانئ بدون ان يتعرض لها احد. ويمنع علي كل تاجر مزاولة الانشطة في المنطقة تحت اي عنوان كان.

البند الثاني: وفي مقابل هذا فان السيد دي كوكيل يدفع لنا عوضا عن الارض التي اجرها وعلي التجارة التي يمارسها في كل من القل وبونة مبلغ اربع وثلاثين الف ضبلون كل سنة ،منها اربعة وعشرون الف ضبلون توضع بين يدي الباشا لمرتبات العساكر و العشرة الاف توضع في خزينة القصبة.

–البند الثالث: ويسمح له بإقامة مباني في هاذين المكانين:باستيون متسكاريس وفي الراس الحمراء للدفاع عن نفسه ضد الاجفان الاسبانية وفرقاطات سردينيا وماجورقا ومينورقا وكذلك من اجل توفير ما من للسفن الاسلامية التي تلجا الى هذه الموانئ نتيجة لرداءة الطقس وبسبب مطاردة الاعداء لها وكذلك من اجل الدفاع عن نفسه ضد الاهالي العصاة.

البند الرابع: ويستطيع ان يبني كذلك نقط للحراسة عند مدخل المينائين.

–البند الخامس: كما يسمح لسيد دي كوكيل بالبناء او الاستئجار في كل من بونة و القل منازل ومخازن وفرن لإيواء رجاله القائمين على امر التجارة او بصيد المرجان او لأي غرض اخر من هذا القبيل كما يسمح لمراكبهم باللجوء والاقامة في هذين المنائين.[1]

1-جمال قنان،نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث،المرجع السابق،ص109ومابعدها.

[1]الملحق رقم3:

خلال القرن السابع عشر كان يفرض على قناصلنا عند وصولهم الى مدينة الجزائر ان يقدموا هدايا تصل قيمتها الى خمسة الاف جينيه ثم ارتفع هذا المبلغ الى 6.400 جينيه في عام 1742،والى 13200 جينيه في1763،والى16.600جينيه في عام1774م،والى 18.500في 1791م الى60.00جينيه في السنة الثالثة الموالية لذلك التاريخ، والى 80.000جينيه في عام1805 والى160.000جينيهفي عام1811م،والى 113.000في سنة 1816م.هذه الهدايا يتقاسمها كل من الداي، وكتاب الدولة ومفتشالحرس وآغا الميليشيات، وقائد الميناء وقابضالضرائبوالمقتصد ومسؤول مطابخ القصر والبوابون والتروشمان،و حوالي ما يقارب مائة وثلاثين سيد من الدرجة الثانية. ومن بين هؤلاء يوجد قايد الزبل المكلف بتنظيف الشوارع، ومسؤول البنائين وحلاق الداي،وحرس السواحل المقنبلون، ومسؤولو النفورات ومسؤولو صيان السفن وحراس السجون وحتى العبيد الاتباع.

[1]اوجان بلانتيت،**مراسلات دايات الجزائر الى ملوك ووزراء فرنسا 1579–1700م** ،ج1، تح سلامنية بن داود قوشام حفيضة،دار الوعي،2014م،ص113.

الملحق رقم 04

قائمة بأهم القناصل الأوروبيين في الدولة العثمانية والايالات المغاربية

القناصل	فرنسا	انجلترا
اسطنبول	سافاري دوبراف .	توماس روي.
الجزائر	صانصون نابولون/توماس بيكي.	كاسن /روبير براوني.
ليبيا	دي ماجدولين /كلود لومبير	.دانييل سنكر /صامويل
تونس	هونورا كارني/كلود سيفار	/

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا– المصادر:

1. ابن أبي الضياف أحمد، **إتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان** ، ط 2، تونس، 1906م.

2. ابن غلبون الطرابلسي أبي عبد الله بن خليل، **تاريخ طرابلس الغرب المسمى (التذكارفيمن ملك طرابلس و ما كان بها من أخبار)** تح: الطاهر الزاوي، دار المدار الإسلامي، لبنان، 2004.

3. حليم ابراهيم بك، **تاريخ الدواة العثمانية العلية، المعروف بالتحفة الحليمية في تاريخ العلية،** ط1، مؤسسة الكتاب الثقافية، لبنان،

4. دوسون مراد جه، **نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية** ، تر :فيصل الشيخ الأرضي، الجامعة الأمريكية بيروت، 1942.

5. سبنسر ويليام، **الجزائر في عهد رياس البحر** ، تر: عبد القادر زبادية، د ط، دار القصبة، 2007، .

6. السراج محمد بن محمد الأندلسي الوزير ، **الحلل الأندلسية في الأخبار التونسية** ، تح: الحبيب هيلة، دار الغرب الإسلامي.

7. القيرواني محمد ابن أبي القاسم الرعيني المعروف بابن أبي دينار، **المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس،** ط 1، تونس، 1870 م

8. كاربخال مارمول، **إفريقيا،** تر محمد حجي وآخرون، ج3، مكتبة المعارف، الرباط، 1984م..

9. المحامي محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العثمانية العلية.** مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012.

10. نائب أحمد الأنصاري الطرابلسي، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب** ، د ط، مكتبة الفرجاني، ليبيا.

11. Diego de haedo, histoire des rois d `Alger, traduit de l`Espagnol par Grament h.d Edition grand alge libers.

ثانيا– المراجع:

1.أبو عباه سعيد محمد، **الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها، أنواعها وقوانينها**، ط2، دار الشيماء، العراق.2011م.

2.إلتر عزيز سامح، **الأتراك العثمانيين في شمال إفريقيا (تونس ليبيا)**، ج2، تر عبد السلام أدهم، ط1، 1969.

3.أزتونا يلماز ،**تاريخ الدولة العثمانية** ،تر عدنان محمود سلمان ،مج1،دط،مؤسسة فيصل للتمويل ،اسطنبول ،1988م.

4.أوغلي إكمال الدين إحسان، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، م1، ط، مركز الأبحاث للتاريخ ولفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول.

5.اينالجيك خليل، **الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار** ، تر محمد م الارناؤوطي، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2002م.

6.بروشين نيكولا ابليتش: **تاريخ ليبيا الحديث منذ منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين**، تر: عماد حاتم، د ط، دار الكتاب الجديد، د ت.

7.بروكلمان كارل، **تاريخ الشعوب الاسلامية** ، تر: نبيه أمين فارس، منير بعلبكي، ط 5، دار الملايين، بيروت، 1968.

8.بلقاسم مولود قاسم نايت، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج1، ط2، دار الأمة الجزائر، 2007، ..

9.بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البدايةو لغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997.

10. بيات فاضل ، **الدولة العثمانية في المجال العربي ،دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية على ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا (العهد العثماني في أواسط القران 19)**،ط2،مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2007م.

11. الجميل سيار، **تكوين العرب الحديث**، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1997م.

12. حبيب هنري، **ليبيا بين الماضي والحاضر** ، تر شاكر ابراهيم، ط1، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، 1981، ص، 61.

13. خوجة محمد بن، صفحات **من تاريخ تونس**، تق، تح :الجيلالي بن حاج يحي، حماد الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.

14. رائسي إدريس الناصر، **العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر**، ط 1، دارالهدى، لبنان، 2007.

15. روسو ألفونسو ، **الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر**، تح:عبد الكريم الوافي ،ط1،منشورات جامعة قاريونس ،بنغازي،1992م.

16. زليتنر جان كلود، **ملتقى أوربا وبلدان وسط إفريقيا (1500/1795م)**،تر:جاد الله عزوز الطلحي ،ط1،الدار الجماهيرية،مصراتة :1431هـ/2001م.

17. شاكر محمود، **التاريخ الإسلامي، العهد العثماني** ، ج 8، ط 4، المكتب الإسلامي، 1421هـ/2000م، .

18. شريف محمد الهادي، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، ط 3، دار سرار، تونس، 1993م،

19. الشناوي عبد العزيز محمد، **الدولة العثمانية دولة مفترى عليها** ، ج2، دط، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 2004.

20. الشناوي عبد العزيز، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج1، دط، مكتبة الانجلو مصرية، 2010.

21. شوجر بيجر، **أوروبا العثمانية 1354هـ - 1804م**، تح :عاصم الدسوقي، ط 1، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1998م، ..

22. الصباغ ليلى، **الجاليات الاوربية في بلاد الشام في القرنين 16/17م**، ج1، ط1، بيروت 1989.

23. الصلابي علي محمد، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دط، المكتبة التوثيقية، القاهرة.

24. عباد صالح، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514 - 1830م**، دار هومة، الجزائر، 2012،

25. عبد القادر نور الدين، **صفحات من تاريخ مدن الجزائر**، قسنطينة، 1925م،

26. العزاوي قيس جواد ، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط** ، ط1، الدار العربية للعلوم، 1414هـ /1994م..

27. عمورة عمار، **الموجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، ط1، 2002.

28. الغلاب عبد الكريم، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي ،عصر الامبراطورية العثمانية**، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1426هـ/2005م

29. فاروقي ثريا، **الدولة العثمانية والعالم المحيط بها** ، تر :حاتم الطحاوي، ط 1، دار المدار الإسلامي، 2008..

30. فليت كات، **التجارة بين أوربا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية**، تر: أيمن الأرمنازي، ط2، المملكة العربية السعودية الرياض، 2004.

31. فيرو شارل، **الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتي الغزو الإيطالي** ، تح: د محمد عبد الكريم الوافي، ط3، جامعة قاريوس بن غازي، 1994.

32. فوار عبد العزيز سليمان ، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، دط، دار الفكر الإسلامي، دت.

33. قنان جمال، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث**، 1500/1830م.

34. قنان جمال، **معاهدات الجزائر مع فرنسا** ، مج 1، منشورات وزارة المجاهدين، 2009م

35. كوزان أرجمنت، **السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر** ، تر عبد الجليل التميمي، د ط، تونس، 1970.

36. كويندوز أحمد اق، سعيد اوزتورك، **الدولة العثمانية المجهولة** ، دط، أتراك السعودية، اسطنبول، 2008،

37. لويس برناند، **اسطنبول وحضارة الخلافة الإسلامية**، تر:سيد رضوان على، ط 2، دار السعودية، 1982م.

38. مانتران روبير، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ج 1، تر بشير السباعي، ط 1، دار الفكر،القاهرة ،1993م.

39. محلة إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة الأصول والنظريات**، د ط، منشورات السلاسل، الكويت،1985م.

40. المدني أحمد توفيق، **حرب ثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، 1492–1792م**، ط1، دار البصائر، 2007م.

41. مروش المنور، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة** ، ج2، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م...

42. مصطفى أحمد عبد الرحيم، **أصول التاريخ العثماني**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1998م.

43. مصطفى نادية محمود وآخرون، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ط1، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة، 1996م، .

44. طقوش محمد سهيل، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دارالنفائس، بيروت، 2013.

45. الهريدي عبد اللطيف، **الحروب العثمانية الفارسية، وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوروبا**، ط1، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987م

46. وولف جون ب. وولف، **الجزائر وأروبا 1500 ـ 1830م**، تح أبو القاسم سعد الله، ط خ، دار الرائد، الجزائر، 2009م.

ثالثا– الرسائل الجامعية

1.بوجلطي فاطمة، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19م**، مذكرة شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، إش: الغالي الغربي، جامعة الجزائر، 2010ـ 2011م، .(مرقونة).

2.بولخروف عمار، **العلاقات بين الجزائر والمغرب (1517م/1659م)(923هـ/1069هـ)**،إش: ليلى الصباغ ،رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ ،جامعة دمشق ،1983م.(منشورة)

3.حسنة كمال، **العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789م ـ 1807م**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، إش، عائشة غطاس، ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005 ـ 2006م، .(مرقونة).

4.عمران وليد، **الوسائل المنظمة للوسائل الخارجية (التمثيل الخارجي والمعاهدات)**، إش: محمد زغداي، مرقونة، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير قانون دولي، جامعة قسنطينة، 2014/2013.

5.قاري ياسر عبد العزيز محمود، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية** ، ج 1، أطروحة شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إش: يوسف بن علي الثقفي، جامعة أم القرى بمكة، 2001م.(مرقونة).

6.محمودي محمد لمين، **المبعوث الدبلوماسي(حالة الجزائر)**إشراف د بن الزين محمد الأمين، مرقونة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون فرع قانون دبلوماسي – جامعة الحقوق بن عكنون – 2008/2007.

رابعا :المجلات

1.خوري جورج، المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الامبراطورية العثمانية، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع1، جامعة دمشق، 1992

2.ريان محمد رجائي، مصالح فرنسا الاقتصادية في سورية (1535/1920م)، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع3/4، جامعة دمشق، 1987.

3.شارف رقية، تشكل الكيانات السياسية للمغرب العربي في إطار الدولة العثمانية في الفترة الحديثة، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد13، جامعة الجزائر، 1432هـ /2011م

4.العريض وليد، تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها، **مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية**، مج24، ع1، الأردن، 1997م، ص145.

5.على أحمد سالم، العلاقات العثمانية المغربية خلال القرن 16م، **دورية كان التاريخية**، العدد 13، سبتمبر 2011،دورية الكترونية .

6.غطاس عائشة، "نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني"، ع5،**مجلة الدراسات التاريخية**، جامعة الجزائر، 1408هـ/1988م.

7.قرباش بلقاسم،معاهدة الصلح بين بريطانيا العظمى والجزائر 1682،**مجلة الدراسات التاريخية** ،ع18،جامعة الجزائر،2015م.

خامسا : الموسوعات :

1.الخطيب مصطفى عبد الكريم ، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية** ، ط 1، بيروت، 1996م.

2.شويخات أحمد مهدي محمد، **الموسوعة العربية العالمية**، ط3، د ن، المملكة العربية السعودية، 1425هـ، 2004م، موسوعة الكترونية.

3.الزاوي طاهر ،**معجم البلدان اليبية** ،ط2،مكتبة الثور،طرابلس،1388هـ/1986م.

4.عتريس محمد، **معجم بلدان العالم**،

5.على المولى ، **الموسوعة العربية الميسرة** ، ج1، 5، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1431هـ، 2010.

6.الكيلاني عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، ج2، ج5.

7.محمد فريد وجدي، **دائرة المعارف القرن 20**، ط3، بيروت.

8.نصار حسين محمد، **الموسوعة العربية الميسرة**، ج2، ط3، المكتبة العصرية، بيروت 2009م.

فهرس المحتويات

الفهرس

شكر **إهداء**	
قائمة المختصرات	
مقدمة	
المبحث الأول: الدبلوماسية العثمانية	07
1–مفهوم التمثيل الدبلوماسي	07
أ–الدبلوماسية	07
ب–ماهية التمثيل الدبلوماسي	08
ج–الممثل الدبلوماسي	10
2–نشأة الدبلوماسية العثمانية	10
أ_ النشأة والتطور	11
ب–مصالح الدبلوماسية	14
ب–1مصلحة المترجمين	15
ب–2مصلحة رئيس المترجم	16
ب–3مصلحة السفراء	16
3–الامتيازات والدبلوماسية	17
أ–تعريف الامتيازات	17

ب–معاهدة الامتيازات 1536 م	18
ج العلاقة بين الامتيازات والدبلوماسية	21
3 العلاقات الدبلوماسية العثمانية الأجنبية في القرن 17م	25
1– العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية	25
2–العلاقات العثمانية الأوروبية الدبلوماسية	28
أ–العلاقــة مع فرنسا	29
ب–العلاقــة مع انجلترا	32
ج–العلاقــة مع النمسا	33
3–العلاقـات العثمانية الروسية	36
المبحث الثاني: العلاقات الدبلوماسية المغاربية الأجنبية	40
1– العلاقات الدبلوماسية للإيالة الجزائرية خلال ق 17م	40
أ–أوضاع الجزائر خلال القرن 17م	40
ب–العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 17م:	41
ج–المعاهدة الأولى بين الجزائر وفرنسا 21مارس1619م	41
2–العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الإنجليزية خلال القرن 17م	47
وثيقة المعاهدة	49
3–العلاقات الجزائرية الهولندية خلال القرن 17م:	50

4–العلاقات الجزائرية المغاربية	52
أ–**العلاقة مع السعديين**	53
ب –العلاقات في العهد العلوي	55
2–العلاقات الليبية الدبلوماسية الأجنبية في القرن 17م	58
أ–أوضاع ليبيا خلال القرن 17م	58
1–**فتـــــــــرة القـــــــــوة**	59
عثمان داي الصاقزلي (1649م–1672م)	60
2–**فترة الضعف والفوضى**	61
ب –العلاقات الليبية الدبلوماسية	62
1–العلاقـــــات مع فـــــرنســـا	62
2–العلاقـــات مع إنجلترا	67
3–العلاقة مع هولندا	70
3–العلاقات الدبلوماسية الأجنبية للإيالة التونسية خلال القرن 17م	70
أ –أوضاع تونس خلال القرن 17 م	70
ب–العلاقات الدبلوماسية التونسية الفرنسية خلال القرن 17م	75
المبحث الثالث: تقييم التمثيل الدبلوماسي العثماني في القرن 17م	80
1خصائص ومميزات التمثيل الدبلوماسي العثماني	80
أ–خصـــــــائص ومميزات دبلوماسية الباب العالي	80

ب–خصائـــــص ومميزات الدبلوماسية الجزائرية	83
ج–خصائص ومميزات الدبلوماسية الليبية	83
د –خصائص ومميزات الدبلوماسية التونسية	87
2– مآخذ ومزايا التمثيل الدبلوماسي العثماني	89
أ –مـــــــــآخذ التمثيل الدبلوماسي العثماني	91
ب–ميــزات التمــثيـل الدبلوماسي العــثماني	93
خاتمة	96
الملاحق	97
فهرس الموضوعات	